الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:.....

Faculty: Economic, Business and Management Sciences.

Department: Management Sciences

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالبتين:

خوجة سعاد

خوجة صفية

تحت عنوان:

دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية –دراسة حالة ولاية المسيلة–

لجنة المناقشة:

غلاب فاتح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بودراع أمنية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
خيار جميلة سيلية	أستاذ مساعد ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

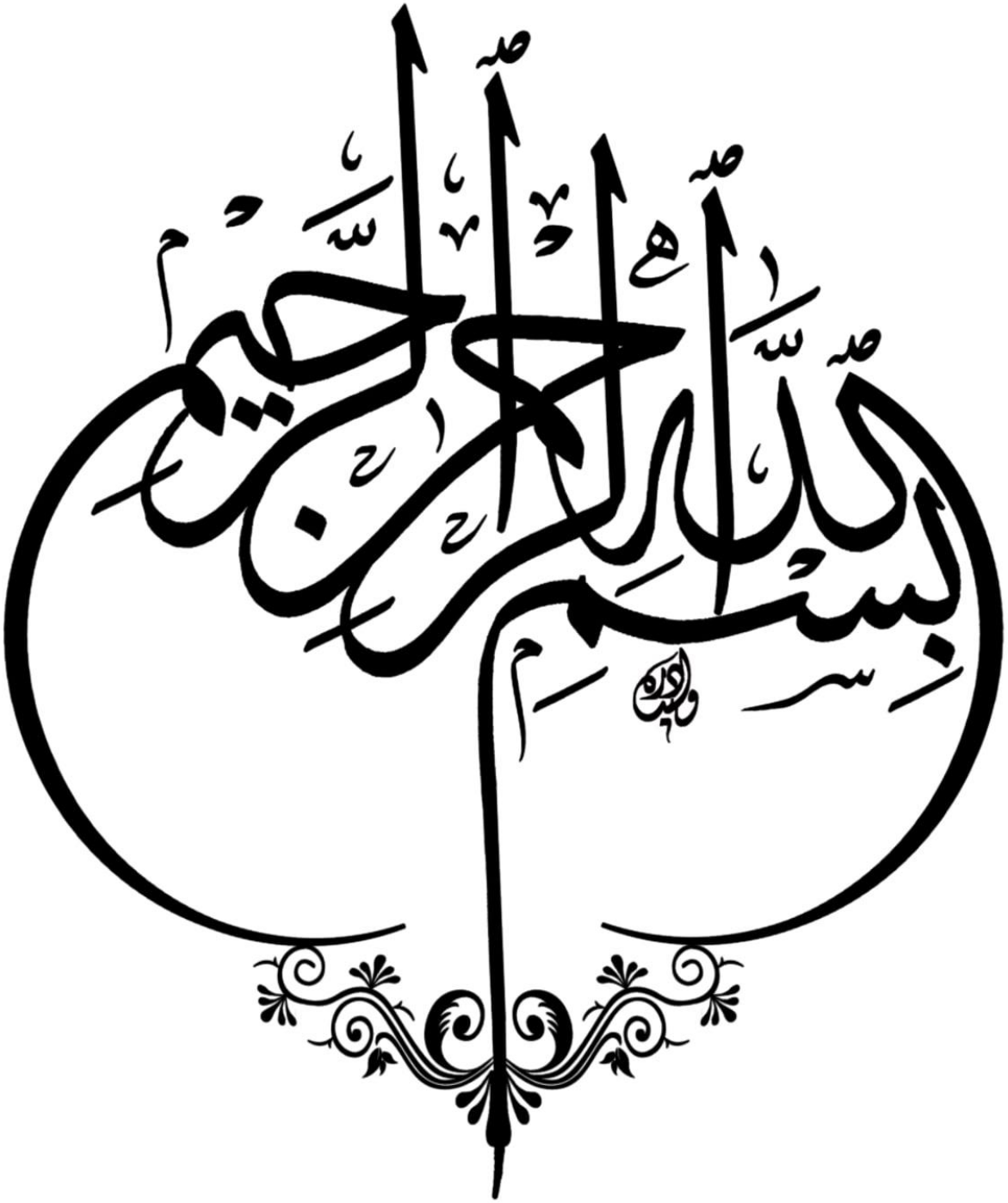
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أولا وآخرا أن وفقني للعودة الى مقاعد العلم بعد انقطاع سبعة عشر سنة، وله الحمد أن وفقني لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، عسى أن ينفع الله به غيري

والشكر كله، لأستاذتي أمنية بودراع، التي لم تبخل بجهدها ووقتها في مساعدتي فجعلها الله في ميزان حسناتها، وبارك فيها

ولا يفوتني الشكر كذلك إلى كل أساتذة الكلية وإلى كل من كانت له يد في مساعدتي وتوجيهي، بمن فيهم كل الشكر أيضا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، ولمن قاموا بتحكيم الاستبيان فجزاهم الله كل خير، وكما قال الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله" رواه الترمذي.

إهـــــــداء

إلى معلم البشرية الذي بلّغ القرآن العظيم وتخلّق به، إلى من قال "من سلك طريقا يلتمس به علما؛ سهل الله به طريقا إلى الجنة"، إلى من علمه ربه فعلم أمته، إليك يا سيدي يا رسول الله أهدي بحثي هذا.

إلى والدي الكريمين عساكما تفخران بي

إلى والدي زوجي شكرا على دعواتكما

إلى زوجي رفيقي وسندي شكرا على صبرك وجهدك وعلى تذليلك لكل عقبة تعترضني، فجزاك الله عني كل خير، وأدامك الله لي ما حييت

إلى أولادي بهجتي

إلى كل طالب علم مثابر مجتهد أهدي هذا العمل المتواضع

الطالبة: خوجة سعاد

الطالبة: خوجة صفية

الملخص:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات الأفراد العاملين في الجماعات المحلية ميدان الدراسة، حول واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية محل الدراسة، ومدى مساهمتها في ترشيد نفقاتها، ومعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ارتباطيه بين كل من تطبيقات الحوكمة الالكترونية وترشيد النفقات المحلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة أجرت الطالبتين دراسة ميدانية على كل من ولاية المسيلة، وذلك من خلال تصميم استمارة استبيان، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين من موظفي ولاية المسيلة وقد بلغ عددهم 30 مفردة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية وصل إلى المستوى المطلوب، وأن الجماعات المحلية محل الدراسة لا تعمل على ترشيد نفقاتها حيث لمسنا غياب تام لثقافة ترشيد الإنفاق في أوساط المسؤولين والموظفين على حد سواء، ووصلنا من خلال الدراسة أنه هناك علاقة ارتباطيه قوية وموجبة بين تطبيقات الحوكمة الالكترونية وترشيد نفقات الجماعات المحلية.

الكلمات الدالة: الحوكمة الالكترونية، الجماعات المحلية، النفقات المحلية، ترشيد الإنفاق المحلي.

Abstract:

Cette étude visait à identifier les perceptions des personnes qui travaillent dans les communautés locales du champ d'étude, sur la réalité de l'application de le-gouvernement dans les communautés locales à l'étude, et l'étendue de sa contribution à la rationalisation des dépenses, et de savoir s'il existe une corrélation entre chacune des applications de-gouvernement et la rationalisation des dépenses locales.

Pour atteindre les objectifs de l'étude sur le terrain des chercheurs de l'étude menée sur chacun des Msila département administratif de l'Etat, à travers la conception d'un questionnaire, où la population étudiée d'un échantillon du personnel Msila a numéroté 30 unique, et à la Lumière de cette Il a été recueilli et analysé des données et de test des hypothèses en utilisant le progiciel statistique pour les sciences sociales.

L'étude a atteint les résultats suivants que l'application des groupes locaux électroniques, le gouvernement a atteint le niveau requis, et que les groupes locaux à l sur la rationalisation des dépenses, où nous avons vu une absence totale d'une culture de rationalisation des dépenses entre les fonctionnaires et le personnel aussi bien et nous avons obtenu grâce à l'étude car ici une relation corrélation forte et positive entre les applications e-Gouvernement.

Mots clés : e-gouvernement, les groupes communautaires, les dépenses locales, la Rationalisation des dépenses intérieures.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الجداول	–
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: أساسيات حول الحوكمة والجماعات المحلية	–
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الإلكترونية	10
المطلب الأول: نشأة الحوكمة الإلكترونية.	10
المطلب الثاني :طبيعة الحوكمة الإلكترونية:	18
المطلب الثالث :الحوكمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	22
المطلب الرابع :تقييم الحوكمة الإلكترونية	27
المبحث الثاني :ترشيد نفقات الجماعات المحلية	30
المطلب الأول :مفهوم الجماعات المحلية	30
المطلب الثاني: ميزانية الجماعات المحلّية (الولاية)	35
المطلب الثالث: نفقات الجماعات المحلية	38

المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات المحلية	45
المبحث الثالث: تطبيق الحوكمة الالكترونية في ترشيد الجماعات المحلية	51
المطلب الأول: دوافع ومبررات تحول الجماعات المحلية نحو تطبيق الحوكمة الالكترونية	51
المطلب الثاني: متطلبات ودور الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر	54
المطلب الثالث: تحديات وواقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية	58
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	–
تمهيد	61
المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة	62
المطلب الأول: التعريف والنشأة للولاية	62
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية المسيلة	63
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	69
المطلب الأول: تجهيز البيانات	69
المطلب الثاني: المنهج العلمي المعتمد، مجتمع وعينة الدراسة	74
المطلب الثالث: أداة الدراسة	77
المبحث الثالث :نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات	83
المطلب الأول :نتائج الدراسة الميدانية	83
المطلب الثاني :اختبار فرضيات الدراسة.(Test of Hypothèses)	89
خلاصة الفصل	95
الخاتمة	97
قائمة المراجع	102
الملاحق	109

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل نشأة الحوكمة الإلكترونية	12
02	علاقة الحوكمة الإلكترونية بالمصطلحات المرادفة.	16
03	مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية.	22
04	الهيكل التنظيمي لولاية المسيلة	64
05	الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون العامة	65
06	الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية	67
07	توزيع بيانات الدراسة	73

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	درجات مقياس ليكرت الخماسي	69
02	ترميز إجابات عينة الدراسة	70
03	تكوين متغيرات الدراسة	71
04	نتائج اختبار Shapiro–Wilk	72
05	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	75
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	75
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	76
08	توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات العمل	76
09	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجهة المستخدمة	77
10	مجالات قيم معامل الارتباط وقوة العلاقة واتجاهها	78
11	الاتساق الداخلي لعبارات محور الحوكمة الإلكترونية	79
12	الاتساق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات	80
13	نتائج اختبار ألفاكرونباخ لبيانات الدراسة	82
14	العبارات المتعلقة بمحور الحوكمة الإلكترونية	83
15	العبارات المتعلقة بمحور ترشيد النفقات	86
16	ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الدراسة	88
17	نتائج اختبار أنوفا (معنوية النموذج)	89
18	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية (معنوية معالم النموذج)	90
19	نتائج اختبار ستودنت للفرضية الفرعية الأولى للدراسة	91
20	نتائج اختبار ستودنت للفرضية الفرعية الثانية للدراسة	92
21	علاقة الارتباط بين الحوكمة وترشيد النفقات	93

مقدمة

مقدمة:

لقد أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جل ميادين الحياة ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي ظل توفر هذا التقدم التقني وثورة الاتصالات وتطور نظم المعلومات، أخذت الأنشطة الإدارية الحكومية تتحول تدريجيا من الأنشطة العادية التقليدية الى أنشطة الكترونية في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، وبرز ما يعرف بالحوكمة الالكترونية، ويطلق أحيانا على هذا المصطلح اسم "حوكمة عصر المعلومات" أو "الإدارة العامة بغير الأوراق" أو "الإدارة العامة الالكترونية" .

مفهوم الحوكمة الإلكترونية مازال جديدا من حيث الطرح والتصور، وحداثة تطبيقه على الحكومات الحالية، فقد اكتسب أهمية خاصة نتيجة للتوجه العملي لغالبية الدول نحو أفاق العمل الإلكتروني، حيث جاء هذا المفهوم كوسيلة مثلى للحكومات لتمكنها من رعاية مصالح مواطنيها من أفراد ومؤسسات إلكترونيا باستخدام التكنولوجيا المتطورة، وزيادة كفاءة عمل المنظمات العامة وتفعيل استخدام التقنية لخدمة المواطن، وأصبح من أهم سمات الحكومات المعاصرة أن أنشطتها تستند الى المعرفة المعلوماتية، وأنها حكومات رقمية أو الكترونية تقدم خدماتها للمواطنين والمؤسسات وسائر المستفيدين منها دون الاعتماد على الأنشطة الورقية.

وهذا التطور السريع في تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدى بالجزائر كبقية دول العالم الى العمل من أجل الاندماج في هذه التقنيات أو ما يعرف بالحوكمة الالكترونية، وقد عملت الجزائر منذ البداية على التهيئة الرقمية من أجل الوصول الى نظام الكتروني يكون في خدمة المواطن في الدرجة الأولى، والقضاء على ثقل البيروقراطية والرقابة الادارية ويعطي مزيدا من الشفافية للإدارة الجزائرية.

ويعد قطاع الجماعات المحلية من أهم القطاعات التي سايرت هذا المنهج الالكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية حتى تتمكن من تحقيق النمو والازدهار وتقديم خدمة عمومية ترضي الصالح العام وتسليم المعلومات والخدمات الوطنية أو المحلية من خلال الانترنت أو أي وسيلة الكترونية أو رقمية أخرى للمواطنين، فالحوكمة الالكترونية تسهل عملية تزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات لمطلوبة في الوقت المطلوب وتعمل على تمكين الموظفين والمواطنين من خلال إمكانية الدخول إلى قواعد البيانات لتقريب المواطن من الإدارة.

تعد الحوكمة الالكترونية من المنجزات التقنية في العصر الحديث، حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات وابتكار التقنيات إلى التفكير الجدي من قبل الجماعات المحلية في الاستفادة من الثورة التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت والمواقع الالكترونية في انجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة الكترونية تساهم في

بفعالية في حل العديد من المشكلات التي من أهمها التقليل من نفقات الجماعات المحلية وترشيدها بالإضافة إلى تسهيل العمل الإداري والقضاء على البيروقراطية الإدارية.

ونظرا للعجز المالي الذي تعاني منه الجماعات المحلية في الجزائر لكثرة الإنفاق وسوء تسيير المال العام، أوجب ذلك دخال الحوكمة الالكترونية في مجال ترشيد المال العام المحلي للقضاء على الإسراف والتبذير والفساد الإداري وسوء استعمال السلطة لأغراض شخصية.

أولا: إشكالية الدراسة

ونظرا لأهمية ترشيد نفقات الجماعات المحلية وبالأخص في الوقت الراهن الذي تمر به الجزائر أوجب ذلك ضرورة إدخال تطبيقات الحوكمة الالكترونية في جميع العمليات الإدارية، وانطلاقا من هذا يمكن أن تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية بولاية المسيلة؟

وتقتضي معالجة هذه الإشكالية طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية؟
2. إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجماعات المحلية محل الدراسة في ترشيد نفقاتها؟
3. هل توجد علاقة ارتباطيه بين تطبيق الحوكمة الالكترونية وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بعد الاطلاع وجمع المعلومات يمكن الاجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية كما يلي:

حتى تتم معالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات المنبثقة عنها بشكل علمي سليم وممنهج، تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية يساهم بشكل فعال في ترشيد نفقات الجماعات المحلية.

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

1. تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية محل الدراسة، لم يصل إلى المستوى المطلوب؛

2. تساهم الجماعات المحلية محل الدراسة في ترشيد نفقاتها؛
3. توجد علاقة ارتباطيه ايجابية بين تطبيقات الحوكمة الالكترونية وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة

يستمد الموضوع أهمية نظرية من خلال حيوية الموضوع والندرة النسبية في البحوث والدراسات التطبيقية حول موضوع الحوكمة الالكترونية ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية على مستوى الطابع الأكاديمي مما يجعل هذا الموضوع يكتسيه الغموض وعدم الوضوح لدى العديد من الدارسين، بالإضافة إلى جدية موضوع الحوكمة الالكترونية والذي يعتبر مفهوما جديدا ظهر في العقد الأخير من القرن العشرين نتيجة التحولات والتطورات التي شهدها العالم بالانتقال إلى مرحلة العمل الالكتروني بعيدا عن التعاملات التقليدية الورقية التي تكلف الكثير من الإنفاق.

أما من الناحية العملية فإن أهمية الدراسة تكمن في ضرورة ادخال تطبيقات الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية باعتبارها تهدف إلى القضاء على العديد من المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية خاصة في جانب ترشيد نفقاتها وتخفيض تكاليف الحصول على الخدمة، بالإضافة إلى رفع وكفاءة وفعالية الجماعات المحلية وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين.

رابعا: أهداف الدراسة

يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة إنتاج قيمة مضافة من خلال الوصول إلى بحث يساهم في إثراء معارف الباحثين في مجال الحوكمة الالكترونية من جهة، وترشيد نفقات الجماعات المحلية من جهة ثانية عن طريق إدخال التعاملات الالكترونية في الجانب الإدارية إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:

1. تقديم إطار عام نظري خاص بالحوكمة الالكترونية؛
2. التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية؛
3. تقديم إطار نظري لنفقات الجماعات المحلية وأهمية ترشيد نفقاتها؛
4. توضيح سبل استفادة الجماعات المحلية تطبيقات الحوكمة الإلكترونية ومدى الاستفادة منها في ترشيد نفقاتها؛
5. تشخيص واقع الحوكمة الالكترونية في الجزائر وأهم انجازات الجزائر في هذا المجال؛

6. محاولة التأكيد على ضرورة مواكبة الجماعات المحلية لأهم المتغيرات التكنولوجية الحديثة المتسارعة في عالم الأعمال المعاصر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع دور الثقافة التنظيمية وأهميتها في تكريس حوكمة التعليم العالي إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

تختلف مبررات اختيار الموضوع من طالب إلى آخر حسب كل دراسة، غير أنها تتفق جميعا على أنها لن تخرج من كونها مبررات موضوعية وأخرى ذاتية، يمكن حصر المبررات التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1. المبررات الموضوعية التي دفعت الطالبتين إلى اختيار هذا الموضوع إلى نقص الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة الالكترونية وعلاقتها بترشيد نفقات الجماعات المحلية رغم أهميته وجديته، وهو ما يشجع ويفتح أمام الدارسين المزيد من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية.

2. من المبررات الذاتية التي دفعت الطالبتين لاختيار الموضوع يرجع الى طبيعة التخصص وهو التسيير العمومي. والميول الشخصي للاهتمام بالمواضيع ذات الطابع العمومي خاصة في مجال التطورات الحديثة الحاصلة في المجالات التكنولوجية.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية، ومساهمة الجماعات المحلية في ترشيد نفقاتها والعلاقة بين الحوكمة الالكترونية وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة.

2. الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على ولاية المسيلة.

3. الحدود الزمنية: امتدت الدراسة لمدة أربعة أشهر(من فيفري إلى ماي) خلال الموسم الدراسي 2024/2023.

سادسا: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، فسيتم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي، التحليلي التاريخي، والاقتراب القانوني وأسلوب دراسة الحالة، حيث سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بغرض تأصيل المفاهيم المتصلة بموضوع الحوكمة الالكترونية والنفقات العمومية في الجماعات المحلية، في حين يفيد المنهج الوصفي فيعرض مختلف مراحل تطور الحوكمة الالكترونية، أما الاقتراب القانوني من خلال البحث في النصوص القانونية والتنظيمية التي تؤسس لمفهوم الجماعات المحلية ونفقاتها، وفي الأخير سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة للإحاطة والتعمق أكثر بالحالة المدروسة وتوضيح مدى مساهمة الحوكمة الالكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية بالولاية ، مع استخدام توزيع الاستبيان في عملية جمع المعلومات، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي لمناقشة النتائج المتحصل عليها.

ثامنا: الدراسات السابقة

لاحظت الطالبتين أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على اختلاف مستوياتها ضئيلة نظرا إلى حداثة الموضوع نسبيا ويمكن ذكر بعضها:

1.الدراسة الأولى: قدمتها بلحمري سمية بعنوان الموارد البشرية ومدى استفادتها من تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجماعات المحلية– دراسة حالة بلدية وولاية الشلف"، حيث كانت تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استفادة الموارد البشرية في الجماعات المحلية من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخرجت الطالبتين من هذه الدراسة بأن الموارد البشرية في عصر التكنولوجيا والإعلام والاتصال الثروة الحقيقية وأساس الإبداع والابتكار واعتمادها على التكنولوجيا في الجماعات المحلية من شأنه تبسيط الإجراءات والممارسات الإدارية وأداء مهام أكثر أهمية وتقديم أرقى الخدمات لتحقيق رفاهية الموظف والمواطن على حد سواء.

2. الدراسة الثانية: التي قدمها رابح الوافي بعنوان محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة سيدي عيسى، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة واقع الإدارة الالكترونية في دائرة سيدي عيسى؛
- إبراز أهمية تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية؛

وقد توصل الباحث إلى أن التوجه نحو إرساء دعائم الإدارة الالكترونية في المنظمات بصفة خاصة ضرورة حتمية في ظل مختلف التطورات التكنولوجية، وأن الإطار العام التشريعي موجود لكن الفعالية غائبة في الجماعات المحلية.

3.الدراسة الثالثة: التي قدمتها بن دايخة سلمى بعنوان "نفقات الجماعات المحلية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب ومظاهر العجز المالي في البلديات والحلول والوسائل التي اعتمدتها الجزائر من أجل الحد من هذه الظاهرة. ولقد توصلت الطالبتين من خلال هذه الدراسة أن الوضع المالي المتأزم الذي تعاني منه الجماعات المحلية والمتمثل في تزايد كفة النفقات كانت نتيجة الخطاء المتراكمة في السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية غداة الاستقلال واستمرت عليها لعدة سنوات متعاقبة مضافا إليها عدة أسباب أخرى وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الميدان للحد من تفاقم العجز المالي لذلك يجب على الدولة إعادة النظر في التقسيم الإقليمي للجماعات المحلية وطرق إعداد الميزانية.

4.الدراسة الرابعة: من إعداد عباس عبد الحفيظ بعنوان تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية– دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية والتي تقف معرقلة لتحقيق فعالية الإنفاق.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب إعداد موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء يمكّن من تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب وتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيقها في الجماعات المحلية بالجزائر.

تاسعا: مخطط الدراسة

للتفصيل في موضوع دور الحوكمة الالكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية وإثبات صحة فرضيات البحث أو نفيها، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

– الفصل الأول: تناول الإطار العام لكل من الحوكمة الالكترونية ومفاهيم حول الجماعات المحلية وميزانية الجماعات المحلية وخاصة جزء النفقات المحلية وسبل ترشيدها.

– الفصل الثاني: فتم التطرق فيه إلى الحوكمة الالكترونية وعلاقتها بالجماعات المحلية في الجزائر من خلال التعريف بمشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر وواقع تطبيقه في الجزائر، ودور الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية.

الفصل الأول

أساسيات حول الحوكمة

والجماعات المحلية

تمهيد:

لقد أدّت التّقنيات الحديثة للمعلومات والاتّصالات إلى إحداث تطورات هائلة في الحياة العامة سواء على مستوى تطلّعات الأفراد ورغبتهم في الحصول على خدمات أكثر تطور أم على تقديم تلك الخدمات، وقد أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة الأعمال الحكومية هو هدف عديد من الدّول الّتي تسعى للتّقدّم والرقي، ولقد ارتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الحكومية بظهور مفهوم حديث أطلق عليه الحوكمة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية.

إن تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية الذي يتيح للمواطن التعامل مع الانترنت بدلا من الموظف العام التقليدي، يستلزم إحداث تغييرات كثيرة وواسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الأداء، فليس من المعقول مثلا إن يتم الاتصال بين طالب الخدمة والمسؤولين عبر الانترنت ثم يقومون بمراجعة المستلزمات يدويا بالأسلوب التقليدي، فينبغي أن يكون التغيير متكاملا والأداء متجانسا، وذلك لأن إدارة الخدمات التي تقدمها الحوكمة الإلكترونية من خلال الانترنت لها خصوصيتها ومقوماتها التي تختلف عن الإدارة التقليدية لمثل هذه الخدمات.

لذلك فقد اهتم العديد بضرورة إدخال الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية، حيث يؤدي ذلك إلى إنشاء وتكوين هياكل إدارية معاصرة تتماشى والتحولات التي تحدث في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصالحة لتكون صفا ثانيا من القادة الإداريين على المستوى المحلي إلى جانب المركزي والتكفل بالانشغالات المواطنين المحلية.

ومن خلال ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحوكمة الالكترونية.
- المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية.
- المبحث الثالث :مفهوم نفقات الجماعات المحلية وترشيدها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الإلكترونية

يركز هذا المبحث على الجوانب المتعلقة بنشأة الحوكمة الالكترونية ومختلف التعاريف المتعلقة بهذه الأخيرة، ومبادئ وأهداف ومتطلبات ومراحل التحول نحو الحوكمة الالكترونية، بالإضافة إلى علاقة الحوكمة الالكترونية بتكنولوجيا المعلومات، وفي الأخير تقييم شامل للحوكمة الالكترونية.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة الإلكترونية.

إن نشأة الحوكمة الإلكترونية كمفهوم حديث هو نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديث في ظل ثورة المعلومات، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقة المواطن بالإدارة العامة عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري من مفاهيم الحوكمة التقليدية وتطويرها.

أولا: نشأة الحوكمة الإلكترونية ومراحلها:

1. نشأة الحوكمة الإلكترونية : بدأت تجربة الحوكمة الإلكترونية في أواسط الثّمانينات في الدّول الإسكندنافية، وتمثّلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية(**electronicvilleges**)، ويعد لارس (**Lars**)من جامعة اودونيس في الدّانمارك رائد هذه التجربة وسماها مراكز الخدمة عن بعد، ومن رواد المشروع أيضا مايكل دل صاحب شركة دل التي لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية، وقد ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتّحدة عام **1995** في ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم.[1]

وفي المملكة المتّحدة بدأت التجربة عام **1985** في مشروع قرية مانشيستر وذلك بالاستفادة من التّجربة الدّانماركية التي تستند إليها عدّة مشاريع فرعية، وقد أنشأ" مضيف مانشيستر "بوصفه مرحلة الأولى يهدف إلى ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهارية، وقد بدأ المشروع فعليا عام **1991**.

وفي عام **1992** عقد مؤتمر الأكواخ البعيدة في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبنى مجلس لندن مشروع بونتيل) الاتصالات البعيدة التقنية (الذي أكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل إلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات[2].

---

[1] العياشي زرزار، مبادئ واستراتيجيات إرساء الالكترونية، مجلة الفقه والقانون، العدد 20، الجزائر، 2014، ص ص 84 – 85.

[2] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية الحكومة والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 16.

في عالمنا العربي تعد تجربة حكومة دبي الإلكترونية الرائدة في مضمار الحوكمة الإلكترونية العربية، فقد خطت هذه العمارة خطوات كبيرة في هذا المجال من خلال تقديم العديد من الخدمات للمواطنين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقد لحقها عدد من الدول العربية بما فيها قطر والسعودية والكويت والأردن ولبنان ومصر والعراق ووصولا إلى الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية.[1]

2. مراحل نشأة الحوكمة الإلكترونية: الهدف الأساسي لمشروع الحوكمة الإلكترونية هو توصيل الخدمة مباشرة إلى طالبها مع سرعة الإنجاز ودقّته وبأعلى كفاءة ممكنة، كما يهدف المشروع إلى تحديث نظم العمل بالوزارات والهيئات الحكومية، لتوفير دقة الأداء ودعم اتّخاذ القرار في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومي، وإنّ الطّريقة الّتي تمر بها الحوكمة الإلكترونية من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية من جانب الحوكمة للجمهور والمستفيدين بشكل عام.[2]

تمر بمراحل عدّة هي:

ـ مرحلة الميلاد (عصر الحاسوب): وتعود هذه المرحلة إلى بداية النصف الثّاني من القرن العشرين، عندما بدأ دخول الحواسيب في مجال التّطبيقات الإدارية المختلفة، واستخدامها في هذه المرحلة حيث تمّ تطوير أنظمة العمل داخل الإدارات المختلفة من خلال البرامج الّتي سهلت كثيرا عمل الموظّف العادي، وساعدته في سرعة إنجاز أعماله المختلفة.[3]

ـ مرحلة التّصعيد (عصر أنظمة المعلومات): وتعود هذه المرحلة إلى حقبة السبعينات والثمانينات، وفي هذه المرحلة تمّ وضع بعض الخدمات من خلال أنظمة المعلومات على الأجهزة المختلفة والّتي عرفت باسم أتمتة بعض الخدمات، وفي هذه المرحلة تمكّن المواطنون من الحصول على بعض الخدمات، وفي هذه المرحلة تمكن الأفراد من الحصول على بعض الخدمات الحكومية من خلال أنظمة المعلومات.

– مرحلة الذروة (عصر الأنترنت): وتعود هذه المرحلة إلى منتصف التّسعينات وفي هذه المرحلة تمّ تفعيل أداء الحوكمة مثل تسديد الفواتير الهاتف والكهرباء من خلال الهواتف أو الماكينات، وقد تمّ تفعيل الاتصال من خلال

---

[1] سامر مؤيد عبد اللطيف، الحكومة الالكترونية دراسة في الإطار النظري والتطبيقات، مجلة رسالة الحقوق، العدد 03، العراق، 2014، ص 175.

[2] صدام الحمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 14.

[3] شادية جابر محمد الكيلاني، نموذج مقترح للخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لطلاب كلية التربية، مجلة كلية التربية، العدد 60، جامعة المنصورة، العراق، 2006، ص 386.

الفضاء الإلكتروني، سواء بالنسبة لاتّصال المواطن بهذه الإدارات أو الاتصال بين الإدارات المختلفة، بحيث يتم تجميع الخدمات بشكل متكامل وتقديمها للجمهور المتعاملين من خلال الأنترنت[1].

الشكل رقم :(1) مراحل نشأة الحوكمة الإلكترونية

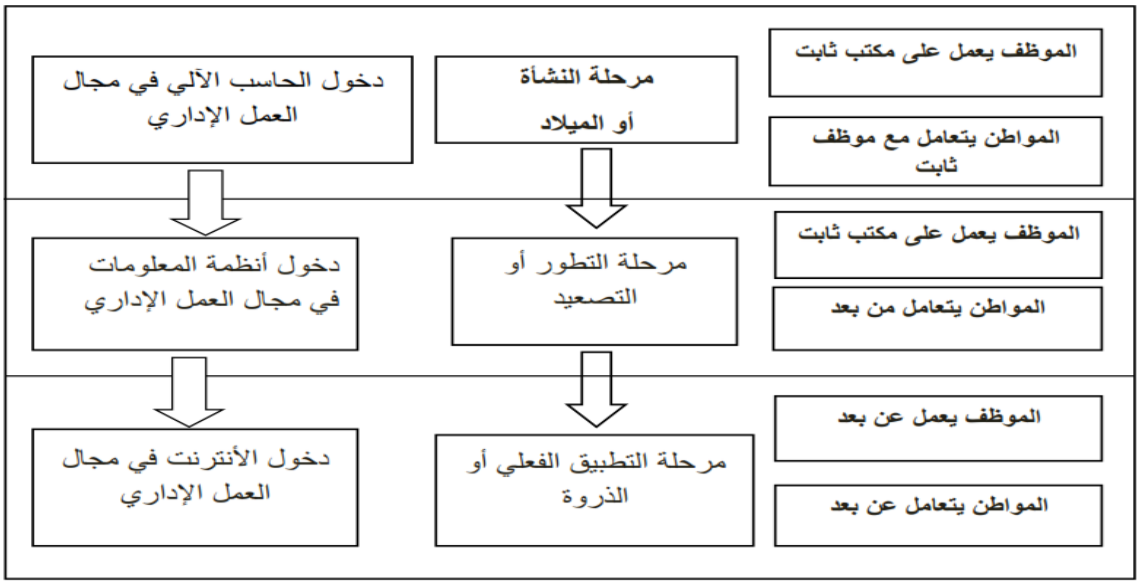

المصدر :محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 ، ص18.

ثانيا: تعريف الحوكمة الإلكترونية

لقد وردت عدّة تعريفات للحوكمة الإلكترونية فيما يأتي عينة من هذه التّعريفات هي:

إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفّر فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني.[2]

وتعرف الحوكمة الإلكترونية بأنّها مجموعة من المستلزمات المادية) أجهزة ومعدّات (والبرمجيات والاتصالات والجهود البشرية والتّشريعات القانونية، الّتي تتظافر معا من أجل تبسيط الإجراءات وإنجاز المعاملات واتّخاذ القرارات

[1] صدام الحمايسة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

*الأتمتة أو التشغيل الآلي هي استخدام الكمبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات أو البرمجيات في مختلف القطاعات من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي ودقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن وهي فن جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي بدون تدخل بشري.

[2] محمود القدرة، مرجع يبق ذكره، ص 17.

ورفع مستوى العمل في المنظمة، فضلا عن تقديم أفضل خدمات للإدارات الحكومية والمواطنين بأقل تكلفة وجهد ووقت.[1]

ويقرر البعض بأن المقصود بالحوكمة الإلكترونية هو قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقّة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكات الانترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة، معتمدة على مبدأين هما:

الأول تقني: ويتمثّل في إعداد المعلومات الكترونيا وتناقلها عبر شبكة الأنترنت وضمان دقّتها وسريتها.

الثّاني إجرائي: ويتمثّل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.[2]

أما البنك الدولي فقد" عرف الحوكمة الإلكترونية في تقريره الصادر سنة 2005 على أنها استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل) شبكات المعلومات، شبكة الأنترنت، الاتّصال عبر الهاتف المحمول (والّتي لها القدرة على تحويل العلاقة مع المواطنين ورجال الأعمال مع المؤسسات الحكومية، كما أنّ هذه التكنولوجيا تخدم أهداف أخرى مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطوير التّفاعل مع رجال الأعمال والمجتمع الصناعي، وكذلك تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات بحرية وكفاءة، والفائدة ستكون تقليل الفساد وزيادة الشّفافية وتعظيم العائد، وتخفيض التّكلفة.[3]

من خلال ذلك يتّضح لنا أنّ الحوكمة الإلكترونية هي كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدّمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات واستخدام وسائل الاتّصال الحديثة كالأنترنت والهواتف بما يدعّم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار تفاعلي بين طالبي الخدمة ومقدّمها مع ضمان سرية وأمن المعلومات.

من خلال هذه التّعريفات نستنتج أهم العناصر الّتي يقوم عليها مفهوم الحوكمة الإلكترونية هي: [4]

- لا يمكن أن نلمس أو نلاحظ كل مكونات النّظام المعلوماتي للحوكمة الإلكترونية وعملياتها بسبب اعتباره نظام افتراضي بالرغم من إمكانية معرفة وملاحظة كل نتائجه وأثره؛

---

[1] إيمان مرعي حسن، محمد مصطفى القصيبي، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013، ص 14.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 35.

[3] قادر كريم، وآخرون، الحكومة الإلكترونية في الجزائر الواقع وتحديات المحيط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014، ص 105.

[4] صدام خمباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

- جاءت التّسمية بإضافة العمل الحكومي إلى التّقنيات الإلكترونية بسبب اعتماد الحوكمة الإلكترونية في تطبيقاتها على التّقنية الرقمية الحديثة؛
- إنّ المادة الخام المتداولة في الشّكل الجوهري بواسطة التّطبيقات الحوكمة الإلكترونية هي المعلومات أو البيانات، وهي تعتبر المورد المعلوماتي الرئيسي الّتي تقوم عليه التّطبيقات الحوكمة الإلكترونية؛
- تضم منظومة الحوكمة الإلكترونية أطرافا متعدّدة، فالمنظمة مقدّمة الخدمة أما الأطراف الثّانوية فهي المستفيدة كالمنظّمات الدّولية والجمهور بكافة شرائحه، وكذلك الموظّفين والعاملين؛
- تعتبر الحوكمة الإلكترونية ذات طبيعة مركّبة وغير جزئية وهي تمثّل بيئة تفاعلية ذات اعتمادية متبادلة ضمن إطار تكاملي؛
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى ضمان السرية والأمن المعلوماتي باستغلال قدرات التّقنية الرقمية؛ تسمح الحوكمة الإلكترونية بتبادل التّأثيري بين مقدّم الخدمة ومختلف الأطراف المستفيدة وتوجيه هذا التّبادل إلى المصلحة العامة؛
- ترتبط الحوكمة الإلكترونية بشكل أساسي بالإدارة العامة والأجهزة الحكومية بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.

ثالثا: علاقة الحوكمة الإلكترونية مع بعض المصطلحات ذات العلاقة

لقد أدّت التّقنيات الحديثة للمعلومات والاتّصالات إلى إحداث تطورات هائلة في الحياة العامة سواء على مستوى تطلّعات الأفراد ورغبتهم في الحصول على خدمات أكثر تطور أم على تقديم تلك الخدمات، وقد أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة الأعمال الحكومية هو هدف عديد من الدّول الّتي تسعى للتّقدّم والرقي، ولقد ارتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الحكومية بظهور مفهوم حديث أطلق عليه الحوكمة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية.

وقد كثر الجدل في الآونة الأخيرة بشأن مصطلحي الحوكمة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، هل هما مصطلحان مختلفان، أم مترادفان، وقد توصلت الدّراسات إلى أنّ العلاقة بينهما هي علاقة الكل بالجزء فالإدارة الالكترونية يرى البعض أنّها الجزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطّبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التّطورات التّقنية الحديثة" العمل الإلكتروني أو الإدارة بلا ورق"، أما الحوكمة الإلكترونية فهي تمثّل الكل ونعني بها العمليات الإلكترونية الّتي يتم من خلالها الربط بين المنظّمات الّتي تطبق الإدارة الإلكترونية

وذلك من خلال التّشغيل الحاسوبي ذي التّقنية العالية، وهذا يعني أنّ الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحوكمة الإلكترونية. [1]

أما فريق آخر فيرى أنّه تمّ ترجمة المصطلح بحذافيره ولم يراعي المعنى، ولذلك يرون ضرورة استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية بدلا من الحوكمة الإلكترونية، حيث يرتبط مصطلح الحوكمة الإلكترونية في ذهن القارئ بالعمل السياسي وهذا لا يتّفق وشمولية المصطلح، فالتّعبير بكلمة حكومة تعبير محدود لأنه يعبّر عن مجموعة من الأشخاص، والعلاقة لا تكون مع جميع الأشخاص وإنّما مع مؤسسات وهيئات محدودة ومعلومة.[2]

على النّقيض من مصطلح الإدارة فهو أعم وأشمل ويعبّر عن إطار واسع ومفتوح يصل إلى جميع الأفراد وجميع المستويات في الدّولة، كما أنّ الحوكمة الإلكترونية لا تستطيع فيها أي حكومة في العالم القيام بجميع أعمال الموكلة إليها عن طريق الأنترنت .

وممّا سبق ولمزيد من التّوضيح نعرف المصطلحات التّالية:

أ- الأعمال الإلكترونية: تعني إدارة الأعمال إلكترونيا على مستوى المشروعات أو المنظّمات الخاصة وهو ينقسم إلى :التّجارة الإلكترونية والأعمال إلكترونيا غير تجارية مثل التّوريد والتّجهيز والتّسويق؛

ب- الحوكمة الإلكترونية: هي استخدام التّقنيات الحديثة من نظم الاتّصالات والمعلومات لتحسين العلاقة بين الجهات الحكومية وإنتاج الخدمات الإلكترونية وتوزيعها خلال الأربع والعشرين ساعة بطريقة حديثة تركز على تلبية احتياج المستفيد[3]؛

ت- التّجارة الإلكترونية: هي المعاملات التّجارية الّتي تتم من قبل الأفراد والهيئات والّتي تعتمد على نقل ومعالجة البيانات بما فيها الصور والصوت من خلال الأنترنت والأنظمة التّقنية الشّبيهة[4]؛

ث- الإدارة الإلكترونية: هي عملية مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضّرورية وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدّقيق للمهام والمعاملات[5].

---

[1] خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 148.

[2] العياشي ززار، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

[3] خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[4] أسامة أحمد المتناصرة، جلال محمد الزغي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[5] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 34.

الشكل رقم (2): علاقة الحوكمة الإلكترونية بالمصطلحات المرادفة.

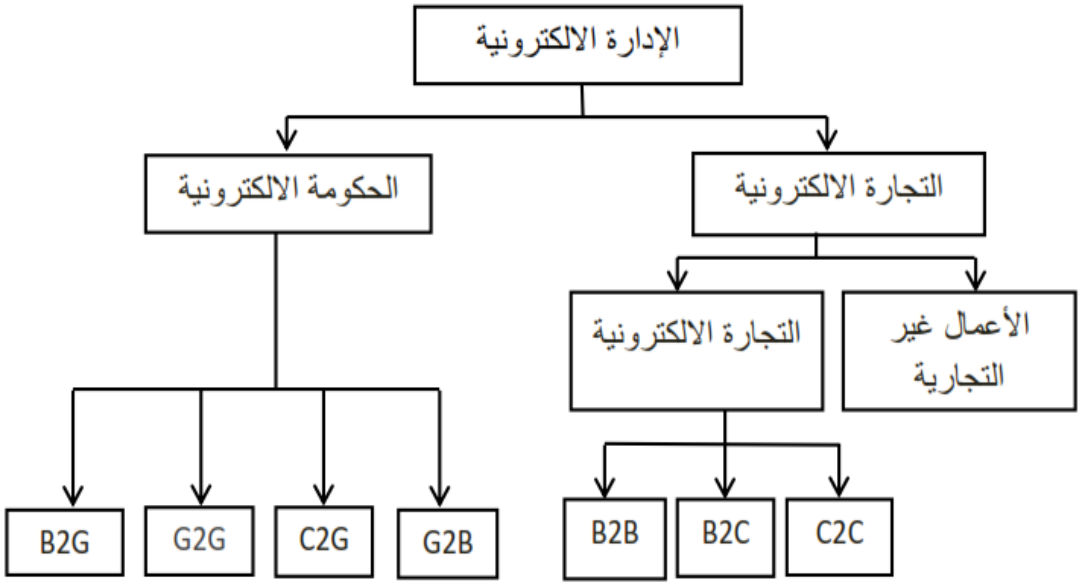

المصدر :العياشي زرزار، مبادئ واستراتيجيات إرساء الحوكمة الإلكترونية، مجلة الفقه والقانون، العدد20، الجزائر،2014 ، ص 87.

من خلال الشكل نلاحظ أن خدمات الحوكمة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:[1]

– خدمات منظمات الأعمال إلى الحوكمة B2G:في هذه الحالة تقوم منظمات الأعمال ببيع المنتجات أو تقديم الخدمات إلى المنظمات الحكومية، إذ تحق تلك المبادرات أفضل الممارسات في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تخفيض التكلفة وتحسين جودة إدارة المنظمات .كما تساهم في تحقيق تدفق العمل وإلغاء التأخيرات الحاصلة في معالجة البيانات وتشمل هذه الخدمات :الرواتب، تقديم الشكاوي ورعاية العملاء والانتخابات وغيرها.

– خدمات الحوكمة الإلكترونية إلى المواطن G2C:إن من أهم مبررات ظهور نظام الحوكمة الإلكترونية هو تطوير علاقات الحوكمة مع المواطنين وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم ونقل هذه الخدمات إلى شبكة الانترنت وأنماط التكنولوجيا الرقمية الأخرى، وتضم هذه العلاقة أنشطة متنوعة ومهمة ذات الصلة بالدور الحيوي للحوكمة في حياة المواطنين كالتسجيل المدني والخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها.

[1] عادل غزال، مشاريع الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الاكترونية، من إصدار cybrarians journal دورية الكترونية فصلية متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد 34، 2014، ص 145.

– الخدمات الإلكترونية بين الدوائر الحكومية G2G:يوجد حجم كبير من البيانات والمعلومات والوثائق والأموال التي تنتقل عبر مؤسسات وهيئات ووكالات الحوكمة في كل يوم، ولذلك تتجه التطبيقات الحديثة إلى تقليص استخدام الأوراق والوثائق الرسمية لتقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة تنفيذ المعاملة الواحدة وتسريع وقت الانجاز، ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارات العامة في إطار من الأمنية والسرية.

ـ خدمات الحوكمة الإلكترونية إلى منظمات الأعمال G2B:تتفاعل الحوكمة مع قطاع الأعمال من خلال أدوراها المختلفة، فالحوكمة تلعب دور المخطط، المنظم، المبادر المشرع، الحامي والمحفز لمبادرات أفراد المجتمع على صعيد التجارة والأعمال والأنشطة الاجتماعية والثقافية المختلفة بما يساعد شركات القطاع الخاص على تحقيق أفضل مستويات النجاح والمنافسة في الأسواق المحلي ة والعالمية، وتساهم مبادرات خدمات الحوكمة الإلكترونية في تقليل العبء على الأعمال عن طريق تبني العمليات التي تقلل بشكل كبير من جمع البيانات غير الضرورية.

رابعا: مبادئ الحوكمة الإلكترونية:

يستلزم بناء مشروع الحوكمة الإلكترونية عدة مبادئ تشكل محور تحول المؤسسات والمنظمات لذلك المفهوم، وتشكل نقطة الارتكاز التي يمكن من خلالها الانطلاق نحو بناء منظومة الحوكمة الإلكترونية، والتي لابد من توفرها لتقييم مستوى النجاح المحقق أثناء وبعد عملية تطوير وتطبيق البرامج الجيدة وهذه المبادئ هي كالتالي[1]:

1. إعادة هندسة العمليات: الحوكمة الإلكترونية ليست حوسبة للأعمال فقط وإدارتها إلكترونيا وإنما يجب أولا إعادة هندسة العمليات وتصميم طرق أداء العمل وبالذات العمليات الحرجة، وإعادة التفكير بأدوار ووظائف الأقسام والوحدات.

2. التفكير بالمستفيد من الدائرة الحكومية :يعتبر) المواطن والمؤسسات الأعمال (هدف الحوكمة الإلكترونية، ولذلك يجب أن تتولى الحوكمة مهمة إعادة تنظيم العمل من جهة المستفيد وبناء النظام على أساس الوظائف وليس على أساس الأشخاص، وأن تركز الحوكمة على احتياجات الزبائن أولا، ومن ثم تقوم بإعادة تصميم إجراءات العمل ونظمه باتجاه تقديم الخدمة للمستفيد.

3. الحفاظ على التوازن بين تقديم الخدمات للمواطن والحفاظ على الخصوصية: تقوم الحوكمة الإلكترونية بتوفير تبادل المعلومات الكترونيا بين عدد من الجهات، وهذا يعني شيء من التهديد لخصوصيات الناس ومعلوماتهم،

[1] العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ولذلك يجب احترام حقوق المواطنين وضمان التوازن بين تبادل المعلومات بشفافية وحقوق المواطنين الأساسية من خلال التشريعات والقوانين.

4. الحوكمة الإلكترونية ليست بديلا للوسائل التقليدية: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الحوكمة الإلكترونية في مراحلها الأولى بديلا نهائيا للوسائل التقليدية في تخزين الأعمال واسترجاع البيانات، إذ يعتمد نجاح الحوكمة الإلكترونية على ضمان توفير مستلزمات وشروط والتزام تقوده الإدارات العليا لتغيير أساليب العمل التقليدية وإعادة هندسة الإجراءات على مراحل.

5. الرؤية الاستراتيجية للحوكمة الالكترونية :إن التحول نحو حكومة الكترونية فعالة وناجحة يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم والأولويات وتتطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب الاستثمار الاستراتيجي توافر خطط استثمار واضحة وأهداف محددة ترتبط بالموارد البشرية والمادية المتاحة في الوقت المحدد لها، وعلى ذلك يتم اختيار مشروعات الحوكمة الإلكترونية على أساس تحقيق أقصى عائد ممكن [1] .

6. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات :إن الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات هو جزء من مشروع الحوكمة الإلكترونية وسيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق عائد في الأجل المتوسط والبعيد، وهذا يعني أن كل ما ينفق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب النظر إليه على أنه استثمار وسيعود بالعائد الايجابي السريع بالإضافة إلى المنافع المكتسبة من تنفيذ الحوكمة الإلكترونية.

7. تطبيقات ذات قيمة مضافة وتكلفة منخفضة: ان اعتماد برامج ومبادرات الحوكمة الإلكترونية على تكنولوجيا الانترنت والشبكات الداعمة الأخرى) الانترانت والاكسترانت (يساعد على بناء نظم الكترونية مرنة ومفتوحة لتنفيذ الأنشطة ذات القيمة المضافة بجودة عالية وتكلفة منخفضة بالمقارنة مع تكلفة المعاملات التقليدية[2].

8. تحليل مدى جاهزية الحوكمة الإلكترونية: فالمقصود هنا هو مقارنة الوضع الحالي مع متطلبات الحوكمة الإلكترونية ، وتحديد الفجوة بين الإمكانيات الموجودة فعلا والاحتياجات الضرورية لمباشرة الأنشطة المهمة لتنفيذ برامج الحوكمة الإلكترونية وبناء آلياتها، وفي هذه الحالة نحتاج لدراسة الوضع الحالي لتنظيم المعلومات وهياكل

[1] صدام الخمايسة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] محمد سمير محمد، الادارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 85-86.

الإدارات وفعالية نظم التدريب والخدمات الالكترونية والموارد البشرية والمالية وطرق اجتذابها وتوزيعها على الأقسام والوحدات الإدارية وطرق الاستفادة منها والمتطلبات الأساسية لتنفيذ برامج الحوكمة الإلكترونية [1].

المطلب الثاني :طبيعة الحوكمة الإلكترونية:

أولا: أهداف الحوكمة الإلكترونية:

ان استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على ربط كافة الأطراف الثلاثة معا) الحوكمة الموطنين، منشآت الأعمال (وتدعيم الأنشطة والعمليات، وهذا يعدّ تغييرا جوهريا في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية أي أن الحوكمة الإلكترونية تساند الوسائل الالكترونية وتسهم في تدعيم جودة الأعمال التي تقدمها الأطراف المعنية[2]،

ثانيا: متطلبات الحوكمة الإلكترونية:

إن تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية الذي يتيح للمواطن التعامل مع الانترنت بدلا من الموظف العام التقليدي، يستلزم إحداث تغييرات كثيرة وواسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الأداء، فليس من المعقول مثلا إن يتم الاتصال بين طالب الخدمة والمسؤولين عبر الانترنت ثم يقوم المسؤولون بمراجعة المستلزمات يدويا بالأسلوب التقليدي، فينبغي أن يكون التغيير متكاملا والأداء متجانسا، وذلك لأن إدارة الخدمات التي تقدمها الحوكمة الإلكترونية من خلال الانترنت لها خصوصيتها ومقوماتها التي تختلف عن الإدارة التقليدية لمثل هذه الخدمات. [3]

لذلك فان مرحلة التحول نحو تطبيقات الحوكمة الإلكترونية توفير مستلزمات فنية والتي تتضمن الجانب البرمجي، والجانب المادي فضلا عن ضرورة توفير المتطلبات الإدارية والتنظيمية، أما البعض الآخر فيرى بأن أهم متطلبات الحوكمة الإلكترونية هي:

- التوجه الحقيقي نحو إنشاء الحوكمة الإلكترونية؛
- تكوين البنية التحتية للمعلومات؛
- مرونة التنظيم الإداري للمنظمة؛

[1] محمد صالح المنهالي، تقييم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بإمارة أبو ظبي، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 33.

[2] صدام الخمايسة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، 2013، ص 449.

- مجموعة المتطلبات القانونية؛

مجموعة المتطلبات الفنية، ومجموعة الخدمات المساندة [1].

ثالثا: مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية

يمر تحول الحوكمة التقليدية إلى حكومة إلكترونية بمراحل متعاقبة بحيث ترتقي الحوكمة شيئا فشيئا حتى تنتقل إلى الحوكمة الإلكترونية، ويمكن إن نحصر مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية فيما يلي:

1. مرحلة نشر المعلومات الحكومية عبر الويب(النشر الإلكتروني):

وهي تعني نشر المعلومات العامة على موقع إلكتروني ووضع النماذج القابلة للطباعة، ويتم تطبيق هذه المرحلة من خلال[2]:

- بناء مواقع تضم معلومات عن الخدمات الحكومية حسب نوع الخدمة المقدمة؛
- الإعلام المجتمعي عن بدأ توفير الخدمات من خلال وسائل الإعلان والندوات المتخصصة؛
- نشر الخدمات الحكومية وذلك عن طريق الاستعانة بشبكات الهاتف بصورة صوتية، إن مساعدة وتمكين جمهور المستخدمين من أفراد ومؤسسات أعمال من الوصول بسهولة ويسر وبسرعة إلى المعلومات المتاحة دون الحاجة إلى المواقع المادية لها، يعتبر تقدما كبيرا يحد من البيروقراطية والفساد الإداري.

2. مرحلة التفاعل والاتصال:

وتتمثل هذه المرحلة في توفير وسيلة الاتصال بين الجهاز الحكومي وبين المواطن حيث يتم استقبال استفسارات المواطنين والإجابة عليها بوسائط الكترونية، وعليه فإن التطور في هذه المرحلة هو التفاعل وتبادل المعلومات في اتجاهين، ومن الفوائد المهمة لهذه المرحلة دراسة مدى تفاعل المواطنين ورجال الأعمال مع مواقع الحوكمة الإلكترونية واستقطاب رأيهم بالموقع ومحاولة التحسين للوصول إلى خدمة أفضل، وتتطلب درجة أعلى من الحفاظ على خصوصية وأمن المعلومات[3].

3.مرحلة تنفيذ المعاملات:

---

[1] ايمان مرعي حسن، محمد مصطفى القصيمي، متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في المنظمات العراقية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013، ص 16.

[2] صدام الحمايسية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] عماد أحمد محمد أبو شنب، الإطار العام للحوكمة الالكترونية، مؤتمر أمن المعلومات والحكومة الالكترونية، كوالالمبور ماليزيا، 12 – 16 أفريل 2009، ص 6.

وهي مرحلة التكامل الرأسي بين الإدارات المختلفة بحيث يتمكن طالب الخدمة من إتمام معاملاته كلها من خلال جهة واحدة على الرغم من تعدد وحداتها[1] ، ومن أمثلة ذلك توفير الخدمات على الشبكة كما في حال نموذج ضريبة الدخل، ونموذج ضريبة الممتلكات وتجديد الإجازات، والتصويت على الشبكة، وتعتبر هذه المرحلة معقدة بسبب قضايا الأمن والسرية والخصوصية، وسوف يكون التوقيع الالكتروني أو الرقمي ضروري لمساعدة نقل الخدمات والمعاملات قانونيا، وعلى جانب الأعمال تبدأ الحوكمة بتطبيقات التوريد الالكترونية، كما أنه في هذه المرحلة يجب إعادة تصميم وهيكلة العمليات الداخلية، بالإضافة إلى قوانين وتشريعات جديدة لمساعدة الأعمال اللاورقية[2].

4. مرحلة تكامل المعلومات لتحقيق الترابط الالكتروني :

هذه المرحلة تهدف إلى توفير جميع الخدمات للمستفيدين ابتداء من عرضها وحتى قنوات إيصالها والاستفادة من منافعها، مع وضع المشروع الاستراتيجي للسياسات والإرشادات العامة، التي ينبغي استخدامها في جميع الأعمال الحكومية لدعم الحوكمة الإلكترونية وإن كان الوصول لهذه المرحلة يتطلب تحقيق تكامل الخدمة والمنفعة.[3]

5. مرحلة التحول الإلكتروني:

هذه المرحلة هي الأخيرة في التحول نحو الحوكمة الإلكترونية، إذ يتم فيها تصميم الموقع الرسمي، أو ما يسمى بالمدخل **Gate** حيث يكون هذا المدخل بمثابة الممر إلى الخدمات الحكومية معتمدا على حاجة الشخص واختصاص أو وظيفة الهيئة التي تقدم تلك الخدمة ويستطيع المواطن أو طالب الخدمة الدخول إلى مواقع الحوكمة الإلكترونية واستخدامها وكذلك الاتصال بالهيئات والمؤسسات الحكومية، من خلال إدخال كلمة السر الخاصة بكل مواطن[4].

---

[1] عالية عبد الحميد عارف، الحوكمة الالكترونية المفهوم والتحديات مع التطبيق على التجربة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، جامعة القاهرة، مصر، بدون ذكر السنة، ص 116.

[2] صحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الجامعة المستنصرية، العراق 2009، ص 312.

[3] صدام الحمايسة، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] أحمد حسن محمد العزام، الحكومة الالكترونية في الأردن – إمكانيات التطبيق رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اليرموك، الأردن، 2001، ص 24.

ويستقر في نهاية المطاف برنامج الحوكمة الإلكترونية على الآليات الفنية والتقنية والبشرية للعمل على مستوى وطني ومستوى آخر دولي مع توفير أنظمة الدفع التقني وضمانات أمن المعلومات، يرافق ذلك كله الترويج المستمر للخدمات الحكومية المقدمة على شكل الكتروني مع بيان كيفية تعامل معها، وأساليب الحصول على المعلومات، أو طلب الخدمات الحكومية بقوالب تقنية جديدة.

الشكل رقم (03): مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية.

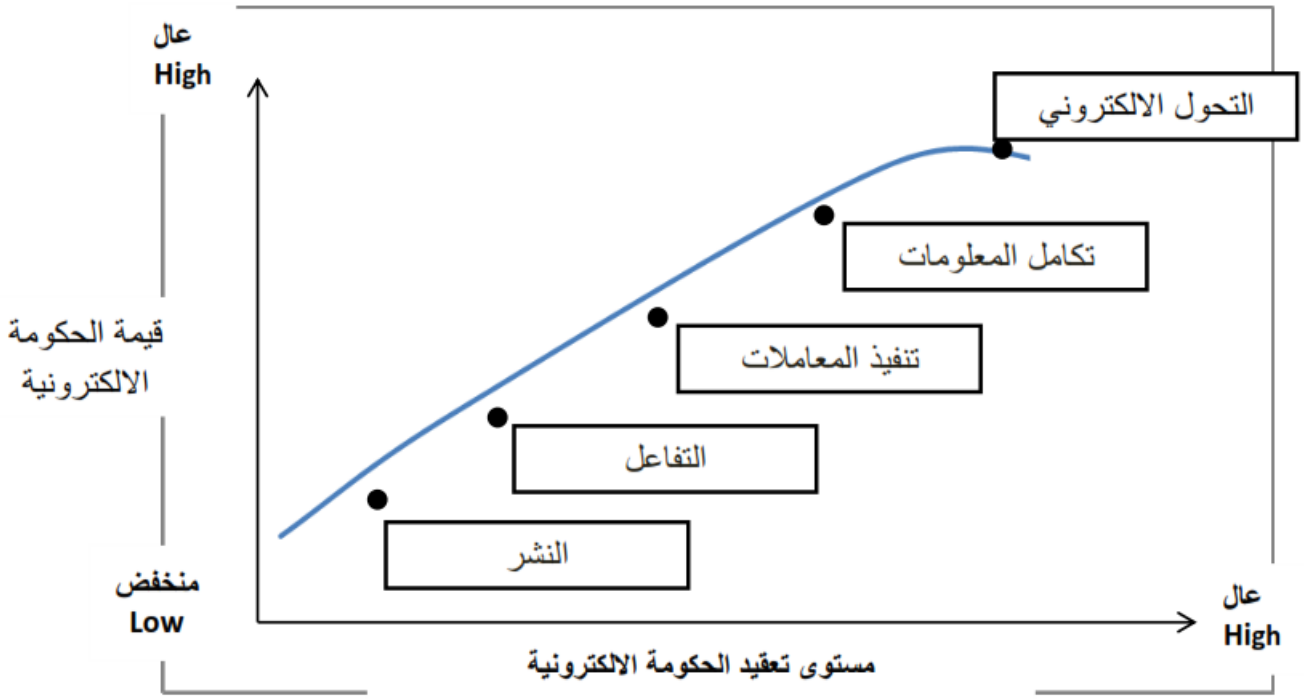

المصدر :عبدو نعمان الشريف، الحوكمة الإلكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحدّيات –حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر،2009 ، ص.108

من خلال الشكل نلاحظ أن الحوكمة الإلكترونية تمر بمجموعة من المراحل لتحولها ابتداء من مرحلة النشر الإلكتروني للمعلومات على مواقعها الإلكتروني، ثم التفاعل مع طالب الخدمة، ثم تنفيذ المعاملات، حتى الوصول إلى مرحلة التكامل الإلكتروني بين الحوكمة والمستفيد.

المطلب الثالث :الحوكمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

أولا: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال

سنتطرق أولا إلى فهوم تكنولوجيا المعلومات:

1. مفهوم التكنولوجيا:

تعد كلمة التكنولوجيا (Technology) من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس والتأويل، إذ يستخدمها البعض كمرادف كالتقنية(Technique) في حين يرى آخرون اختلافا واضحا بينهما، ويرجع أصل التكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) وتعني التشغيل الصناعي، والمقطع الثاني (Logos)أي العلم أو المنهج، لذا تتكون من كلمة واحدة هي علوم التشغيل الصناعي[1].

إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات هو مفهوم ينطوي على احتواء هذه التكنولوجيا لأجزاء مادية ملموسة مثل الأجهزة، المعدات، والبنى التحتية، والشبكات المحلية الواسعة، والملحقات المرتبطة بهذه الأجزاء وكذلك تحتوي الأجزاء غير الملموسة مثل البرامج، والتطبيقات المختلفة التي تنظم الشؤون الإدارية والمالية، وقواعد البيانات المختلفة التي تشكل الوعاء الأساسي لبيانات المنظمة (كما تشمل العنصر البشري المحرك والمستخدم الرئيسي لهذه المنظومة المتكاملة، من خلال الاستحواذ على البيانات والمعلومات، وتنظيمها ونقلها وتخزينها وكذلك معالجتها ونشرها ومشاركتها، داخل المنظمة وخارجها، مع إمكانية استرجاعها وتحديثها من أجل تحسين وتطوير ومشاركة موارد نظم المعلومات في المنظمة وصولا لتحقيق الأهداف بفعالية[2].

2. المعلومات والبيانات:

يرتبط كل من مصطلح البيانات والمعلومات ارتباطا وثيقا إلا أنهما مختلفين ولا يشيران إلى مفهوم واحد.

- البانيات: فالبيانات هي عبارة عن تعبيرات لغوية، رياضية أو رمزية أو مجموعة منها، وتم التعارف على استخدامها لتمثل الأفراد والأشياء والأحداث والمفاهيم، أي تشير للحقائق أو مشاهدات تصف ظاهرة معينة.

[1] صدام الحمايسة، مرجع سابق، ص62.

[2] نجلاء يوسف شحادة، أثر تكنولوجيا المعلومات في زيادة فاعلية الحكومة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الالكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 19.

ويمكن تعريف البيانات على أنها مجموعة من الحقائق أو الرسائل أو الإرشادات أو الآراء أو الاتجاهات، كما يمكن أن توصف على أنها حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلا، هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محدودة العدد، وهي تمثل المدخلات وليس لها أثر واضح في اتخاذ القرار[1].

- المعلومات: هي عبارة عن الحقائق عن أي موضوع أو الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن، أو أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة[2].

إن علاقة المعلومات بالمعرفة من جهة والبيانات من جهة أخرى والتأثيرات الجانبية عليها يمكن أن نوضحها من خلال الشكل التالي.

3. مفهوم الاتصال:

يرجع أصل كلمة اتصال Communication إلى الكلمة اللاتينية Communis ومعناها **Common**أي مشترك أو عام وبالتالي فإن الاتصال كعملية يتضمن المشاركة أو التفاهم حول شيء أو فكرة أو إحساس أو اتجاه أو سلوك أو فعل ما[3] ، فهو يحدث عندما توجد معلومات في مكان واحد أو لدى شخص ما يريد توصيلها إلى مكان آخر أو شخص آخر[4].

ويقصد بالاتصال في الإدارة" عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة بالمنظمة داخلها وخارجها، وهو وسيلة تبادل الأفكار والاتجاهات والرغبات والآراء بين أعضاء التنظيم، ويحقق الاتصال التعاون العاطفي بين أعضاء التنظيم، وبذلك يساعد على الارتباط والتماسك "ومن خلاله يحقق الرئيس الأعلى أو معاونوه التأثير المطلوب في تحريك الجماعة نحو الهدف، كما أن الاتصال أداة هامة لإحداث التغيير في السلوك البشري[5].

4. تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

---

[1] رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية – دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة البويرة، الجزائر، ص24.

[2] أحمد علي، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، سورايا، 2012، ص 478.

[3] حورية بلعويدات، استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاتصال والعلاقات العامة جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 20.

[4] منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، بدون ذكر دار الطبع، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 20.

[5] محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري، العربي للنشر والتوزيع، السودان، 1990، ص 26.

يعتبر مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المفاهيم الحديثة نسبية، ارتبط بمهمة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وتحديثها، واسترجاعها، إلا أن الباحثين المختصين في هذا المجال اختلفوا في تحديد مفهومها فوصفها بعضهم بأنها مرادف للنظم المعلومات الإدارية[1].

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعني تطبيق التكنولوجيا في تناول المعلومات وتداولها وتخزينها واستعمال طرق المعالجة والاسترجاع والبث، كما يعتمد على الأخذ بالتغيرات التي تحدث في وسائل الاتصال الرقمية والالكترونية والحاسبات ... الخ.

ثانيا: تكنولوجيا الحوكمة الإلكترونية:

تعتبر الشبكات عنصرا مهما وأساسيا وسببا في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وأن انتشار استخدام الحاسوب في مختلف المجالات بغرض تحسين أداء العمل وزيادة كفاءة الأعمال وسرعتها، وبتطور ذلك الانتشار وزيادة ذلك الاستخدام ازدادت الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات بين الوحدات المكونة لأي مؤسسة أو بين المؤسسات وبعضها زاد من أهميتها[2].

1. عناصر الحوكمة الإلكترونية:

يتطلب تطبيق الحوكمة الإلكترونية ضرورة توفير عناصر أساسية تترجم أعمالا الكترونية، وتشتمل عناصر الحوكمة الإلكترونية على ثلاث مكونات أساسية هي:

- عتاد الحاسوب :(**Hardware**) ويضم المكونات المادية للحاسوب ومختلف نظمه وملحقاته كالطابعة وحدة إمداد الطاقة، مشغلات الأقراص، الماسح الضوئي، بطاقات الصوت، المودم) المعدل(، أسلاك الربط والتوصيل ...الخ.
- البرمجيات :(**Software**) تشمل برامج النظام مثل نظم التشغيل ونظم إدارة الشبكة، الجداول الالكترونية أدوات تدقيق البرمجة، كما تضم برامج التطبيقات، مثل برامج البريد الالكتروني، برامج التجارة، قواعد البيانات، برامج إدارة المشروعات، إضافة إلى مختلف الشبكات) الانترنت، الاكسترانت، الانترانت (والتي سنتعرض لها لاحقا.

[1] نجلاء يوسف شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 233.

- صناع المعرفة :إذ تمثل القيادات الرقمية (**Digital leaderships**) وكل ما يشمل رأس المال الفكري والمديرون، والمحللون للموارد المعرفية، فدور صناع المعرفة يكمن في محاولة خلق ثقافة معرفية جديدة داخل الحوكمة الإلكترونية عن طريق تغيير طرق التفكير، وترقية أساليب العمل الإداري وفق ما يتمتعون به من خبرات ومعارف في مجال المعلوماتية[1].

2. شبكات الحوكمة الإلكترونية:

باعتبار شبكات الاتصال من الموارد الأساسية لأنظمة المعلومات والحوكمة الإلكترونية لا تستطيع الاستفادة من اتصال البيانات دون شبكات تعمل على توصيل الرسائل والبيانات، وهذه الشبكات قد تكون سلكية عبر الكابلات والألياف الضوئية وخطوط الهاتف او لاسلكية هوائية تستخدم الموجات والأقمار الصناعية، وازدادت أهمية الشبكات مع تطور تقنيات المعلومات وتطور الاتصالات بين الحاسبات لتبادل ونقل البيانات[2].

ثالثا: أمن المعلومات الحوكمة الإلكترونية:

1. تعريف أمن المعلومات:

الثقة بالأمن المعلوماتي وسلامة التعاملات عبر الشبكة الالكترونية من أهم العوامل التي تدفع المتعاملين إلى اعتمادها نظام عمل، بالإضافة الى حسن إدراكهم الفني بطبيعة التعامل التقني، وعلى ذلك فان تحقيق أقصى الدرجات الأمن المعلوماتي وتأمين الشبكات عبر خدمات الحوكمة الإلكترونية[3].

ويقصد بها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية البيانات والمعلومات داخل القاعدة من محاولات الوصول أو الإلغاء غير المشروع وتداخل إجراءات الحفاظ على السرية وخصوصية المعلومات بشكل رئيسي وأساسي في حالات الوصول إلى المعلومات[4].

2. أنواع المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن المعلومات:

- اختراق أنظمة تقنية المعلومات وتعطيل أو التعرض لسرية الاتصالات؛
- التلاعب بالبيانات والمعلومات، محوها وتحويرها أو منع وصول الأمن اليها؛
- إساءة استعمال النظام أو استعماله بغير الطرق المعد من أجلها؛

---

[1] عبد الكريم عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] عبدو نعمان شريف، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3] أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[4] علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكره، ص 285.

- التجسس الاقتصادي والاجتماعي؛
- المنافسة التجارية غير مشروعة؛
- مخاطر متعلقة بمزودي الخدمة أو التقنية الذين قد يعدون الى ترك أبواب خلفية فيما يصممون من أنظمة وبرمجيات تشغيلية للحوكمة الالكترونية، والتي تسمح لهم بالدخول الى النظام بطرق غير شرعية وتحقيق مكاسب أو أضرار خفية[1] .

3. مبادئ حماية معلومات الحوكمة الإلكترونية:

أهم المبادئ التي يعتمد عليها الأمن المعلوماتي في الحوكمة الإلكترونية هي:

- الاستراتيجية التنظيمية والهيكلية التي تكون من اختصاص أجهزة الدولة الأمنية مثل وحدة الأمن الالكتروني ووحدة الرقابة الأمنية الالكترونية ...الخ؛
- تطوير الاتفاقات الأمنية الخارجية سواء كانت ثنائية أو جماعية وذلك لمنع الاعتداء الالكتروني وتبادل الخبرات الأمنية الالكترونية؛
- استراتيجية الترغيب والترهيب :الترغيب مثل تشجيع المواطنين على إبلاغ المحاولات الاعتداء الالكتروني، أما الترهيب فهو وضع عقوبات رادعة لمرتكبي الجرائم الالكترونية؛
- اعتماد مفاتيح تشفير البيانات والملفات المراد إيصالها للطرف الآخر؛
- استخدام الهوية الالكترونية الموحدة من أجل التعرف على المواطنين وهي غير قابلة للنقل من شخص الى آخر فهي آمنة وموثوقة؛
- تقنية الترخيص الالكتروني من أجل المحافظة على خصوصية المواطن والمؤسسات وعدم الكشف عن كافة المعلومات الشخصية الموجودة في الهوية، وإنما تقديم الحد الأدنى المقبول من المعلومات فقط؛
- تشفير المعلومات المنقولة والمحفوظة وذلك باعتماد تقنيات تشفير عالية الأمن؛
- تسجيل الأثر الالكتروني من أجل التدقيق في الأعمال المريبة ومساءلة الأشخاص المسؤولين عنها والرقابة عليها؛
- استخدام كلمات مرور معقدة وديناميكية.

[1] أسامة المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

المطلب الرابع :تقييم الحوكمة الإلكترونية

أولا: فوائد الحوكمة الإلكترونية

في ظل عالم أصبحت أدوات التكنولوجيا وتقنية نظم المعلومات بكامل تطبيقاتها عالم يعتمد على وسائل الاتصال البعدية، وما تقدمه من خدمات كبيرة لمستعمليها، في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية، لذلك كان لابد من مواكبة التطورات العالمية[1].

إن التحول إلى الحوكمة الإلكترونية كأسلوب جديد لتقديم الخدمات وتوفير المعلومات، مطلب ملح للحكومات على تباين أشكالها، وعلة امتداد العالم لما فيها من ايجابيات وفوائد جمة، نذكر منها ما يلي:

- **جودة ودقة وسرعة الإحصاءات التي تقدمها نظم المعلوماتية؛**
- **سرعة تبادل المعلومات بين الإدارات؛**
- **قراءات الرأي العام للعملاء من خلال البريد الالكتروني؛**
- **زيادة معدلات ودقة المراقبة وأداء الواجبات من خلال التقارير الآلية؛**
- **الحاجة لعدد أقل من المباني مما يوفر الكثير من نفقات الإيجارات والصيانة واستهلاك الطاقة؛**
- **نقصان حجم حركة النقل والمواصلات للوحدات الحكومية؛**
- **تقليص الوظائف الناتجة عن إعادة هندسة الإجراءات والهياكل الحكومية؛**
- **دقة وسرعة الإجراءات وفق نظم وتسلسل واضح؛**
- **التطبيق القوي لنظام اللامركزي عبر تفويض الصلاحيات بين المركز وأطراف الدولة؛**
- **التعرف على أفضل المنتوجات والمعروضات عبر نظام المناقصات الالكترونية؛**
- **تعزيز مبدأ الشفافية والمراقبة بواسطة الأنظمة الآلية.**

ثانيا: سلبيات الحوكمة الإلكترونية

إن جملة الأهداف السابقة وإن كانت تشكل في حقيقتها مزايا وإيجابيات التحول بالعمل الحكومي إلى الحوكمة الإلكترونية في شتى المجالات، إلا أن التطبيق العملي وتلك الايجابيات تخفي بعض من السلبيات التي يمكن تلمسها من خلال ما يلي:

[1] أسامة أحمد المناعسة جلال محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 62

1. التجسس الإلكتروني: تحول الإدارة الحكومية ومختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة إلى منظومة الحوكمة الإلكترونية، واعتمادها المتزايد على تقنية نظم المعلومات، كأساس لتحقيق فعالية الحوكمة الإلكترونية، يعني التحول من النطاق الورقي إلى النطاق الالكتروني، حيث تصبح المعاملات الالكترونية والبيانات والمعلومات الالكترونية عرضة للتجسس والاستغلال غير المشروع، سواء من الغير أم من العاملين أنفسهم[1] .
2. زيادة التبعية للخارج :الاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن المعلومات وتطبيقاتها على الشبكات الرسمية هو تعريض الأمن الوطني للخطر ووضعه تحت سيطرة هذه الدول بغض النظر عن نوع العلاقات فيما بينهم، ولا يقتصر الأمر عن التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية أو سياسية بل يتعداه إلى القطاع التجاري والصناعي[2] .
3. ازدياد معدلات البطالة :على الرغم مما يمكن أن توفره الحوكمة الإلكترونية من فرص عمل جديدة إلا أنّ تلك الفرص تظل ذات طبيعة فنية خاصة بمجموعة معينة من المؤهلين للعمل فيها حيث أن الانتقال من أنشطة العمل اعتمادا على الأجهزة الالكترونية بدلا من الإنسان سيكون له الأثر الكبير على سوق العمل دون شك وتبعا لذلك يتم هندسة الإجراءات والهياكل مرة أخرى[3].
4. ضعف الروابط الاجتماعية :إن الاعتماد على الأجهزة الالكترونية والمعلوماتية لإنجاز وأداء الأنشطة الإنسانية سيقلل الاتصالات المباشرة بين أفراد المجتمع وسيقلل من تداخلهم، مما سيؤدي إلى ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية.
5. قلة وسائل التوثيق في نجاح الإجراءات :إن انجاز المعاملات في النظام التقليدي وتوثيق وحفظ المستندات يؤكد انجاز الإجراء من الجهات المتخصصة مثل إيصال تحويل الأموال من البنوك ليحل محله رسالة صوتية أو الكترونية[4].

ثالثا: معوقات الحوكمة الإلكترونية:

على قدر أهمية وحجم أي مشروع ونطاق التغيير فيه وأبعاد الخدمات التي يقدمها وتعدد الأطراف المستفيدة، تكون المعوقات، فالمشروع الصغير معوقاته صغيرة وأما المشروع الكبير فإن معوقاته كبيرة[5].

---

[1] أسامة أحمد المناعسة، مرجع سبق ذكره، ص 54

[2] محمود القدوة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[3] نسرين منيب صبحي الشوا، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4] مودة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص46.

[5] محمود القدوة، مرجع سابق ذكره، ص 61.

وبالنظر لضخامة مشروع الحوكمة الإلكترونية فإن معوقاته كبيرة ويمكن إجمال المعوقات التي تواجه الحوكمة الإلكترونية باختصار في النقاط التاليةّ:

1. المعوقات الإدارية :

- غموض المفهوم :فمازال الكثير من القيادات الإدارية يجهل موضوع الحوكمة الإلكترونية فبعضهم لا يعرف حتى المصطلح، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفهوم وتوفير الأرضية الفكرية له في المنظمات؛

– مقاومة التغيير :إقامة هذا المشروع يحمل في طياته كثيرا من التغييرات على صعيد المنظمات والأقسام وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية والتخصصات الجديدة، وتبعا لذلك تنشأ مقاومة للتغيير، ويمكن التغلب عليها بصورة متدرجة من خلال التغيير التدريجي للنسيج الثقافي للمنظمة وإدخال التغييرات الجزئية شيئا فشيئا دون الإضرار بالمصالح الأخرى[1].

– غياب التخطيط الشمولي والإرادة السياسية الجادة.

2. المعوقات البشرية :وتتمثل فيما يلي:

- انخفاض الخبرات التكنولوجية، والكفاءة العالية؛
- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الالكترونية، حيث يقتصر تدريبهم على الشرح النظري دون أن يرتبط ذلك بالتنفيذ الفعلي لها؛
- عدم تطور طرق اختيار القائمين على الأجهزة الالكترونية، حيث يتم اختبارهم اعتمادا على المقابلة الشخصية، دون أن يقترن ذلك بممارسة عملية على هذه الأجهزة؛
- ضعف طرق التقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية حيث يتم تقييمها بصورة شكلية بحتة دون النظر إلى الجانب الموضوعي أساس الخدمة؛
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل وتبني مواقف سلبية منها.

3. المعوقات المالية :وتتمثل فيما يلي:

- قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحاسبات الآلية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات؛

[1] خالد ممدوح ابراهيم الإدارة الالكترونية، مرجع سابق ذكره، ص 157.

- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات؛
- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية، ونقص عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات[1].

المبحث الثاني :ترشيد نفقات الجماعات المحلية

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بالجماعات المحلية، فهي تقوم بدور فعال في مجال التنمية المحلية، ويمثل وجودها تجسيدا لمبدأ الديمقراطية، لذلك فسوف يتم في هذا المبحث تناول الإطار العام للجماعات المحلية.

المطلب الأول :مفهوم الجماعات المحلية

أصبحت الوحدات المحلية تتطلع بدور هام وحيوي ورئيس في الدولة خصوصا في الوقت الحاضر حيث غدت تلعب عدة أدوار من بينها المشاركة في التنمية المستدامة، والمشاركة في صنع القرار وغيرها من الأدوار الهامة.

أولا: تعريف الجماعات المحلية

اختلفت التعريفات التي تشرح مفهوم الجماعات المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون من خلالها إليها، ومن أهم التعاريف التي قدّم لها نذكر ما يلي:

وفقا للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية والجماعات المحلية هي" تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة دون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة."

أما الكاتب الفرنسي (walime) فيعرفها بأنها" نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين"[2].

وعليه تعرف الجماعات المحلية أو الوحدة المحلية بأنها مساحة محددة في إقليم الدولة الذي يقوم النظام المحلي بتقسيمها، سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة أو مجموعة من المدن والقرى، ويعتبر كل من النطاق الجغرافي والبشري والنطاق الوظيفي أهم المقومات التي تقوم عليها الجماعات المحلية[3].

وتعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

[1] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية التطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013، ص53.

[2] على الشنطاوي، الادارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص20.

[3] صفوان المبيضين، الإدارة المحلية مداخل التطور مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص 19.

المالي، ويفضل البعض استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل السكان، ويطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات[1].

إنّ الجماعات المحلية تعتبر وتبقى أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية، ونظرا لأهميتها بالنسبة لكيان الدولة وقوامها، فهي عادة ما تبنى على أساس دستوري، حيث تنص المادة 15 من الدستور 1996 على أن" الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية."

كما تنص المادة 16 منه على مايلي" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية "وعليه فالجماعات المحلية أو الإدارة المحلية أو الإدارة اللامركزية الإقليمية تقوم على وحدتين إداريتين هما البلدية والولاية[2].

وعموما يمكن القول أنّ الجماعات المحلية هي هيئات تعهد إليها الإدارة المركزية للاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة تخضع أجهزتها المحلية لرقابة وإشراف من السلطة المركزية.

وهناك من ينظر للجماعات المحلية على أنها نظام، فهي لا تخرج عن كونها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يهدف إلى اللامركزية، ويتكون نظام الجماعات المحلية من وحدات محلية ذات شخصية معنوية لكل منها تنظيمها، اختصاصها، مواردها وإمكانياتها، وتتوقف كفاءة النظام على قدرة وحداته على ما تحققه من مخرجات بالاعتماد على المدخلات المتاحة في ظل النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية[3].

ثانيا: أسباب نشأة الجماعات المحلية

هناك العديد من الأسباب والمبررات التي تكمن وراء نشأة الجماعات المحلية كجزء من الهيكل الإداري العام للدولة، ومن جملة هذه المبررات نذكر مايلي:

– تحتل الجماعات المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي وتقوم بدور فعال في التنمية المحلية، وتتميز بأنها قريبة من المواطن، نابعة من صميم الشعب، وهذا القرب يجعلها الأكثر قدرة على إدراك طبيعة الظروف والحاجات

[1] عبد القادر لمير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 43.

[2] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 7.

[3] رابح الوافي، مرجع سابق، ص50.

المحلية، كما يمنحها دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، ويهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات القوية لتصبح واقعا ملموسا يحقق تطلعات الجماهير، ومن ثمّ فالجماعات المحلية تعتبر بمثابة قناة تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته ويعين على حل هذه المشكلات[1].

– إنّ التفعيل الحقيقي للامركزية يرمي الى إشراك الشعب في إدارة وتسيير شؤونه المحلية من خلال المجالس المحلية، وهو الأمر الّذي من شأنه أن يساعد المواطنين لسياسة صالحة.

– قطاع الجماعات المحلية يشكل حجر الزاوية في خدمة القطاعات الأخرى للدولة على المستوى السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي لا سيما وأن النهوض بهذا القطاع يعدّ نهوضا بالتّنمية المحلية والريفية على وجه التّحديد.

– تغيّر الدّور الذي تلعبه الوحدات المحلية في المجتمع بفعل التّغيرات المحلية والدّولية، حيث انتشرت الأفكار الديمقراطية عبر ثورة الاتّصالات الحديثة وسادت اتّجاهات نحو التّحرر والعولمة.

– إنّ مؤشّرات السياسة العامة للدولة واتّجاهات الرأي العام على المستوى القومي تنبع من اتّجاهات الرأي العام المحلّي خاصة عند الانتخابات المحلّية.

– تولّي الجماعات المحلّية أهمية لتحقيق التّنمية المحلّية الّتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من التّنمية القومية الشاملة.

– إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأنّ عملية التّرشّح والانتخاب واحترام الرأي الآخر تعتبر تدريبا على ممارسة العمل الديمقراطي واحترامه.

– تنمية القيم الاجتماعية والثقافية وذلك باستحداث مشاريع تساهم في النّهوض الثقافي والاجتماعي للمدينة مثل استحداث المسارح والمتاحف والمكتبات ومؤسسات رعاية الشباب وغيرها[2].

ثالثا: أهداف الجماعات المحلية

إنّ للجماعات المحلية أهمية في الحياة سواء من النّاحية الاجتماعية أو السياسية، فقد اهتم العديد مكن الباحثين كل حسب اختصاصه بالجماعات المحلية، فنجد علماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي خاصة وأنها تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من

[1] خالد سادة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، 1995، ص25.

[2] رابح الوافي، مرجع سبق ذكره، ص54.

الباحثين، وهناك من ينظر ايها من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية يمكن من خلالها المنتخبون على مستوى البلدية أو الولاية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فكرة الديمقراطية وعليه فإن تطبيق أسلوب الجماعات المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدّة أهداف نذكر منها مايلي:

1. الأهداف الاجتماعية :تعتبر الجماعات المحلية الرافد الذي يغذي جذور المجتمع، فالولاء الذي يتركز حول الوحدات المحلية من شأنه أن ينمي لدى سكان المدن والمناطق المحلية على السواء الشعور بالانتماء إلى مجتمع حقيقي يتميز بالعدل، ومن جملة الأهداف الاجتماعية نذكر مايلي:

- تكثيف العلاقة والارتباط وتركيز الاهتمام بين الحكم المحلي وبين القضايا والاهتمامات والمشاكل التي تشغل المواطنين وأولوياتها؛
- تحقق الجماعات المحلية تمثيلا مباشرا لسكان الإقليم في إدارة شؤونهم وهو ما من شأنه أن يعمق التفاعل بين المسؤول والمواطن، ويزيل العديد من العراقيل ويسد الهوة بين المواطنين وصناع القرار؛
- الجماعات المحلية وسيلة تربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية؛
- تعميق الثقة بالناس وبالقيم الاجتماعية عن طريق التأكيد حرية الفرد، واحترام كرامته، ما يعني معاملته باعتباره كائنا اجتماعيا يرتبط بأفراد مجتمعه، وينتمي معهم الى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها؛
- دعم الروابط الروحية بين الأفراد في المجتمع بطريقة تحول طاقات أفراده إلى أعمال بواسطتها يأخذ كل مجتمع نفسه وجودا ذاتيا لغرض تحقيق المصالح المشتركة.
- الجماعات المحلية وإدارتها وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم، وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتشبع رغباته وتحقق ميولاته[1].

2. الأهداف السياسية:

ترتبط بمقومات الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

[1] العربي بن ستالة، دور الجماعات المحلية في تنمية الممارسة الرياضية الترويحية دراسة ميدانية بولاية الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 15.

- التعددية :يقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتعددة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة هي التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحوكمة المركزية سلطاتها واختصاصاتها، فالتعددية في صنع القرار يتيح للوحدات المحلية نفوذ أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة مثلا؛
- الديمقراطية :تعتبر أحد الأهداف الأساسية التي يسعى نظام الجماعات المحلية الى تحقيقها، والتي تمثل حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها وبالتالي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة[1].

3. الأهداف الإدارية: إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء والانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيمايلي:

– النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية؛

– التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.

– إتاحة فرص تجريبية لنظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج وفي دائرة الدولة المتّسعة[2]، كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض[3].

---

[1] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005، ص 20.

[2] خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر، 2009، ص 80.

[3] حمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: ميزانية الجماعات المحلّية(الولاية)

تعتبر ميزانية الجماعات المحلّية هي الأداة التي تعكس صورة النّشاط الاقتصادي للجماعات المحلّية وذلك لأنّها تحتوي على صورتين للنّشاط المحلّي وهو الإنفاق والإيراد، أي أنّ ظاهرتي النّفقات والإيرادات هي المرآة العاكسة لمستوى النّشاط الاقتصادي للجماعات المحلّية.

أولا: نشأة وتعريف ميزانية الجماعات المحلية

1. نشأة ميزانية الجماعات المحلّية:

لقد نشأت الميزانية في النّظام الحديث إلى القرن السابع عشر عندما قامت في انجلترا ثورة سنة 1688 ثمّ انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 وقررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التّشريعية.

وكان الهدف من وراء إقرار الميزانية هو رقابة السلطة التّشريعية على الحكومة، حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النّواب على ما يفرض من ضرائب، ثمّ امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام.

وعليه أخذت الميزانية شكلها النّهائي وأصبح من الضّروري موافقة المجالس المنتخبة على إيرادات الحوكمة ونفقاتها لمدّة سنة مقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس المنتخبة على الميزانية من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية[1].

2. تعريف ميزانية الجماعات المحلّية

يمكن تعريف ميزانية الجماعات المحلية بأنها جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية وتشكل كذلك أمرا بالإذن والإدارة يمكّن من حسن سير المصالح العمومي، ويحدّد شكل وموضوع ميزانية البلدية والولاية عن طريق التّنظيم[2].

ولقد ورد تعريف ميزانية البلدية في المادة 176 من قانون رقم 10 – 11 المؤرخ في 22 يوليو 2011 المتعلّق بالبلدية على أنّها" ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنّفقات السنوية للبلدية، وهي عقد

---

[1] محمد ملجم، تسيير الموارد البشرية والمالية في الجماعات المحلية – بلدية جيجل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 44.

[2] سلمى بن دايخة، نفقات الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 12.

ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار، يحدّد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التّنظيم"[1].

وتعرف ميزانية الولاية وفق المادة 157 من قانون رقم 07 – 12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلّق بالولاية على أنّ" ميزانية الولاية هي جدول تقديرات والنّفقات السنوية الخاصة بالولاية وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار"[2] .

وعليه يمكن استنتاج أنّ الميزانية هي عبارة عن وثيقة تسمح بتحسين الإيرادات والالتزام بالنّفقات وتخضع لتنظيمات خاصة، كما أنّها الأداة المفضلة الفعالة بالنّسبة لتسيير أعوان الجماعات المحلّية ووضعها حيز التّطبيق[3] .

ثانيا: مبادئ وخصائص ميزانية الجماعات المحلّية

1. مبادئ ميزانية الجماعات المحلّية:

أبت الجهة المكلّفة بإعداد الميزانية إن تضع في الحسبان عدد من المبادئ الّتي تحكم الميزانية والتي أصبحت من البديهيات في علم المالية وتتمثّل في المبادئ التّالية:

- مبدأ سنوية الميزانية :هذا المبدأ يعني أن يتم التّوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الجماعات المحلّية بصفة منتظمة كل عام، كما يعني كذلك أنّ الميزانية يجب أن تقرر اعتماد السنوية من السلطة التّشريعية[4] .

– مبدأ وحدة الميزانية :فهي ثنائية، فهناك ما يعرف بالميزانية الابتدائية من جهة وما يعرف بالميزانية الإضافية من جهة أخرى، والسبب في وجود هذه الازدواجية هو امتداد فترة التّنفيذ إلى ما فوق السنة مما أوجب وجود ميزانية تضبط الميزانية الابتدائية، فمبدأ الوحدة هنا قائم والحكمة من ذلك هي الرقابة الفورية المترتّبة عن الميزانية الإضافية [5] .

- مبدأ الشّمولية والموازنة :تحدد في الميزانية جميع الإيرادات والنّفقات، بمعنى أنّها تشمل المبلغ الصافي بغرض تسهيل عملية المراقبة من طرف الجهات المعنية ولا بدّ أن تكون الإيرادات والنّفقات متوازنة، ويعتبر هذا المبدأ أساسي بالنسبة لتسيير ميزانية الجماعات المحلّية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والأربعون العدد 37 المؤرخة في 03 يوليو 2011، ص 24.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية السنة التاسعة والأربعون، العدد 12 المؤرخة في 29 فيفري 2012، ص 23

[3] سعاد طيبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 7.

[4] حمد ملجم، مرجع سابق، ص 60.

[5] عبد القادر لمير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة لميزانية أدرار، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 152.

- مبدأ تسلسل النّفقات :من أجل تسيير مصالح البلدية بصفة جيدة وتقديم الخدمات للأفراد لابد على الجماعات المحلّية أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التّسلسل في النّفقات، فتقوم بإنفاق الأموال اللازمة لذلك والمتمثّلة في النّفقات الإجبارية، وهي نفقات ملزمة وغير قابلة للتخصيص تنص عليها القوانين لتسيير المصالح العمومية
- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات وعدم تصرف الجماعات المحلّية في المداخيل التي لا يرخصها القانون :المقصود بذلك أنّ كل الإيرادات المخصصة للنفقات باستثناء الإيرادات المقيدة بتخصيصات معينة (مكفوفين، عجزة، بناءات مدرسية ... الخ)، فلا يمكن لرئيس البلدية مثلا تخصيص هذه الإيرادات لنفقات أخرى، كما لا يجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدي تخصيص نفقات لا تعود بالفائدة على البلدية، وبالتّالي فهو ملزم بالإنفاق إلاّ في حدود ما ينص عليه القانون .
- مبدأ التّقيد بالاعتمادات المفتوحة في الميزانية :أما فيما يخص بالتّقيد بالاعتمادات المفتوحة في الميزانية فالمقصود بها هو أن رئيس البلدية يبقى مقيدا بالاعتمادات المفتوحة في كل فصل أو باب، فلا يمكن له الأمر بالصرف إذا لم تكن تلك الاعتمادات مقررة مسبقا في الفصل أو المادة[1].

2. خصائص ميزانية الجماعات المحلّية:

تمتاز ميزانية الجماعات المحلية بجملة من الخصائص نذكر أهمّها:

- الميزانية هي قرار عمومي :يمكن لأي مكلّف بالضّريبة أن يعلم بذلك وبصفة فعلية وذلك حتى يتم معرفة أي حاجة عمومية استعملت البلدية إسهامه في الضّريبة، ويتعين على المنتخبين المحلّيين قبل التّصويت على الميزانية إعلام المواطنين بمداولاتهم في المسألة وذلك باطلاعهم على محاضر اجتماعاتهم وإذا قضى الأمر يعطون نسخا منها.
- الميزانية هي قرار بالتّقدير :بهذا القرار التّقديري تبين البلدية المشاريع المقرر انجازها بتفصيل النّفقات المقررة تسديدها وكذلك الإيرادات المقتطعة لتغطيتها، إذا فالميزانية هي قرار تقييمي يطبق في مرحلة لاحقة حسب القاعدة المسماة السنة ما قبل الأخيرة، إذ يسند منهم هذه القاعدة على إعداد الميزانية خلال السنة الجارية لتطبيقها في السنة المقبلة حسب التّقديرات المسجلة مع مراعاة نتائج السنة الماضية باعتبار أنّ نتائج هذه

[1] سعاد طيبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 8 – 9.

السنة غير معرفة مسبقا، لذلك فإنّ خاصية التّقدير تطغى على الميزانية أثناء إعدادها في حين تطغى خاصية الإذن أو التّرخيص بمجرد التّصويت على الميزانية من قبل المجلس الشّعبي البلدي[1].

- الميزانية هي عمل مرخص :تسجل في الميزانية رخص الإيرادات والنفقات المقترحة، وهذه القاعدة إلزامية لكل الجماعات المحلية، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع الأنفاق إلا في حالات استثنائية.
- الميزانية هي عمل دوري :إن إعداد الميزانية يتم بناءا على قوانين وتنظيمات معمول بها، بمعنى أن هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.
- الميزانية هي عمل ذو طابع إداري :الميزانية هي وثيقة تتضمن الإيرادات والنفقات، وهي عمل ذو طابع إداري يسمح بالتسيير الحسن لمصالح البلدية، حيث أن الميزانية تقدم معلومات حول نشاطات الجماعات المحلية في الميدان الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فبدون هذه المعلومات لا تستطيع الجماعات المحلية التمكن من الوصول إلى وضعيتها الحقيقية، وبالتالي لابد أنتتجسد هذه المفاهيم خلال إعداد الميزانية حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بمفاهيمها الإدارية وبالتالي إحداث التنمية المحلية.

المطلب الثالث: نفقات الجماعات المحلية

توضح النفقات المحلية السياسة العامة لكل إقليم في إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، من مختلف أنواعها وكمياتها، ونظرا للمدور الكبير الذي تقوم به الجماعات المحلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، نتج عنه نمو وزيادة متسارعة لحجم نفقاتها لعوامل مختلفة وسنعالج كل هذه العناصر في هذا المطلب.

أولا: تعريف نفقات الجماعات المحلية وأنواعها

إن معرفة النفقات ومصادرها لهي من الأهمية الكبيرة التي تمكن الجماعات المحلية من تقييم ما تتوقعه في المستقبل، وبالتالي وضع تقديراتها لنفقاتها خلال السنة الجديدة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى كل ما يخص النفقات المحلية .

1. تعريف نفقات الجماعات المحلية:

[1] بن دايخة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

هي مبلغ نقدي يقوم بإخراجه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام[1]. هذا بالنسبة لتعريف النفقة العامة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تعريف النفقات المحلية على أنها النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية، أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات[2].

وهي أيضا النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة، وبالتالي يتضح أن النفقة المحلية تصرف في نطاق الجماعة بقصد تلبية احتياجات الهيئة المحلية، وهذا ما يستلزم شمول النفقة المحلية على ثلاث خصائص أساسية يمكن اعتبارها عناصر لها وهي كالتالي :

- النفقات العامة المحلية كم قابل للتقويم النقدي :إذا كنا بصدد نفقة عامة محلية فلابد من استخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه الجماعة المحلية من منتجات، سلع وخدمات، وذلك لتحقيق الصالح العام من مشاريع تنموية محلية مختلفة؛
- صدورها من قبل الهيئة المحلية :لا يمكن أن تكتسي النفقة الصفة المحلية إلا إذا صدرت عن هيئة محلية، وتتمثل في الولاية أو البلدية أو الهيئات التابعة لهما بالنسبة للجزائر؛
- أن تهدف إلى إشباع حاجة محلية :يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة المحلية هو إشباع الحاجات العامة المحلية وتحقيق مصلحة المواطنين المقيمين في إقليمها جميعا دون استثناء أو تمييز، فإن كان الجميع يتساوون في تحمل الأعباء المحلية كالضرائب، فإنهم يتساوون كذلك في الاستفادة من النفقات العامة المحلية وفقا لمبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع

2. أنواع نفقات الجماعات المحلية والتصنيف المحاسبي لها:

هناك أصنافا عديدة لنفقات الجماعات المحلية نذكر منه ما يلي:

- النفقات الإجبارية والاختيارية :فالنفقات الإجبارية هي التي يضعها القانون تحت تكلفة البلدية، أي التي للمجالس المحلية السلطة في إدراجها أو عدم إدراجها بالميزانية المحلية، منها نفقات الإدارة ونفقات التعليم الابتدائي، نفقات الأمن.

[1] بن دايخة سلمى نفقات الجماعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 71.

أما النفقات الاختيارية فهي التي ينص عليها قانون البلدية والناتجة عن الصلاحيات التي تسند إلى البلدية في إطار اللامركزية تحت تحفظ التأشيرات أو المصادقة أو الرخص التي ينص عليها القانون[1].

- النفقات العادية وغير العادية[2] :ويرجع هذا التقسيم إلى الحاجة لتجديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة المحلية، وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية والنفقة غير العادية:
- إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية في نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية؛
- إذا كانت النفقة تتم بنظام الدورية فهي نفقة عادية، أما إذا لم تتم بانتظام فهي نفقة غير عادية؛
- معيار الإنتاجية :إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية، وإذا كانت غي منتجة فهي نفقة عادية؛
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني :تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين في تكوين رؤوس الأموال العينية، وتعتبر النفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية[3].

3. التصنيف المحاسبي لنفقات الجماعات المحلية:

حسب نص المادة 179 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية تشمل ميزانية البلدية على قسمين هما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازية وجوبا[4].

أ- نفقات التسيير :على خلاف فرع التجهيز والاستثمار الذي لايسجل إلا العمليات التي تنمي ملكية البلدية أو تحدث فيها تغييرا، فإن فرع التسيير لايسجل إلا العمليات التي تقوم بالحفاظ على نفس الملكية وسير مصالح البلدية، الحالة المدنية، الإدارة، الموظفين، التوثيق، ويحتوي قسم التسيير على حسابات رئيسية تنقسم الى مواد والى مواد فرعية، سوف نقتصر على عرض الحسابات الرئيسية فقط:

- الحساب 60 نفقات وتموين :يجب أن يحتوي هذا الحساب كل المواد، الأدوات والمواد المستهلكة من طرف مختلف المصالح أو الممنوحة على شكل مساعدات (نشاط إجتماعي).

---

[1] عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص26.

[2] سلمى بن دايخة، مرجع سابق ذكره، ص18.

[3] عباس عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 26.

[4] المادة 179 من القانون رقم 9-11-1- المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص 24.

- الحساب 61 أشغال وخدمات خارجية :توجد مواد محددة خصوصا نفقات النقل والصيانة والتصليح لدى المؤسسة طرق، مباني مدرسية وبلدية، مساجد، مقابر...الخ والنفقات المخصصة لاقتناء الأدوات والآلات الصغيرة والكهرباء والماء والغاز وتأمين الأموال العقارية والمنقولة.
- حساب 62 تكاليف التسيير العام :يغطي هذا الحساب نفقات السير العام لأداء البلدية من تعويضات وظيفة أعضاء الجهاز التنفيذي البلدي وشراء الكتب ومصاريف المهمات والحالات الطارئة...الخ.
- حساب 63 مصاريف الموظفين :إن تكاليف الموظفين مهما كان مركزهم القانوني) متعاقدين، مثبتين ومؤقتين (تقيد في هذا الحساب.
- حساب 64 ضرائب ورسوم :تقيد فيه الضرائب والرسوم المستحقة الأداء من طرف البلدية.
- حساب 65 تكاليف مالية :تقيد في هذا الحساب فوائد القروض التي تؤديها البلدية للبنوك وتكاليف الخدمات ذات المحاسبة المتميزة غير المستقلة.
- حساب 66 المنح والإعانات :تستطيع البلديات أن تقدم إعانات أو علاوات أو مساعدات لأشخاص طبيعيين أو معنويين خصوصا الإعانات المقدمة لمؤسسات المنفعة العامة والجمعيات الرياضية البلدية والجمعيات الشبابية، بالإضافة إلى نفقات التشجيع المقدمة للزراعة وتربية المواشي والصناعات الحرفية، وكذلك المساعدات المقدمة للمحتاجين.
- حساب 67 مساهمات، أنصبة، وأداءات لفائدة الغير :إن النفقات التي تظهر في هذا الحساب تتعلق خصوصا بالمساهمات في التكاليف ما بين البلديات ومع الغير.
- حساب 68 تخصيصات لحسابات الاستهلاك والتموين[1].
- حساب 69 نفقات استثنائية :يتلقى هذا الحساب نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي التي تدخل في المواد الأخرى للميزانية خصوصا منها تسديد المبالغ غير المستحقة، الإعانات الاستثنائية المدفوعة الرواتب المستدركة خلال السنة المالية المنصرمة، وكل النفقات السابقة التي لا تظهر في الحساب الإداري بالفقرة" أرصدة واجبة الانجاز."

[1] أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية لبلديات بولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 98.

- حساب 82 تكاليف من سنوات مالية سابقة :يبين هذا الحساب نتيجة قسم التسيير وتكاليف السنوات المالية السابقة التي تم أدائها في السنة موضوع النشاط[1].

ب- نفقات التجهيز والاستثمار: نظرا لزيادة متطلبات وحاجيات المواطنين بصفة مستمرة لجأت الدولة إلى التجهيز الجماعي لمختلف المشاريع الاستثمارية وهذا بهدف تحقيق التنمية المحلية للبلدية، وذلك باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية للتنظيم السياسي والإداري للبلاد بحقيبة هامة وأساسية من المهام والصلاحيات، إذ عهد إليها بتلبية حاجيات ومتطلبات سكانها محليا، وكذا نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار[2].

ويحتوي هذا القسم على الحسابات والمواد التالية:

- الحساب رقم 06 العجز؛
- الحساب رقم 28 الإشغال الجديدة والتصليحات الكبرى.

ثانيا: ظاهرة تزايد نفقات الجماعات المحلية

تختلف أساب زيادة نفقات الجماعات المحلية بين الدول المتقدمة والدول النامية والفقيرة، وذلك حسب التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه كل دولة، ومدى قدرتها على تحقيق الرفاهية للسكان، ومدى تحقيقها لحاجات الأفراد المتزايدة عبر الزمن، فقد يكون ما وصلت إليه بعض الدول هو ما ينبغي الوصول إليه من طرف دول أخرى أكثر حرمانا وأكثر فقرا، هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها:

- تطور مهام الجماعات المحلية بعد التخلي عن الخيار الاشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976 والخلفية السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور1989 ، والتي شكلت الركيزة الإيديولوجية لقانون البلدية وقانون الولاية، اللذين أديا إلى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية من أجل تحقيق الإصلاحات بما يتماشى والسياسة الجديدة للدولة؛
- سياسات التوظيف والأجور في الجماعات المحلية التي ينظر إليها على أنها هدف سياسي اجتماعي وذلك لعجز الجماعات المحلية في خلق فرص عمل حقيقية الذي نتج عنه ظاهرة البطالة المقنعة المصحوبة بتزايد النفقات المحلية؛

[1] نفس المرجع، ص 99.

[2] سلمى بن دايخة، مرجع سبق ذكره، ص18.

- الإنفاق المحلي المظهري :ويرجع ذلك إلى استهلاك الجماعات المحلية لموارد مالية معتبرة على إقامة مباني فاخرة وحدائق عمومية، أو تزيين طرق رئيسية هامة، أو إقامة الحفلات...الخ؛
- تزايد نسبة الاستثمار المحلي :حيث يرجع تزايد الإنفاق المحلي للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية كمستثمر محلي تحقيقا للتنمية المحلية؛
- التوسع الإقليمي والزيادة السكانية :فالزيادة السكانية على مستوى الإقليم تعد سببا رئيسيا في زيادة النفقات المحلية؛[1]
- غياب التسيير العقلاني المبني على أسس علمية لا على مجرد تكهنات أو اجتهادات شخصية، والذي يؤدي الى سوء التخطيط؛
- نقص مستوى التأطير والكفاءات، أي عدم تحكم المستخدمين في التقنيات والكفاءات اللازمة للتسيير الحسن للمالية المحلية، وبالتالي عدم وجود سياسة واضحة للتكوين تساهم في رفع المستوى وتجديد المعارف[2].

[1] عباس عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] سلمى بن دايخة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

ثالثا: مراحل تحضير وتنفيذ نفقات الجماعات المحلية

إن عملية الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقدير للنفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، ولما كان أساس هذه العملية هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد، وإعداد الميزانية يعتبر من صميم عمل الإدارة، حيث هي الأقدر على تحديد الحاجيات الواجبة للمواطن، ثم تأتي مرحلة التنفيذ لنفقات الجماعات المحلية التي تعتبر من أدق المراحل التي تمر بها الميزانية.

ويتدخل في تنفيذ هذه الميزانية كل من الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، فالقابض البلدي بصفته المحاسب العمومي ورئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف، فيتولى الآمر بالصرف تنفيذ العمليات ذات الطابع الإداري، أما المحاسب العمومي فينفذ العمليات ذات الطابع المحاسبي[1].

1. مراحل تحضير نفقات الجماعات المحلية :إن إعداد وتحضير نفقات الجماعات المحلية يمر عبر مراحل متعددة تتمثل فيما يلي:

- **مرحلة الإعداد :تحضر نفقات الجماعات المحلية في إطار ميزانية البلدية من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا طبقا للمادة 63 من قانون رق 08-90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، إذ تنص على ما يلي" :يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية ويتولى تنفيذها وفي حالة ما إذا شكل المجلس الشعبي البلدي لجنة مالية يجب أن تعرض الميزانية على هذه اللجنة قبل اجتماع المجلس الشعبي البلدي لدراستها أو إدخال تعديلات محتملة بالاتفاق مع الرئيس، كما يمكن استدعاء القابض البلدي للمشاركة في أشغال اللجنة المالية، أما في البلديات الأقل أهمية فإن هذه المهمة تقع على عاتق الأمين العام[2].**

إذن فان عملية إعداد النفقات هي عملية تكتسي أهمية بالغة تتوقف عليها سير آلة المجموعات المحلية .

- **مرحلة التصويت :بعد انتهاء رئيس المجلس الشعبي البلدي واللجنة المالية من إعداد وتحضير الميزانية تقدم هذه الأخيرة الى المجلس الشعبي البلدي قصد دراستها دراسة معمقة ثم يصوت عليها بابا بابا ومادة بالنسبة لنفقات وإيرادات قسم التسيير[3].**

أما بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار فالتصويت يكون على كل البرامج، أما الميزانية الإضافية لا تخضع للدراسة والتصويت إلا على التعديلات التي تطرأ على التزويدات المصوت عليها أثناء إعداد الميزانية الأولية

---

[1] الماده ده من القانون البلدي رقم 70-0 المور في ترين 1990.

[2] سلمى بن دايخة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] المادة 153/1 القانون البلدي رقم 9 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

أو على العمليات الجديدة، ولا يصوت على تحويلات السنة المالية السابقة باعتبارها ناتجة عن تصويت كان قد تم خلاله المصادقة على الحساب الإداري للمجلس، وبعد المصادقة والتصويت على الميزانية من قبل المجلس لا يقدر رئيس المجلس إجراء تحويلات من باب إلى باب إلا بعد موافقة المجلس[1].

ويتم تحضير نفقات الجماعات المحلية في إطار الميزانية الأولية خلال شهر أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذها، أما فيما يتعلق بالميزانية الإضافية فيتم التصويت عليها خلال شهر جويلية من السنة التي تنفذ فيها، وتتمثل عملية إعداد النفقات في إطار الميزانية أساسا في تقدير النفقات التي تنفق خلال السنة، أو بمعنى آخر هو جمع كل المعلومات والجداول والدراسات أو التقييمات التي يمكن على ضوئها وضع توقع استراتيجي لمستقبل النفقات والإيرادات.

أما فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب جمعها فتتمثل في بيان معرفة النفقات وكذا مصادرها، ويجب أن تكون الميزانية متوازنة لزوما، أي يجب أن تكون إيراداتها تساوي نفقاتها[2].

ـ مرحلة المصادقة :لا يمكن تنفيذ نفقات الجماعات المحلية إلا بعد المصادقة عليها من طرف الجهة الوصية، حيث ترسل الميزانية الموافق عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي بواسطة مداولة ورفقة بكراس الملاحظات إلى السلطة الوصية وهي الولاية من أجل المصادقة عليها، طبقا للمادة 154 من قانون 08-90 المتعلق بالبلدية يستطيع الوالي ومن تلقاء نفسه أن يسجل تلقائيا النفقات الإجبارية التي لم يصوت عليها المجلس الشعبي البلدي إذا كانت الميزانية المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي غير متوازنة فإن للوالي أن يرجعها إلى رئيس البلدية خلال 15يوما بعد وصولها، وهذا الأخير يخضع الميزانية خلال 10 أيام لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي، وفي حالة ما إذا صوت مرة أخرى على ميزانية غير متوازنة فإنها تضبط تلقائيا من طرف الوالي، فإذا كان عدم توازن الميزانية ناجما عن نقص فعلي للموارد لموارد البلدية لتغطية أعبائها، يمكن أن تمنح لهذه البلدية إعانة استثنائية من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية بعد دراسة الملف من قبل وزير الداخلية والجماعات المحلية[3].

2. تنفيذ نفقات الجماعات المحلية:

[1] المادة 154 من القانون البلدي، المرجع نفسه.

[2] المادة 152/2 من القانون البلدي، المرجع نفسه.

[3] المادة 155 من القانون البلدي رقم 90-208 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

إن عملية تنفيذ نفقات الجماعات المحلية تخضع لقواعد المحاسبة العمومية المستوحاة من بعض النصوص القانونية المنظمة للنشاط المالي للدولة والجماعات المحلية[1]. وتنفيذ النفقات يمر عبر مرحلتين هما المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية.

- المرحلة الإدارية :تتميز هذه المرحلة بتدخل رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته حائز لسلطة القرار الإداري والآمر بالصرف في البلدية، وبالتالي فأي دين لا يلزم البلدية إلا إذا صدر من قبله[2].

- المرحلة المحاسبية :يقوم بها كل من القابض البلدي والقابض الولائي بصفتهما محاسبين عموميين وتتمثل في دفع مبلغ النفقة للدائن الحقيقي للبلدية أو الولاية، ويعتبر الإجراء الذي يتم بموجبه إيفاء الدين العمومي ويطلق عليه تسمية تسديد الدين، بحيث عند وصول الحوالة التي يصدرها الآمر بالصرف إلى المحاسب العمومي، يتأكد هذا الأخير من نظامية الحوالة إن استوفت جميع الشروط القانونية والتنظيمية، ويقوم بتسديد الدين لصاحبه.

وبالتالي يتم تنفيذ هذه المرحلة عن طريق دفع مبلغ النفقة من طرف السلطة الإدارية التي حررت حوالة الدفع طبقا لمبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والمحاسبية، فالدفع عملية مادية محضة وقبل دفع مبلغ الدين لدائن البلدية أو الولاية يجب على القابض التأكد من هوية الدائن الذي حررت له حوالة الدفع وعلى الدائن أن يسلم إلى القابض إيصال الدفع الذي بلغ من طرف الأمر بالصرف، وإذا تعلقت العملية المادية للدفع بالتحويل إلى حساب بريدي فإن إبطال الدفع لا مبرر لوجوده، كما أنه تعتبر قانونية على أساس أن القابض البلدي لا يخضع للأوامر الصادرة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، فهو قبل قبوله لأي نفقة عليه أن يتحقق من قانونية النفقة التي يمكن أن تقحم مسؤولية القابض البلدي الشخصية والمالية[3].

المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات المحلية

أولا: مفاهيم حول ترشيد الإنفاق وأهدافه

لقد تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام المحلي نظرا لتعدد الاتجاهات والرؤى، ولإعطاء أكثر توضيح نتعرض لنقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن مفهوم الترشيد لغة واصطلاحا والثانية تتعلق بأهم التعاريف حول ترشيد الإنفاق.

1. ماهية الترشيد:

[1] القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] المادة 5 من القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[3] سلمى بن دايخة، مرجع سابق، ص 29.

الترشيد لغة :إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد[1].

كما أن الترشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره فيما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب" سياسة رشيدة أما لفظ ترشيد أو إرشاد أي توجيه وهداية إلى الخير والصلاح ودلالة على الطريق الصحيح والرشاد هو نقيض الظلال[2].

الترشيد اصطلاحا :يأخذ اصطلاح الترشيد معناه من مصطلح الرشد بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكم[3]، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة[4].

2. ماهية ترشيد الإنفاق المحلي:

يعتبر ترشيد الإنفاق من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات، وتعددت التعاريف بشأنه، وسوف نتطرق لبعضها.

فيقصد بترشيد الإنفاق العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد الحصول على أعلى إنتاجية محلية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، والإسراف يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الجماعات المحلية، أو انخفاض إنتاجية الإنفاق إلى أدنى حد ممكن[5].

كما يعرف ترشيد الإنفاق على أنه" تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية"[6].

---

[1] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

[3] المنجد في اللغة العربية، مرجع سابق، ص555.

[4] محمد شاكر عصفر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص399.

[5] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.

[6] محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام ومنهج الانضباط بالأهداف– دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 1990 2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص56.

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق، فهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير الإسراف إلى الحد الأدنى، وتلاقي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للأنفاق[1].

ويقوم الترشيد الحقيقي للأنفاق على مجموعة من الدعائم الأساسية منها:

- رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها؛
- أن يتم تمويل الإنفاق من مصادر وطنية حقيقية؛
- يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق وحسن تمويله على مدى القدرة على التروي والدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات، مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

3. أهداف ترشيد الإنفاق المحلي:

يهدف ترشيد الإنفاق المحلي إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الموازنة، وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة، والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- محاربة الإسراف والتبذير وكل مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا ودوليا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.

[1] حمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 399.

- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وأن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها[1].
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنيب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

وبناءا على ذلك، فإن مفهوم ترشيد الإنفاق يعتبر عملية مستمرة وركيزة مهمة لأسس إعداد وتنفيذ الميزانية، تلتزم الجهات المعنية بوضع ما يناسبها من أنظمة وإجراءات لتنفيذه في كل مراحل الموازنة ابتداء من وضع التقديرات إلى غاية الرقابة على التنفيذ[2].

ثانيا: مظاهر اختلال ترشيد النفقات المحلية

إن ترشيد النفقات المحلية يكتسي راهنية وأهمية نظرا لتزايد حجم النفقات المحلية، وكذلك تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام المحلي، وتزايد الاهتمام بمجال المراقبة المالية للجماعات المحلية، ومن خلال هذا المنطلق يمكن حصر مظاهر اختلال ترشيد نفقات الجماعات المحلية في النقاط التالية:

1. عدم تكافؤ النفقات المحلية والمردودية المحلية :أي عدم التوازن بين حجم النفقات المحلية ومردودية هذه النفقات، فالأنفاق تتبعه المردودية هذه الأخيرة تكمن في القياس الكمي للنفقات المحلية على عدة مستويات سواء على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى التجهيزات المحلية، أي أن مردودية النفقات تظهر من خلال الانجازات المحلية على أرض الواقع، ويمكن أن نرجع عدم تكافؤ النفقات المحلية والمردودية المحلية إلى:

- هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز والاستثمار المحلي؛
- تواضع مردودية النفقات المحلية سواء على مستوى التنمية المحلية أو على مستوى التجهيزات المحلية.

2. تعقد آليات ترشيد النفقات المحلية :حيث تشكل النفقة المحلية في جوهرها مجموعة من الآليات التي تتسم بالوضوح والدقة وعدم التعقيد، والتي تؤدي بالضرورة إلى سرعة ومردودية الأنفاق المحلي، وبالتالي فإن دراسة هذه

[1] محمد صادق حامد ربايعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، دكتوراه دولة في المحاسبة، كلية الإعمال جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص48.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، الإدارة المالية العامة مدخل نظامي مقارن، مركز احمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003، ص 267.

الآليات يقتضي التعامل مع مختلف المتدخلين فيها والمراحل التي تمر بها النفقة المحلية، وبالتالي يعود تعقد الآليات ترشيد الانفاق المحلي الى:

- تعدد المتدخلين في ترشيد الإنفاق المحلي مثل الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون؛
- تدخل السلطة الوصية في مجال مراحل إعداد والمصادقة على الميزانية لأجل توحيد السياسات المحلية مع السياسة المركزية وتفادي الاختلالات، إلا أن هذا الحضور يتعدى مراحل الإعداد والمصادقة إلى مراحل تنفيذ النفقات المحلية؛
- تباين مستويات الرقابة على النفقات المحلية أي تعدد أشكال الرقابة على النفقات المحلية زيادة إلى تعدد المؤسسات التي تقوم بهذه الرقابة، بالإضافة إلى تباين مستويات هذه الرقابة، فهناك الرقابة القبلية والرقابة البعدية اللاحقة[1].

ثالثا: الحلول المعتمدة لإنجاح عملية ترشيد الإنفاق المحلي .

إن سلامة عملية الترشيد والتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق محلي رشيد، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي إلى أهم هذه الحلول:

1. ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم :إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق المحلي، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الجماعات المحلية سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم السياسات وتوجيه النفقات، وسوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية ترشيد الإنفاق المحلي.

2. إرادة سياسية قوية :حيث أنه من المعلوم أن تخصص الموارد لأوجه معينة من الإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكم قوي يواجه مثل هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية

[1] مكاوي نصير، قراءة تحليلية لمظاهر اختلال تدبير النفقات المحلية مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، كلية الحقوق سلا، العدد الثاني، المغرب، 2012، ص ص 111– 148.

الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

3. كفاءة أجهزة الجماعات المحلية وحسن إدارتها: إن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات المحلية، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للأنفاق، حيث نجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات المحلية، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة المحلية على مواجهة أصحاب المصالح الذين يفلتون من الضرائب بسهولة[1].

4. التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة :ينبغي تطبيق كل ما تم التوصل إليه عن طريق الخبرة في ترشيد الإنفاق المحلي، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود جماعات محلية قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب ومجتمع يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر القائمين على الحكم على الالتزام به .

5. توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجماعات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته، ويمكنها تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قدرة الجماعات المحلية وقوتها، والتزامها بنشر بنتائج نشاطها واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الجماعات المحلية في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها ومؤسساتها وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

6. الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للجماعات المحلية وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الجماعات المحلية ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب الخاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بالإمكان الاعتماد على القطاع الخاص لإنجاز الكثير من المشروعات، وذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح، أما إذا تولت الجماعات المحلية تلك المشاريع فمن الممكن أن يحدث اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد من تكلفة انجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق، لذلك لابد من الجماعات المحلية

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هجري، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2002، ص44.

إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي المحلي بما يرشد إنفاقها، وذلك عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي[1].

7. تحسين كفاءة وفعالية الميزانية المحلية :من أجل ترشيد الإنفاق المحلي وتحقيق الأهداف المرجوة التي تصبو إليها الجماعات المحلية في ظل الميزانية المحلية التي تعتبر الأداة الفعالة في ذلك، ويتوجب الرقي بكفاءة وفعالية هذه الأخيرة، من أجل تعميق مستويات التحليل والمقارنة والبحث للنشاط المالي[2]، وذلك عن طريق ترشيد الخيارات المالية لإعداد وتنفيذ القرارات وتوضيح البدائل ومقارنة المنافع والتكاليف وبالتالي تطبيق أمثل للموارد المتاحة من المال العام[3].

المبحث الثالث: تطبيق الحوكمة الالكترونية في ترشيد الجماعات المحلية

لقد أدت مختلف التطورات الحاصلة، خاصة في فترة برزت فيها معالم الثورة الرقمية ومفاهيم العولمة، وازدادت فيها الحاجة إلى تقديم خدمات تتوافق مع التقدم التكنولوجي والعلمي، مما أدى ضرورة تطبيق الحوكمة الالكترونية وخاصة على مستوى الجماعات المحلية.

المطلب الأول: دوافع ومبررات تحول الجماعات المحلية نحو تطبيق الحوكمة الالكترونية

أولا: الأسباب الدافعة للتحول نحو تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية

وتتمثل الأسباب الدافعة نحو التحول إلى تطبيق الحوكمة الالكترونية خاصة على مستوى الجماعات المحلية، ونذكر من أهم هذه الأسباب ما يلي[4]:

– وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الإدارية، وذلك بسبب ازدياد أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى الرغبة في تحسين نوعية الخدمة المقدمة والإسراع في انجاز المعاملات، وهذا في ظل كثرة التعقيدات والصعوبات التي يواجهها المواطنون وقطاع الإعمال في التعامل مع هذه الجهات.

---

[1] شعبان قرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000 – 2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2012، ص93.

[2] محمد بن عزة، مرجع سابق، ص77.

[3] Jacques Percebois, économie des finances Publiques, Armand colin, Paris, 1991, p161.

[4] محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص55.

– تنامي مشكلة البيروقراطية التي يواجهها المواطنون بصورة يومية، والتي تعني التعقيدات المصاحبة لتوفير الخدمات وإنهاء المعاملات، حيث تعاني عدة أجهزة حكومية من تدني شديد في مستوى أداء الخدمات للمواطنين، وتتسم تلك الأجهزة بوجود شبكة معقدة من الإجراءات الروتينية واستخدام الأساليب اليدوية التي من شأنها إطالة زمن تقديم الخدمة، علاوة على ما تتسم به الإجراءات اليدوية من:

- الافتقار إلى الدقة؛
- احتمال ضياع حقوق طالبي الخدمة؛
- زيادة تكلفة أداء الخدمة؛
- تعطل الإعمال وتعرض الوثائق المستندات المصاحبة للخدمات للتلف؛
- تعدد المكاتب التي يضطر المواطن للذهاب اليها، بل وفي كثير من الخدمات يلزم عليه إنهاؤها في أكثر من جهة؛
- طبيعة وأسلوب تأدية الخدمة ذاتها للمواطن، بالنظر إلى ظهور طوابير الانتظار، وسوء معاملة الموظف لطالب الخدمة، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري.

– تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، حيث نتج عن التقدم ظهور مزايا عديدة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، بم في ذلك نوعية السلع والخدمات التي يتم توفيرها من قبل المؤسسات للمجتمع، وعليه يعتبر التقدم التكنولوجي فرصة مميزة للأفراد، الحكومات والمؤسسات لتحسين مجالات الحياة الإنسانية كما ونوعا؛

– توجهات العولمة ومساهماتها المتزايدة نحو الانفتاح، الترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، مستخدمة في ذلك أدوات وأساليب تقنية ومعرفية كشبكات الانترنت والاتصال الفضائي وما إلى ذلك من الأدوات الرقمية؛

– ضرورة الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، لذلك يعتبر انتشار وتطبيق مفاهيم وأساليب الحوكمة الالكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية[1]، وذلك بالإضافة إلى:

- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات؛
- حاجة الموظفين في الجماعات المحلية إلى الدعم المعنوي من خلال معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث[2].

[1] محمد سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق– دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص126.

ثانيا: مبررات التحول إلى تطبيق الحوكمة الالكترونية بالجماعات المحلية في الجزائر

تتمثل مبررات التحول إلى تطبيق الحوكمة الالكترونية بالجماعات المحلية في الجزائر خاصة إلى مختلف النقائص المتعلقة بالتسيير والمتمثلة أهمها في[1]:

1. حدود الوظيفة التنظيمية:

لقد صار من المسلم به أن الإدارة الجزائرية نموذج حي للبيروقراطية، والبلدية بدورها لم تسلم من هذا التصور، إذ كثيرا من ما يثير ذلك انزعاج المواطن والموظف على حد سواء، بل الوضع يزداد حساسية نظرا لمكانة البلدية بالنسبة للمواطن لقربها منه واتصالها المباشر به، هذا الأخير الذي يشتكي دوما من تأخر الحصول على الخدمة وطول الإجراءات وتعقدها.

- **الحدود المرتبطة بالهيكل التنظيمي: لعل السبب الرئيسي الذي يعود له الكم الهائل من المشاكل التي تتخبط فيها البلدية، هو الهيكل التنظيمي الذي يبرز تنظيمها ويؤسس البنية الداخلية لها والذي كان ولا زال لا يحقق أهداف التنظيم الحقيقية، ويحول دون أي حركة تصحيحية وقيادية هادفة في إطار مبادئ المانجمنت العمومي المحلي.**
- **الحدود المرتبطة بالإجراءات: اكتسبت الإدارة الجزائرية بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة التنظيم البيروقراطي منذ العهد الاستعماري التركي والفرنسي وهو ذلك البناء المغلق، الذي يتميز بالدقة والوضوح والاستمرارية وبقدرته على ممارسة الضبط من خلال جملة من الخصائص التنظيمية الداخلية المرتبطة بنظام القواعد والإجراءات والتي يستمد منها فعاليته، غير إن تلك الإجراءات ورغم أنها تساهم في توجه موحد للجماعات المحلية نحو هدف واحد.**

2. الحدود المرتبطة بالثقافة التنظيمية:

تعرف الثقافة التنظيمية على أنها مجموع القيم، الأفكار، المعتقدات وأنماط السلوك المشتركة بين موظفين الهيئة الإدارية، والتي تحدد كيفية تفكيرهم، أساليب العمل وانجاز المهام الإدارية، كيفية اتخاذ قرارات أخلاقيات العمل وحل المنازعات الإدارية.

3. حدود الوظيفة البشرية[2]:

---

[1] رابح الوافي، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] رابح الوافي، مرجع سبق ذكره، ص90 .

تكتسي دراسة موضوع تسيير الموارد البشرية على المستوى المحلي أهمية بالغة باعتبار أن أي مشروع عصرنة أو أي تحديث لمنظمة أو إدارة محلية يجب أن يركز على العامل البشري بالدرجة الأولى، لكن يبقى الوظيف العمومي في الجزائر بعيدا كل البعد عن هذه التغييرات الحاصلة في تسيير الموارد البشرية خاصة على مستوى الجماعات المحلية، معتمدا في ذلك على تسيير كلاسيكي ممل، مما أدى إلى هروب الكثير من الإطارات الممتازة إلى القطاع الخاص في الخارج أو في الداخل، كما أن استمرار الوضع على حاله يهدد بشل جميع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وبالتالي فشل التنمية المحلية.

4.حدود الوظيفة المالية:

تعتمد تنمية الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي، وتوجه الجهود الى تحقيق المشروعات التنموية الضرورية لها، التي تتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية التي تعتمد على تسيير ميزانية البلدية حسب خصوصياتها.

المطلب الثاني: متطلبات ودور الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر

أولا: متطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية من أكثر المؤسسات حاجة إلى تغيير كافة أساليبها بما يتناسب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف تبسيط إجراءاتها والانفتاح أكثر على المواطن، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. التوجه الجاد نحو تطبيق معالم الحوكمة الالكترونية: باعتبار أن تشكيل معالم التوجه هو أمر مهم لكل نشاط، وكل ما ازداد هذا التوجه عمقا واتساعا انعكس ذلك على تنفيذ الخطوات وتحقيق المتطلبات المتلاحقة، ويستلزم الأمر هنا تشكيل هيئة عليا في جميع المستويات تتولى دراسة المشروع انطلاقا من احتضان فكرة التوجه وبلورتها، وصولا الى وضع الخطط الرئيسية والفرعية، وتحديد مختلف المنافذ الالكترونية؛

2. التوعية الاجتماعية بثقافة الحوكمة الالكترونية ومتطلباتها: نظرا لأن التحول نحو الحوكمة الالكترونية للجماعات المحلية مفهوم متكامل من القيم والأهداف، الوسائل والنظم، وبالتالي تحتاج ترجمتها

لواقع عملي إلى جهود ومتطلبات عديدة يأتي في مقدمتها وعي الجمهور بطبيعة هذا التحول والاستعداد النفسي والسلوكي، وغير ذلك من متطلبات التكيف معه؛

3. تطوير نظم التعليم والتدريب بما يتلاءم مع التحول الجديد:[1] حيث توجد حالة ملحة لتوفير خمس مهارات ضرورية لازمة لتفعيل دور الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية وهي:

- **المهارات التحليلية: وهي المهارات الأساسية التي ينبغي توافرها في كل مرحلة من مراحل تطوير مشروع الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية؛**
- **مهارات إدارة المعرفة والمعلومات: وهي المهارات التي تبين أسس التعامل مع المعارف والمعلومات كمورد أساسي ذي قيمة عالية ومضافة؛**
- **المهارات الفنية: وهذه المهارات يمكن تطويرها من خلال تصميم وتنفيذ نظم معلومات متوافقة مع البنية الأساسية القائمة، وتطوير واجهات التفاعل مع المستخدمين النهائيين بحيث تكون سهلة الاستخدام ومقبولة من طرفهم؛**

[1] محمد سعداوي، **انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على اداء المرافق العمومية**، مرجع سابق، ص 56.

- مهارات الاتصال والتقديم: وهي مجموع المهارات المستخدمة لأغراض تسويق مشروع الحوكمة الالكترونية، واستقطاب الدعم والتفاعل اللازم من كل الأطراف المعنية؛
- مهارات إدارة مشروع الحوكمة الالكترونية: وتهدف هذه المجموعات من المهارات إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة على بنية العمل، ومدى تأثيرها على الخدمات المقدمة للمواطنين، والتخطيط الجيد لمشروع الحوكمة الالكترونية وطرق بناء هيكل المشروع، وطرق مراقبة جودة المشروع، وقياس أداء الجماعات المحلية.[1]

4. توفير التكنولوجيات الملائمة ومواكبة مستجداتها: وذلك من خلال اقتناء الأجهزة والمعدات، بالإضافة إلى البرامج والأساليب ومصادر المعرفة الملائمة في كافة المؤسسات، وإتاحتها للاستخدام الفردي والمؤسساتي على أوسع نطاق ممكن؛

5. التخطيط المحكم للموارد البشرية: توظيف العناصر المؤهلة مع مراعاة تدريبها وتنميتها تماشيا مع التطور التكنولوجي لكافة أبعادها.

6. إصدار القوانين: تحديد الأنظمة والإجراءات التي من شأنها تسهيل التحول نحو نظام الحوكمة الالكترونية، وتلبية متطلبات التكيف معه، كإعطاء الصبغة القانونية للأعمال الالكترونية، وتحديد النشاطات الايجابية والسلبية منها وتحديد الأمن الوثائقي ومتطلباته من أجل توفير القدر الكافي من أمن المعلومات، والحفاظ على سرية العمل الالكتروني وخصوصيته، للحصول على ثقة الجماهير في تنفيذ الأعمال الالكترونية مع الجماعات المحلية.

7. التخطيط المالي الرشيد: رصد المخططات المالية الكافية من خلال إعادة النظر في نظام الأولويات الخاص بالتمويل، مع توفير الأموال اللازمة لإجراء التحول المطلوب وهذا وفق إطار زمني ملائم للظروف العامة لخصوصيات كل دولة.

8. بناء نظام معلومات متطور: وتحديثه وفقا للمتغيرات مع ضرورة اتصافه بالشمولية لكافة البيانات والمعلومات، الحداثة، السرعة، السهولة في التخزين، الاسترجاع، الاستعمال والجاهزية لخدمة مختلف الأغراض.

9. وضوح استراتيجية التحول: ويقصد بها ضرورة وجود استراتيجية واضحة المعالم تتماشى وتتطابق مع التطورات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 314.

10. ضرورة تحقيق المشاركة الايجابية: بين مختلف أعضاء المجتمع والجماعات المحلية من أجل تطبيق قواعد سليمة للحكومة الالكترونية.[1]

[1] رابح الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

ثانيا: دور الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية

لقد أدرك القائمون على برامج الحوكمة الالكترونية أهمية التغييرات المستمرة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولم يعد لدى الجماعات المحلية خيار آخر إلا التفكير جديا في تطبيق الحوكمة الالكترونية كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت وفي أي مكان، وهو ما سيوفر عليها الكثير من الوقت والجهد والمال، ومتاعب انتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية والانتظار في طوابير طويلة لإنهاء إجراء روتيني لمعاملة ما، وتلعب الحوكمة الالكترونية دورا هاما في تحسين الخدمات المقدمة من طرف الجماعات المحلية وتقليل نفقاتها من خلال ما يلي[1]:

- **تقليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص آجال الانتظار.**
- **التحول نحو الحوكمة الالكترونية يسهم بفعالية في مكافحة الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع.**
- **الشفافية في المعاملات دون تحيز بين المنتفعين من الخدمات العامة عن طريق إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الحوكمة الالكترونية.**
- **التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تساعد على انتشار الرشوة وغيرها فضلا عن توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة.**
- **تكفل الحوكمة الالكترونية تقديم الخدمات في أي وقت خلال 24 ساعة يوميا دون تدخل من جانب الموظفين، فضلا عن مشاركة المواطنين في معالجة السلبيات عن طريق استطلاع رأي المواطنين في شؤون الحوكمة الالكترونية.**
- **تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات، إضافة إلى تقليل المعاملات وتقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمات.**
- **تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية بديلا عن الوثائق الورقية.**
- **استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في زيادة قدرة الجماعات المحلية على توفير المعلومات والخدمات بسهولة ويسر وبأقل تكلفة ممكنة.**
- **التقليل من التزاحم وعدد مرات التردد على الجماعات المحلية، وتحقيق مبدأ العدالة والشفافية الكاملة للحصول على الخدمة.**

[1] وسيلة واعر، مداخلة بعنوان " دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية– حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 15.

- التقليل من مصاريف البريد العادي وإحلال البريد الالكتروني الذي لا يحتاج إلى التنقل للأماكن البعيدة.
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي حتى يواكب مستوى أداء الجماعات المحلية في النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى.
- التشجيع على نشر التعامل مع الحاسب الآلي وسط السكان، ومحو الأمية المعلوماتية وإيجاد بيئة أعمال أفضل.
- ومن الأمور التطويرية التي سعت إليها الحوكمة الالكترونية الوصول الى المناطق النائية بخدماتها، حتى تسهل على مواطني تلك المناطق قضاء وتسيير أمورهم، وعدم تحميلهم عناء التنقل لإنهاء معاملاتهم مع الجماعات المحلية.
- تحسين فعالية تدخل الجماعات المحلية سواء فيما يتعلق بالتكفل بانشغالات المواطنين؛
- تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية يساعد على تقليص حجم التهرب الضريبي بفعل ممارسات الفساد الذي يؤدي الى زيادة عجز ميزانية الجماعات المحلية وضعف مستوى نفقات الجماعات المحلية؛
- التنمية وبصفة متواصلة لسياسات تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية، وكذا مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد[1].
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والمساهمة كذلك في التجسيد في أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن؛
- مواجهة تحديات العولمة المتسارعة، حيث حددت الجماعات المحلية في الجزائر كهدف من خلال حماية مجتمعنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا ظاهرة الإرهاب التي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها؛
- تمنح الوثيقة المؤمنة ضمانات لأمن تنقل المسافرين على مستوى الموانئ، المطارات والمراكز الحدودية البرية، وسهولة التنقل بفضل مراقبة الكترونية سريعة لوثائق المسافرين، إضافة إلى التعرف الموثوق الذي تسمح به وثائق السفر الالكترونية والبيومترية.

كل ذلك يستلزم من الجماعات المحلية إحداث تغييرات كثيرة وواسعة تشمل نوعية العاملين وتدريبهم بطريقة فعالة، وتطوير الأجهزة المستخدمة وطرق الأداء، وتوفير البنية التحتية اللازمة من تقنيات وشبكات الاتصال، فضلا

[1] وسيلة واعر، مداخلة بعنوان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

عن توفير القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع أعمال الحوكمة الالكترونية، كل هذا حتى يصل تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية إلى المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: تحديات وواقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية

أولا: تحديات تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية

يواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية للجماعات المحلية العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها بيئة الجماعات المحلية، والتي تتباين تبعا للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو دائرة أو بلدية، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي[1]:

- غالبا ما يرتبط التحول إلى نظام الحوكمة الالكترونية المحلية بالقرار السياسي المركزي، حيث أن وحدات الجماعات المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى الأسلوب الالكتروني، لأن دورها تنفيذي فقط، أما الاستراتيجيات فتوضع من طرف السلطة المركزية.
- نقص الموارد المالية للمحليات، وتدني مستوى الأداء الحكومي، وتركز جهود التنمية في المدن الرئيسية باعتبارها واجهة الدولة دون النزول الى مستوى المراكز والقرى التابعة للمحليات.
- يتطلب تطبيق الحوكمة الالكترونية المحلية المشاركة بين كافة فئات المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الالكترونية، الا أن نقص الوعي في الجماعات المحلية يقف عائقا أمام هذه المشاركة.
- تعاني المجتمعات المحلية من مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل البطالة ونقص الاستثمارات وانخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانيات مما يجعل تركيز جهود التنمية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ولا يدخل التطور التكنولوجي ضمن أولويات المواطن المحلي، مما يترتب عليه عزوف المواطن المحلي عن الاندماج في مجتمع المعلومات.
- تعاني الإدارة المحلية من القصور في تدفق البيانات والمعلومات الواردة إليها من الوحدات المركزية مما يعيق نجاح الإدارة المحلية الالكترونية على مستوى المجتمعات المحلية.
- تعد المركزية الشديدة التي تعاني منها الجماعات المحلية من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة الالكترونية المحلية، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي.

خلاصة الفصل:

[1] رابح الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

نظرا للتطورات التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، أصبح لزاما على المؤسسات مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها مواكبة هذه التطورات، وذلك من خلال تطبيق مختلف مبادئ الحوكمة الإلكترونية، والتي يتطلب تطبيقها في الكثير من الأحيان توفر مجموعة من العناصر والمتطلبات الإدارية والأمنية، البشرية والتقنية...الخ، ولكن على الرغم من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال لمبادئها وهو ما يجعل الآثار المترتبة عن هذا التطبيق يتفاوت بين الايجابية والسلبية.

وتعتبر الجماعات المحلية من أهم المؤسسات التي تتعاظم حاجتها يوما بعد يوم لتبني مفهوم الحوكمة الإلكترونية، وذلك بحكم علاقتها الكثيفة والمتبادلة والقريبة من المواطنين، وهو ما يتطلب منها ضرورة العمل الجاد من أخل تطبيق معالم الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية التي أصبحت تواكب مختلف التطورات التكنولوجية الحاصلة، وأضحى المواطن على دراية واطلاع عليها.

ونظرا للعجز المالي الذي تعاني منه الجماعات المحلية لكثرة الإنفاق وسوء تسيير المال العام، وأيضا عدم إتباع سياسة ترشيد نفقات المحلية، لذلك وجب إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو ما يسمى التعاملات الالكترونية أو الحوكمة الإلكترونية، قصد ترشيد نفقات الجماعات المحلية في الحدود المعقولة وتجنب إهدار المال العام في غير مكانه، لذلك فانه سوف يتم التطرق الى كل هذا في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد عرض الإطار النظري والذي يهيئ الأرضية النظرية لمعالجة مشكلة الدراسة نظريا، وتمهيدا لمعالجة مشكلة الدراسة ميدانيا والإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة، خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية على عينة من الموظفين بالجماعات المحلية بالمسيلة، لمعرفة دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية، أعتمد الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات من الموظفين بالجماعات المحلية بالمسيلة، وتمت المعالجة الإحصائية والتحليل لآراء عينة الدراسة عن طريق البرنامج الإحصائي للحزمة الاجتماعية SPSS.V27 .

لتغطية متغيرات الدراسة والإلمام بعرض وتحليل ومناقشة النتائج، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث :نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة

المطلب الأول: التعريف والنشأة للولاية

وتتمثل هذه الاجراءات في مجالات الدراسة ومنهج ومصادر وأدوات الدراسة وعرض خصائص العينة.

الفرع الأول: مجالات الدراسة

المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للدراسة الميدانية في كل من الولاية بالخصوص مديرية التنظيم والشؤون العامة، بالإضافة إلى الدائرة الإدارية لولاية المسيلة خاصة فرع جواز السفر البيومتري، لذلك سوف نقدم تعريف مختصر لكل من الولاية والدائرة والهيكل التنظيمي لكل منهما.

أولا: تعريف ولاية المسيلة ودائرة المسيلة

1- التعريف بولاية المسيلة

- حدود الولاية: تأخذ المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين الشرق البلاد وغربه، وما بين الشمال وجنوب الوطن، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 175 18 كلم2 ، سكانها يقربون 669 200 1 نسمة بكثافة سكانية تجاوز 66 نسمة في كلم2.

تحدها الولايات التالية:

- ولاية برج بوعريريج من الشمال
- ولاية سطيف من الشمال الشرقي.
- ولاية البويرة من الشمال الغربي.
- ولاية باتنة من الشرق.
- ولاية المدية من الغرب.
- ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

وقد أصبحت المسيلة ولاية وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1974، تتكون الولاية من 47 بلدية مسيرة من طرف منتخبين محليين تسمى (المجالس الشعبية البلدية)، أما الدوائر فتضم واحدة إلى عدة بلديات لتشكيل محافظات إدارية و هي 15 دائرة تعنى بتمثيل السلطة.

– دوائر و بلديات المسيلة

- دائرة المسيلة: المسيلة
- دائرة أولاد دراج: أولاد دراج، أولاد عدي القبالة، المطارفة، المعاضيد وسوامع
- دائرة الخبانة: الخبانة، مسيف والحوامد
- دائرة الشلال: الشلال، أولاد ماضي، خطوطي سد الجير والمعاريف
- دائرة بن سرور: بن سرور، أولاد سليمان، الزرزور ومحمد بوضياف
- دائرة عين الملح: عين الملح، بير فضة، عين فارس، تامور سيدي محمد وعين الريش
- دائرة امجدل: مجدل وأولاد عطية
- دائرة جبل مسعد: جبل مسعد وسليم
- دائرة مقرة: مقرة، برهوم، عين خضرة، بلعايبة والدهاهنة
- دائرة سيدي عيسى: سيدي عيسى، بوطي السايح وبني يلمان
- دائرة عين الحجل: عين الحجل وسيدي هجرس
- دائرة حمام الضلعة: حمام الضلعة، تارمونت، أولاد منصور وونوغة
- دائرة سيدي عامر: سيدي عامر وتامسه
- دائرة ولاد سيدي إبراهيم: أولاد سيدي إبراهيم وبن زوح
- دائرة بوسعادة: بوسعادة، الهامل وأولتام

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية المسيلة

يتمثل الهيكل التنظيمي لولاية المسيلة فيمايلي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لولاية المسيلة

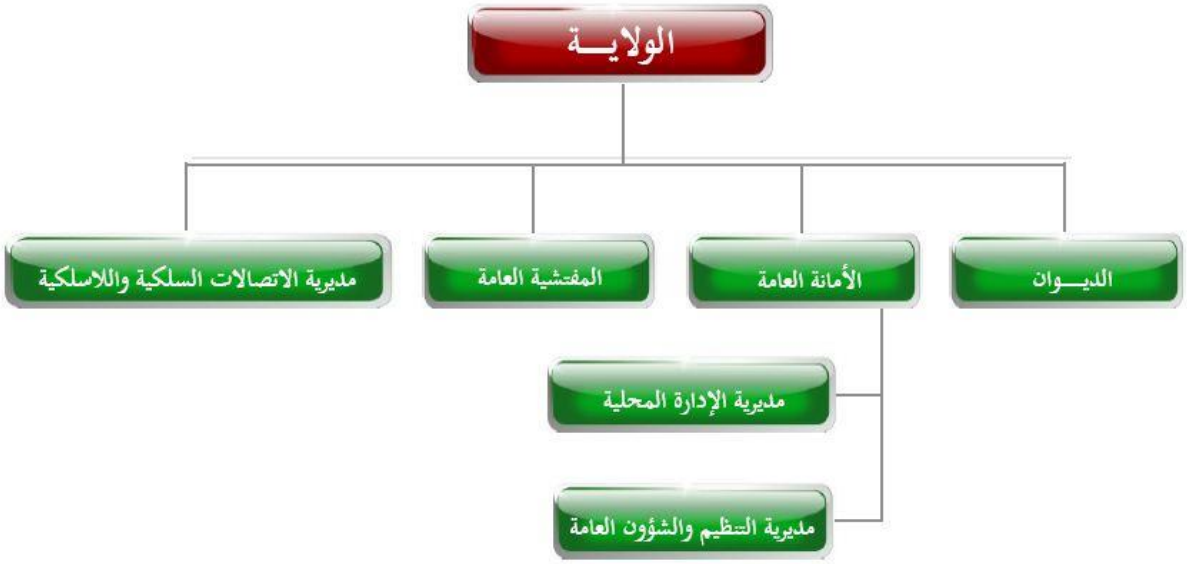

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

http://msila-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik

تم الاطلاع عليه يوم: 24 ماي 2025 على الساعة 12:23

هذه الإدارة يترأسها الوالي ويشرف عليها سلميا، ويتولى تنسيقها وتنظيمها من أجل تنفيذ أحسن لمداولات المجلس الشعبي الولائي وقرارت الحوكمة، هيكل الولاية طبقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94/215 المؤرخ في: 23/07/1994 المحدد لأجهزة وهياكل إدارة الولاية.

أما فيما يتمثل في الهيكل التنظيمي لمديريات ولاية المسيلة فتتمثل في:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون العامة

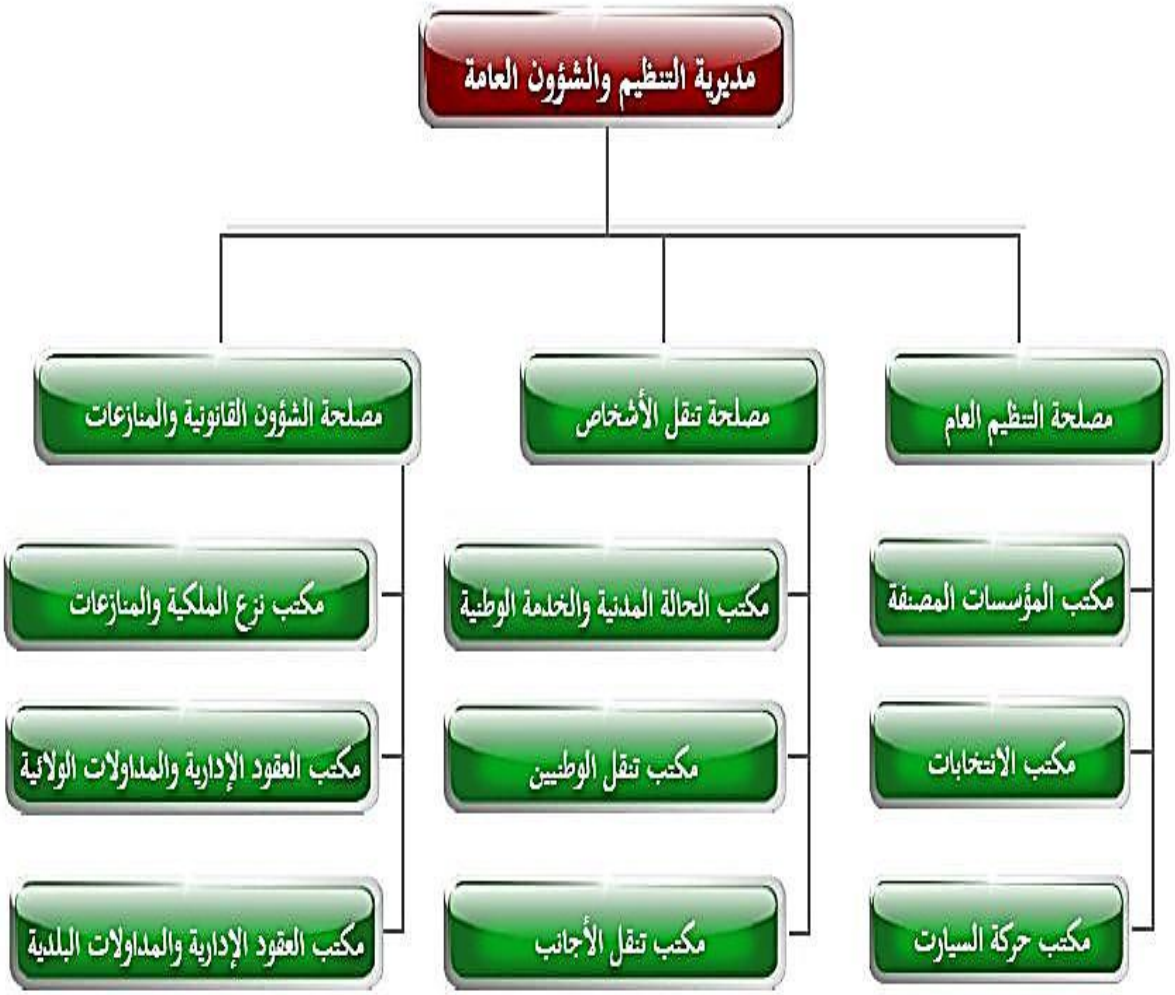

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

http://msila-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik

تم الاطلاع عليه يوم: 24 ماي 2024 على الساعة 12:23

تم إنشاء مديرية التنظيم والشؤون العامة وفق الهيكل والصلاحيات الموجودة حاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لقواعد تنظيم وسير مصالح الشؤون العامة والإدارة المحلية، تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح هي:

أولا: مديرية التنظيم والشؤون العامة

تم إنشاء مديرية التنظيم والشؤون العامة وفق الهيكل والصلاحيات الموجودة حاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لقواعد تنظيم وسير مصالح الشؤون العامة والإدارة المحلية، تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح هي:

1- مصلحة التنظيم العام

- مكتب المؤسسات المصنفة.
- مكتب الانتخابات والجمعيات.
- مكتب حركة السيارات.

2- مصلحة تنقل الأشخاص

هي مصلحة تتكفل بتسيير الحالة المدنية والخدمة الوطنية وتنقل الوطنيين والأجانب وتتكون من ثلاثة مكاتب وهي كالتالي:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية.
- مكتب تنقل الوطنيين.
- مكتب تنقل الأجانب.

3- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

تتكفل هذه المصلحة بالشؤون القانونية والمنازعات للولاية و المديريات المجلس الولائي، وتتكون هذه المصلحة من ثلاثة مكاتب وهي كالتالي:

- مكتب نزع الملكية والمنازعات.
- مكتب العقود الإدارية والمداولات الولائية.
- مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية.

ثانيا: مديرية الإدارة المحلية

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية

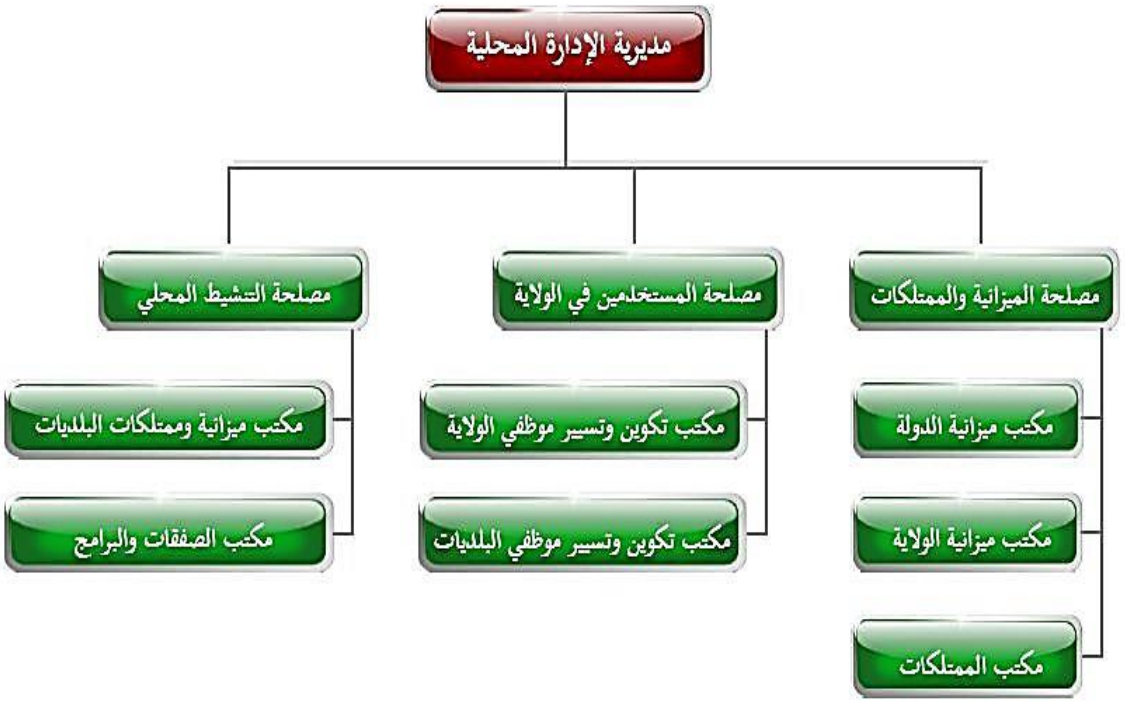

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

http://msila-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik

تم الاطلاع عليه يوم: 24 ماي 2024 على الساعة 12:23

وتتكون مديرية الإدارة المحلية من المصالح التالية

1-مصلحة الميزانية والممتلكات:

وهي كل ما يتعلق بالنفقات التابعة لهذه المصلحة وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب ميزانية الدولة.
- مكتب ميزانية الولاية.
- مكتب الممتلكات.

2- مصلحة المستخدمين في الولاية:

هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية والدوائر، والموظفين التابعين لوزارة الداخلية على مستوى المحلي، تتكون بدورها من مكتبين:

- مكتب تكوين وتسيير موظفي الولاية.
- مكتب تكوين وتسيير موظفي البلديات.

3- مصلحة التنشيط المحلي:

تقوم بمتابعة حركة البلديات، أي الإشراف على الدوائر و البلديات التابعة للولاية و الإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها و أموالها، ودراسة الميزانية و مراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي و جانب الأملاك (العقارية، المنقولة).

بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الصفقات التابعة للولاية التي تهتم بالقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والاتفاقيات المبرمة من طرف البلديات مثلا: الإنجاز والتوريد.

وتتكون المصلحة بدورها من مكتبين:

- مكتب ميزانية وممتلكات البلديات.
- مكتب الصفقات والبرامج.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: تجهيز البيانات

أولا: تفريغ البيانات

تم ترجمة سلم الإجابة الخاص لفقرات الاستبانة من سلم تقدير لفظي حسب مقياس ليكرت الخماسي إلى سلم تقدير كمي، وهو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات استنبطه عالم النفس الأمريكي **Rensis likert** ، يستعمل في الاختبارات النفسية والاستبيانات وخاصة في مجال الاحصائيات، ويعتمد المقياس على ردود واجابات تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض عن عبارة ما، واعتمادنا هذا المقياس لبيان مدى أهمية كل عبارة من عبارات الاستبانة، حيث طلب من أفراد العينة أن يحددوا الإجابة الموافقة لهم وفقا للمقياس، والمتكون من خمس درجات وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (01): درجات مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	عير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

بعد تحويل الإجابات الى بيانات كمية، تمت مراجعة بيانات قوائم الاستقصاء، للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لأجل إجراء التحاليل الإحصائية اللازمة ومن ثم ترميز قيم جميع العبارات الواردة بتلك القوائم وتفريغها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج **Microsoft Excel** وبرنامج **SPSS V.27**، علما أنه قد تم ترميز إجابات عينة الدراسة من خلال إعطاء مجموعة من الأوزان التي تعبر عن الآراء المختلفة لعينة الدراسة وفقا لمقياس

رنسيس ليكارت الخماسي(Rensis Likert) ، بحساب المدى لتحديد طول الفئات ودرجة الموافقة حيث أن المدى هو الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة 1 أي:

المدى العام: 5-1= 4

أما طول الفئة فهو حاصل قسمة المدى العام على عدد الفئات أي:

طول الفئة = المدى العام/ عدد الفئات=5/4=0.8

وبالتالي يتم إضافة هذه القيمة الى أقل قيمة في مقياس 1 وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول فئة:

الفئة الأولى = طول الفئة +أدنى قيمة =0.8+1=1,80 وبالتالي نجد أطوال الفئات ومستوى الموافقة لكل فئة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (): ترميز إجابات عينة الدراسة

الوزن	الإجابات	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي النسبي المقابل له	الاتجاه
1	غير موافق بشدة	[1 - 1.80]	[20% - 36%]	مستوى منخفض جدا من القبول
2	غير موافق	] 1.80 - 2.6]	] 36% - 52% [	مستوى منخفض من القبول
3	محايد	] 2.60 - 3.40]	] 52% - 68%]	مستوى متوسط من القبول

[1] محمود هندي وآخرون، الإحصاء التطبيقي، مطبعة جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 1995، ص17

4	موافق	] 3.40 [4.20–]	] 68%–84% [	مستوى عال من القبول
5	موافق بشدة	[4.20 – 5]	] 84% [100% –]	مستوى عال جدا من القبول

الجدول رقم (02): ترميز إجابات عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

ثانيا: تكوين متغيرات الدراسة وترميزها

تم تكوين متغيرات الدراسة اعتمادا على العبارات المعبرة عن كل منها، والجدول التالي يعطي توصيفا للمتغيرات التي تتضمنها التحليلات الإحصائية لاحقا.

الجدول رقم (03): تكوين متغيرات الدراسة

المتغيرات	العبارات	ترميز الأبعاد
الحوكمة الإلكترونية	من العبارة 1 إلى العبارة 10	X_1
ترشيد النفقات	من العبارة 11 إلى العبارة 20	X_2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، تكونت متغيرات الدراسة من محورين (2) رئيسيين، شملت على 20 عبارة.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات(Tests of Normality)

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي (الاعتدالي) من عدمه، وهذا الاختبار ضروري لاختيار نوعية الأدوات والأساليب الإحصائية التي ستستخدم في الدراسة، وللكشف عن مدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي استخدمنا اختبارين:

أ- اختبار Shapiro-Wilk: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة توزيع البيانات، إذا كان حجم العينة أقل أو يساوي 50 مفردة، بينما يستخدم اختبار كولموجروف – سميرنوفKolmogorov-Smirnov إذا كان إذا كان حجم العينة أكبر من 50 مفردة[1]، وبالاعتماد على مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية، والعكس نعتمد على الاختبارات المعلمية إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

[1] في البحث spss سناء إبراهيم أبو دقة، سمير خالد الصافي، تطبيقات علمية باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية فلسطين، 2013، ص: 33. التربوي والنفسي، الطبعة الأولى، مكتبة الأفاق، الجامعة الإسلامية، غزة،

الجدول رقم (04): نتائج اختبارShapiro–Wilk

Tests of Normality						
	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
محور الحوكمة الإلكترونية	0.113	30	0.200*	0.966	30	0.434
محور ترشيد النفقات	0.074	30	0.200*	0.978	30	0.759
بيانات الدراسة ككل	0.101	30	0.200*	0.986	30	0.952
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتبين أن القيم الاحتمالية لاختبار Shapiro–Wilk لمحاور الدراسة وبيانات الدراسة ككل كلها أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة0.05 ، وبالتالي بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعملية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

ب- طريقة المدرج التكراري Histogram

المدرج التكراري يعطينا معلومات غزيرة في شكل بسيط ويعتبر من الأدوات الشهيرة والبسيطة في تحليل البيانات والمدرج التالي يوضح مدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي.

شكل رقم (07): توزيع بيانات الدراسة

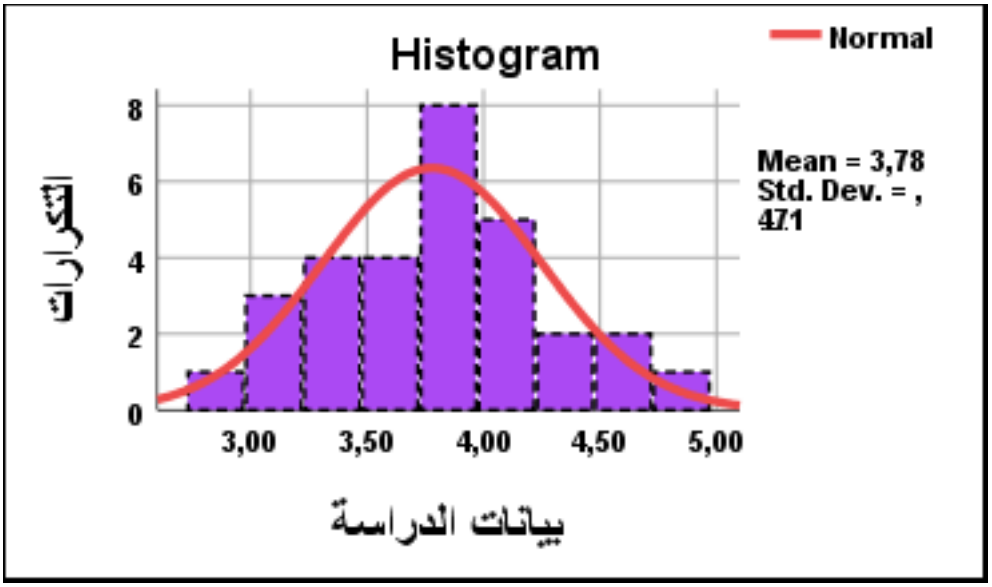

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الشكل السابق لتوزيع بيانات الدراسة وفق لطريقة المدرجات التكرارية، وبنظرة سريعة يمكننا أن ندرك أن بيانات الدراسة تتوزع توزيع طبيعي معتادا حيت؛ أن معظم إجابات العينة تركزت بين موافق بدرجة متوسطة(3) وموافق(4).

رابعا: أساليب المعالجة الإحصائية

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات وتفسيرها تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences) spss.V27)، وتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تتمثل في:

1- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات الأبعاد الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة؛

2- المتوسط الحسابي: يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما، يعبر عن مدى أهمية عبارات الاستبانة عند أفراد العينة، كما يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة، تبعا للدراجات المعطاة لبدائل المقياس المستخدم؛

3- الانحراف المعياري: هو من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات الدراسة حول متوسطها الحسابي، وتكون قيمه جيدة كلما اقترب من الصفر؛

4-معامل الارتباط كارل بيرسون: ارتباط ثنائي يستخدم في معرفة قوة العلاقة البينية وقيمته محصورة بين(-1و1)؛

5-معامل الثبات: يختبر مدى الاعتمادية على أداة الدراسة المستخدمة؛

6-اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم لمعرفة واكتشاف اعتدالية توزيع البيانات من عدمها؛

7-اختبار ستيودنت t-test: من أجل قياس مستوى تواجد الظاهرة بإجراء مقارنة للمتوسطات مع المتوسط الافتراضي الذي يكون عادة في المقياس الخماسي يساوي 3.

8-الانحدار الخطي البسيط: نموذج خطي إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي ترتبط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل، وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

المطلب الثاني: المنهج العلمي المعتمد، مجتمع وعينة الدراسة

أولا: المنهج العلمي المعتمد

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الميداني الذي يتناسب مع الموضوع المختار، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج التي يتم إتباعها في دراسة الظواهر، والذي يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها، ومن بين الأساليب الأكثر استخداما في المنهج الوصفي أسلوب دراسة حالة حيث؛ يقوم هذا الأسلوب على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن حالة فردية أو مجموع من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة أو المجتمع التي تمثله هذه الحالة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة: المجموعة الأكبر التي يفترض أن نعمم نتائج الدراسة عليها، وتمثل مجتمع دراستنا في موظفي الجماعات المحلية بولاية المسيلة، وأمام كبر حجمه وانتشاره فإنه لا يمكن اجراء عملية مسح شامل له، لذا تم الاكتفاء بعينة من هذا المجتمع لدراستها وتعميم النتائج.

2-عينة الدراسة: إن اختيار نوع العينة لابد أن يكون بطريقة تضمن التمثيل الصادق للمجتمع، اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة لتلائمها مع دراستنا حيث؛ تسمح هذه الطريقة بتكافؤ الفرص أمام كل مفردات

المجتمع، كما تتميز بقلة خطأ التحيز[1]، كما يعتبر تحديد حجم العينة من الأمور التي على الباحث أن يوليها أهمية خاصة، ذلك أن صغر حجها قد يجعلها غير ممثلة لمجتمع الدراسة، وفي مقابل ذلك فان زيادة حجمها بشكل كبير يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال، كانت عدد الاستمارات الواردة إلينا من مجتمع الدراسة والصالحة للتحليل 30 استمارة وبالتالي حجم عينة الدراسة 30 مفردة.

ثالثا: خصائص عينة الدراسة

1- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير للجنس

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	16	53.33
أنثى	14	46.67
المجموع	30	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تضمنت كلا الجنسين حيث؛ بلغت نسبة مشاركة الذكور 53.33%، ونسبة مشاركة الإناث أقل من مشاركة الذكور بنسبة 46.67%.

2- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير السن

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 30 سنة	08	26.67
من 30-40 سنة	09	30.00
من 40-50 سنة	06	20.00
أكثر من 50 سنة	07	23.33

[1] جلال الدين الصياد وعبد الحميد محمد ربيع، مبادئ الطرق الإحصائية، الناشر تهامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1984، ص107.

المجموع	30	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

قسم متغير السن إلى 4 فئات حيث؛ نلاحظ من الجدول أعلاه هيمنت الفئة السنية من 30-40 سنة

بنسبة مشاركة 30.00%، وتلتها الفئة السنية اقل من 30 سنة، بنسبة مشاركة 26.67%، أما الفئة الأخيرة تمثلت في الفئة من 40-50 سنة، بنسبة مشاركة 20.00%.

3- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
بكالوريا	07	23.33
شهادة مهنية	08	26.67
شهادة جامعية	15	50.00
المجموع	30	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة ذات المستوى التعليمي شهادة جامعية بنسبة مشاركة 50.00%، ثم تليها فئة شهادة مهنية، بنسبة مشاركة 26.67%، أما الفئة الأخيرة تمثلت في بكالوريا، بنسبة مشاركة 23.33%.

4- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات العمل

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	09	30.00
من 05-10 سنوات	13	33.43
من 10-15 سنة	03	10.00

أكثر من 15 سنة	05	16.67
المجموع	30	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة ذات عدد سنوات العمل من 05-10 سنوات بنسبة مئوية 43.33%، ثم تليها فئة أقل من 5 سنوات بنسبة مئوية 00.30%، وفي الترتيب الأخير الفئة من 10-15 سنة بنسبة مئوية 10.00%.

5-توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجهة المستخدمة

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجهة المستخدمة

الجهة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية%
الولاية	17	.6756
الدائرة	13	43.33
المجموع	30	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة ذات الجهة المستخدمة الولاية، بنسبة مئوية 56.67%، أما الفئة ذات الجهة المستخدمة دائرة بنسبة مشاركة مئوية 43.33%.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

أولا: وصف الاستبانة

تم اعداد الاستبانة وتصميمه وصياغة عباراته طبقا لأهداف الدراسة، وبما يتلاءم مع موضوعها، وتجدر الإشارة الى أن الاستبانة تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص كما يظهره الملحق رقم (2-1) بهدف الوقوف على آرائهم وتقديرهم لمدى صلاحية عبارات الاستبانة وملائمتها للمحاور المقترحة للدراسة، وتم إجراء بعض التعديلات في صياغة وترتيب عباراته وبالتالي إخراجه بشكلها النهائي، مكون من 20 عبارة وثلاث محاور وفيما يلي توضيح ذلك:

المحور الأول: ويشمل مجموع البيانات الشخصية لعينة الدراسة وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل، الجهة المستخدمة.

المحور الثاني: الحوكمة الإلكترونية وشمل هذا المحور على (10) عبارات.

المحور الثالث: ترشيد النفقات وشمل هذا المحور على (10) عبارات.

ثانيا: الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة

بعدما تمت صياغة الاستبانة في شكله الأولي لابد من إخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

1-صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه، وهناك أنواع كثيرة من الصدق يتم اعتمادها لفحص أداة الدراسة، وسنقتصر في دراستنا على نوعين من الصدق لتأكد من صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة كما يلي:

- **صدق المحكمين: يعني أن تكون عباراته مناسبة للغرض الذي وضعت من أجله ويبين مدى تعلق العبارة بالهدف الذي وضعت من أجله ومدى وضوح كل من عبارات الاستبانة من ناحية المعنى، والصياغة اللغوية والعلمية والتصميم المنطقي لها، وأنها تغطي المساحات المهمة لمجالها، وللتحقق من صدق المحكمين عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، وطلب منهم إبداء رأيهم حول عبارات ومحاور الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح عبارات جديدة ومناسبة لموضوع الدراسة، وبناءا على ملاحظات السادة المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من 20 عبارة، وبالتالي فان الاستبانة تتمتع بصدق المحكمين.**

- **صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة؛ مدى اتساق كل عبارات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر، وتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط كارل بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليها، والجدول التالي يوضح المجالات التي تنتمي اليها قيم معامل الارتباط.**

الجدول رقم (10): مجالات قيم معامل الارتباط وقوة العلاقة واتجاهها

مجالات قيم معامل الارتباط	قوة العلاقة واتجاهها
[0 إلى0.3]	ضعيفة جدا طردية
] 0.3 إلى 0.5]	ضعيفة طردية
] 0.5 إلى 0.7]	متوسطة طردية
] 0.7 إلى 0.8]	قوية طردية
] 0.8 إلى 0.99]	قوية جدا طردية

1	تامة طردية
0	عدم وجود علاقة
[0 إلى –0.3]	ضعيفة جدا عكسية
] –0.3 إلى –0.5]	ضعيفة عكسية
] –0.5 إلى –0.7]	متوسطة عكسية
] –0.7 إلى –0.8]	قوية عكسية
] –0.8 إلى –0.99]	قوية جدا عكسية
–1	تامة عكسية

Emen bnymfarej, Data analysais, the statisical Source : économic and social research and training center for Islamic edition, Ankara, Turkey, 2015, p : Without the ,countries(SESRIC) .25

الجدول رقم (11): الاتساق الداخلي لعبارات محور الحوكمة الإلكترونية

رقم العبارة	عبارات محور الحوكمة الإلكترونية	الاتساق مع المحور	الاتساق مع بيانات الدراسة
01	تستخدم ولاية المسيلة الانترنت في تنفيذ العمليات الإدارية	0,684**	0,360*
02	للولاية موقع إلكتروني للولاية على شبكة الانترنت	0,745**	0,531**
03	هناك ربط لولاية المسيلة مع فروعها عن طريق شبكة الانترنت	0,515**	0,343*

04	خدمة البريد الالكتروني متوفرة لجميع العاملين في ولاية المسيلة	0,390*	0,368*
05	توفر ولاية المسيلة دورات تدريبية لازمة للكوادر البشرية في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية	0,513**	0,414*
06	توفر ولاية المسيلة الحماية الأمنية لمعلومات المستفيدين من كافة التعاملات الالكترونية	0,690**	0,590**
07	يتم تحديث شبكات الانترنت بشكل متواصل بين الأقسام المختلفة	0,488**	0,402*
08	وجود عقوبات متعلقة بالمخالفات الأمنية للتعاملات الالكترونية	0,561**	0,606**
09	توفر ولاية المسيلة التغطية اللازمة لتطبيق التعاملات الكترونيا	0,538**	0,813**
10	يتم تحويل محتوى الأصول الورقية الى محتوى رقمي مخزن في الحواسيب لدى ولاية المسيلة	0,361*	0,555**
محور الحوكمة الإلكترونية			0.812**

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$.

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع عبارات محور الحوكمة الإلكترونية ترتبط معه، أي أن عبارات هذا المحور دالة إحصائيا ومتسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (12): الاتساق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات

رقم العبارة	عبارات محور ترشيد النفقات	الاتساق مع المحور	الاتساق مع بيانات الدراسة
11	هناك فرض رقابة صارمة على هذه الفواتير في ولاية المسيلة	0,807**	0,812**
12	هناك تعاون مع مصالح الخزينة في عملية صرف النفقات	0,683**	0,657**
13	تعمل الولاية على نشر الوعي في أوساط الموظفين بضرورة التقليل من الانفاق	0,846**	0,777**
14	ولاية المسيلة تطبق ما تم التوصل اليه عن طريق الخبرة في ترشيد نفقاتها	0,432*	0,432*
15	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف اقتناء المواد الفاخرة	0,751**	0,671**
16	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف الفواتير	0,572**	0,465**
17	تتم محاربة كل اشكال الاسراف والتبذير في ولاية المسيلة	0,755**	0,757**
18	ولاية المسيلة تتعاون مع مصالح الرقابة المالية في عملية صرف النفقات	0,670**	0,618**
19	يتم اقتناء السلع والمواد في استعمال أسلوب المناقصات في ولاية المسيلة	0,822**	0,751**
20	تعمل ولاية المسيلة على محاربة كل اشكال سوء استعمال السلطة	0,761**	0,698**

محور ترشيد النفقات	930. 5**
**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01≥α. *الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05≥α.	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع العبارات ترتبط مع محورها ترشيد النفقات، أي أن عبارات هذا المحور دالة إحصائيا ومتسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

2-ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة؛ أنه يعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، وتحت نفس الظروف والشروط، بمعنى إذا أعيد توزيع الاستبانة بعد فترات زمنية معينة ولأكثر من مرة نجد استقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير، ولتحقق من ثبات أداة الدراسة اعتمدنا طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، يستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ، للحكم على دقة القياس، بقياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض، وموثوقية النتائج بأن يعطي المقياس قراءات متقاربة عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة، وأن يكون معامل ألفا كرو نباخ يزيد عن القيمة المعيارية(0.6)[1]، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفا كرو نباخ.

الجدول رقم (13) :نتائج اختبار ألفاكرونباخ لبيانات الدراسة

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
محور الحوكمة الإلكترونية	من 1إلى العبارة 10	0.722

[1] محمد الجعفري، هديل الطاهر، دور الوعي بالذات في فعالية سلوك القائد الإداري دراسة حالة جامع الخرطوم، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد 4، العدد 13، السودان، 2020، ص285.

محور ترشيد النفقات	من 11إلى العبارة 20	0.888
بيانات الدراسة ككل	من 1إلى العبارة 20	0.885

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه قيمة معامل الارتباط ألفا كرو نباخ لبيانات الدراسة ككل ومحاورها، هي أكبر من القيمة المعيارية للاختبار 0.6 الحد الأدنى، وهي قيم ممتازة وجد مناسبة، وتفي بأهداف وأغراض الدراسة حيث؛ أن قيمة بيانات الدراسة ككل تؤكد ثبات الاستبانة ما يعادل88.50%

المبحث الثالث :نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

نعرض في هذا المبحث النتائج المتحصل إليها إحصائيا والمتعلقة بمحاور استبيان الدراسة وكذا اختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

المطلب الأول :نتائج الدراسة الميدانية

أولا: تحليل العبارات المتعلقة بمحور الحوكمة الإلكترونية

الجدول رقم (14): العبارات المتعلقة بمحور الحوكمة الإلكترونية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الاتجاه
01	تستخدم ولاية المسيلة الانترنت في تنفيذ العمليات الإدارية	3,67	0,922	73,40	9	عال
02	للولاية موقع إلكتروني	3,97	0,556	79,40	2	عال

	للولاية على شبكة الانترنت					
03	هناك ربط لولاية المسيلة مع فروعها عن طريق شبكة الانترنت	3,90	0,960	78,00	4	عال
04	خدمة البريد الالكتروني متوفرة لجميع العاملين في ولاية المسيلة	3,67	0,802	73,40	8	عال
05	توفر ولاية المسيلة دورات تدريبية لازمة للكوادر البشرية في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية	3,83	0,699	76,60	5	عال
06	توفر ولاية المسيلة الحماية الأمنية	3,93	0,640	78,60	3	عال

	لمعلومات المستفيدين من كافة التعاملات الالكترونية					
07	يتم تحديث شبكات الانترنت بشكل متواصل بين الأقسام المختلفة	4,03	0,615	80,60	1	عال
08	وجود عقوبات متعلقة بالمخالفات الأمنية للتعاملات الالكترونية	3,70	0,877	74,00	7	عال
09	توفر ولاية المسيلة التغطية اللازمة لتطبيق التعاملات الكترونيا	3,83	0,747	76,60	6	عال
10	يتم تحويل محتوى	3,63	0,964	72,60	10	عال

الأصول الورقية الى محتوى رقمي مخزن في الحواسيب لدى ولاية المسيلة					
محور الحوكمة الإلكترونية	3,813	0,400	76,20	/	عال

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بمحور الحوكمة الإلكترونية، فقد جاءت العبارة رقم (07) يتم تحديث شبكات الانترنت بشكل متواصل بين الأقسام المختلفة، في المرتبة الأولى ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على هذه العبارة، وبلغ متوسطها الحسابي (4.03) وبانحراف معياري (0.615) أقل من القيمة الحرجة 1، بوزن نسبي 80.60%؛

جاءت العبارة رقم (02) في الترتيب الثاني ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة] 3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن للولاية موقع إلكتروني على شبكة الانترنت، وبلغ متوسطها الحسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.556) أقل من القيمة الحرجة 1، بوزن نسبي 79.40%؛

وقعت العبارة رقم (06) في الترتيب الثالث ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة] 3.40– 4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن ولاية المسيلة توفر الحماية الأمنية لمعلومات المستفيدين من كافة التعاملات الالكترونية، وبلغ متوسطها الحسابي (3.93) وبانحراف معياري (0.640) أقل من القيمة الحرجة 1، بوزن نسبي 78.60%، وجاءت العبارة رقم (10) في الترتيب الأخير ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن يتم تحويل محتوى الأصول الورقية الى محتوى رقمي مخزن في الحواسيب لدى ولاية المسيلة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.63) وبانحراف معياري (0.964)، بوزن نسبي 72.60%.

بالنسبة للتقييم الكلي لمحور الحوكمة الإلكترونية، فقد أخذ درجة عالية من الموافقة والقبول، بمتوسط حسابي (3.813)، بوزن نسبي 76.20%، وانحراف معياري بقيمة(0.400) أقل من القيمة الحرجة 1، وهذا يشير إلى

تجانس البيانات وتقاربها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة على محور الحوكمة الإلكترونية، ما يجعلنا نقول أن أفراد عينة محل الدراسة لهم توجه عال نحو دور الحوكمة الإلكترونية بالجماعات المحلية بولاية المسيلة.

ثانيا: تحليل العبارات المتعلقة بمحور ترشيد النفقات

الجدول رقم (15): العبارات المتعلقة بمحور ترشيد النفقات

قم لعبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الاتجاه
1	هناك فرض رقابة صارمة على هذه الفواتير في ولاية المسيلة	3,70	0,952	74,00	7	عال
2	هناك تعاون مع مصالح الخزينة في عملية صرف النفقات	3,77	0,858	75,40	3	عال
3	تعمل الولاية على نشر الوعي في أوساط الموظفين بضرورة التقليل من الانفاق	3,69	0,950	74,00	8	عال
4	ولاية المسيلة تطبق ما تم التوصل اليه عن طريق الخبرة في ترشيد نفقاتها	3,75	0,898	75,40	5	عال
5	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف اقتناء المواد الفاخرة	3,83	0,747	76,60	2	عال
6	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف الفواتير	3,50	1,075	70,00	10	عال
7	تتم محاربة كل اشكال الاسراف والتبذير في ولاية المسيلة	3,74	1,040	75,40	6	عال

8	ولاية المسيلة تتعاون مع مصالح الرقابة المالية في عملية صرف النفقات	3,67	0,994	73,40	9	عال
9	يتم اقتناء السلع والمواد في استعمال أسلوب المناقصات في ولاية المسيلة	3,76	0,999	75,40	4	عال
0	تعمل ولاية المسيلة على محاربة كل اشكال سوء استعمال السلطة	3,97	0,890	79,40	1	عال
محور ترشيد النفقات		3.743	0.658	74.80	/	عال

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بمحور ترشيد النفقات، فقد جاءت العبارة رقم (20) في المرتبة الأولى ضمن مجال الاتجاه (عال) أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن ولاية المسيلة تعمل على محاربة كل اشكال سوء استعمال السلطة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.890) أقل من القيمة الحرجة 1، ووزن نسبي 79.40%؛

جاءت العبارة رقم (15) في الترتيب الثاني ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة] 3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن ولاية المسيلة تعمل على التقليل من مصاريف اقتناء المواد الفاخرة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (0.747)، بوزن نسبي 76.60%؛

وقعت العبارة رقم (12) في الترتيب الثالث ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة] 3.40 – 4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن هناك تعاون مع مصالح الخزينة في عملية صرف النفقات، وبلغ متوسطها الحسابي (3.77) وبانحراف معياري (0.858) أقل من القيمة الحرجة 1، بوزن نسبي 75.40%، كما جاءت العبارة رقم (16) في الترتيب الأخير ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن ولاية المسيلة تعمل على التقليل من مصاريف الفواتير، وبلغ متوسطها الحسابي (3.50) وبانحراف معياري (1.075)، بوزن نسبي 70.00%، وجاءت باقي عبارات محور ترشيد النفقات ضمن المجال الاتجاه (عال).

أما بالنسبة للتقييم الكلي لمحور ترشيد النفقات، فقد أخذ درجة عالية من الموافقة والقبول، بمتوسط حسابي (3.743)، بوزن نسبي 74.80%، وانحراف معياري بقيمة(0.658) أقل من القيمة الحرجة 1، وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقاربها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة على محور ترشيد النفقات، ما يجعلنا نقول أن أفراد العينة محل الدراسة لهم توجه عال نحو مساهمة ولاية المسيلة في ترشيد نفقاتها.

خامسا: ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

الجدول رقم (16): ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الاتجاه
محور الحوكمة الإلكترونية	3,813	0,400	76,20	1	عال
محور ترشيد النفقات	3,743	0,658	74,80	2	عال

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب الأهمية النسبية لمحاور بيانات الدراسة، عينة الدراسة قد أولت اهتمامها الأكبر بمحور الحوكمة الإلكترونية، فقد جاء في المرتبة الأولى بدرجة عالية من القبول والموافقة، بوزن نسبي 76.20% ومتوسط حسابي (3.813)، وانحراف معياري أقل من القيمة الحرجة واحد (1) بقيمة 0.400، وفي حين يأتي الترتيب الثاني محور ترشيد النفقات، ضمن المجال العال من القبول والموافقة بمتوسط حسابي (3.743)، بوزن نسبي (74.80%) وانحراف معياري (0.658) أقل من القيمة الحرجة واحد (1).

المطلب الثاني :اختبار فرضيات الدراسة.(Test of Hypothèses)

بعد تقديم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ووصف العينة إحصائيا، واختبار توزيع البيانات، وكذا قياس استجابات عينة الدراسة نحو عبارات الاستبانة، تأتي مرحلة مهمة والمتمثلة في التحقق من مدى صحة الفرضيات المصاغة من عدمها وهذا ما نتناوله في هذا المطلب.

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية يساهم بشكل فعال في ترشيد نفقات الجماعات المحلية.

لاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط

جدول رقم (17) :نتائج اختبار أنوفا (معنوية النموذج)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	3.849	1	3.849	12.324	0.002[b]
	Residual	8.745	28	0.312		
	Total	12.594	29			
a. Dependent Variable: ترشيد النفقات						
b. Predictors: (Constant), الحوكمة الإلكترونية						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه الذي يوضح نتائج اختبار معنوية النموذج باستخدام اختبار التوزيع (F) حيث؛ بلغت قيمة F= 12.324 وهي قيمة كبيرة تدل على أن نموذج الانحدار الخطي يفسر جزء كبير من البيانات وأن الاختلافات العشوائية قليلة، وبلغت قيمة P–Value=0.002 وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار المعتمدة في الدراسة0.05؛ مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية وهو نموذج مناسب، ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع ترشيد النفقات من خلال تأثير المتغير المستقل الحوكمة الإلكترونية، كما بلغت قيمة متوسط مجموع المربعات MSE= 0.312 لفروق البواقي Résiduels وهي قيمة صغيرة تشير إلى صغر الخطأ العشوائي.

جدول رقم (18) :نتائج اختبار الفرضية الرئيسية (معنوية معالم النموذج)

معامل الارتباط R= 0.553	الخطأ المعياري للتقدير= 0.558
معامل التحديد R^2= 0.306	قيمة معامل التحديد
المعدل=0.281	

المتغير المستقل	معامل الانحدار b	Std. Error	بيتا β	قيمة T	معنوية T
ثابت الانحدار a	0.276	0.993	/	0.278	0.783
الحوكمة الإلكترونية	0.909	0.259	0.553	3.511	0.002

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص التحليل الاحصائي التالي:

قيمة معامل الارتباط الثنائي بين الحوكمة الإلكترونية وترشيد النفقات قدرت $R = 0.553$ أي ما يعادل 55.30%، ارتباط طردي متوسط، بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.306$ وهو مقياس لجودة التوفيق حيث؛ يشير إلى 60.30%، من التباين الحاصل في ترشيد النفقات يفسره المتغير المستقل الحوكمة الإلكترونية، وأن الباقي 69.40%، ترجع إلى عوامل أخرى؛

قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة 0.558 تشير إلى صغر الأخطاء العشوائية، كما نلاحظ أن قيم معلمة الميل $b = 0.909$ ، مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير المستقل الحوكمة الإلكترونية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في ترشيد النفقات بمقدار0.909 ، وللمعلمة مستوى معنوية (0.002)وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل.

معادلة الانحدار الخطي البسيط لترشيد النفقات الذي نرمز لها بالرمز Y ونرمز للمتغير المستقل الحوكمة الإلكترونية بالرمزx

$$Y = 0.276 + 0.909x$$

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة0.05 ، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل، وعليه فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية يساهم بشكل فعال في ترشيد نفقات الجماعات المحلية.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة

تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية محل الدراسة لم يصل إلى المستوى المطلوب.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة يتم استخدام اختبار ستودنت للعينة الأحادية(**One-Sample Test**)، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الفرعية الأولى للدراسة

One-Sample Test Test Value = 3							
n عدد العينة	df درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig (2-tailed)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرض البديل
30	29	11.119	2.045	0.000	3.813	0.400	قبول

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري **0.400** وهي أقل من القيمة الحرجة **1**، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تجانس البيانات(الإجابات) وتقاربها وقلة تشتتها عن وسطها الحسابي وتطابق وجهات نظر عينة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي **3.813** وهو أكبر من القيمة المعيارية (3)، بذلك تنتمي إجابات المبحوثين إلى المستوى العال من القبول (موافق) حسب محك المعتمد في الدراسة] **3.40 – 4.20**]، القيمة المحسوبة لاختبار Tتساوي **11.119** وهي أكبر من القيمة الجدولية **2.045**، عند درجة حرية **29** (2-tailed) وبمستوى دلالة **0.000**؛

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار (مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة **0.05**، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل)، وعليه فإننا نرفض الفرض الصفري المطروح في الدراسة ونقبل الفرض البديل التالي:

تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية محل الدراسة يصل إلى المستوى المطلوب.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

تساهم الجماعات المحلية محل الدراسة في ترشيد نفقاتها.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة يتم استخدام اختبار ستودنت للعينة الأحادية(One-Sample Test)، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الفرعية الثانية للدراسة

One-Sample Test Test Value = 3							
n عدد العينة	df درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig (2-tailed)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرض البديل
30	29	6.178	2.045	0.000	3.743	0.658	قبول

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري 0.658 وهي أقل من القيمة الحرجة 1، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تجانس البيانات(الإجابات) وتقاربها وقلة تشتتها عن وسطها الحسابي وتطابق وجهات نظر عينة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي 3.743 وهو أكبر من القيمة المعيارية (3)، بذلك تنتمي إجابات المبحوثين إلى المستوى العال من القبول (موافق) حسب محك المعتمد في الدراسة] 3.40 – 4.20]، القيمة المحسوبة لاختبار Tتساوي 6.178 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.045، عند درجة حرية 29 (2-tailed) وبمستوى دلالة 0.000؛

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار (مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل)، وعليه فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي: تساهم الجماعات المحلية محل الدراسة في ترشيد نفقاتها.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين تطبيقات الحوكمة وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة.

الجدول رقم (21): علاقة الارتباط بين الحوكمة وترشيد النفقات

Correlations			
		الحوكمة	النفقات
الحوكمة	Pearson Correlation	1	0,553**
	Sig. (2-tailed)		0,002
	N	30	30
النفقات	Pearson Correlation	0,553**	1
	Sig. (2-tailed)	0,002	
	N	30	30
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه؛ قيمة معامل الارتباط الثنائي كارل بيرسون بين الحوكمة وترشيد النفقات قدرت R 0.553=أي ما يعادل نسبة 55.30%، ارتباط طردي متوسط، يعني وجود علاقة طردية إيجابية بينهما، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة المطروحة في الدراسة التالية:

توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين تطبيقات الحوكمة وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية، بتحليل عبارات الاستبانة الذي تم توزيعه على عينة من الموظفين بالجماعات المحلية بالمسيلة، وتمت معالجتها إحصائيا عن طريق برنامج SPSS.V27، وتطرقنا إلى التقديم والتعريف بميدان الدراسة، كما تم التطرق لمنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، وعرض ومناقشة نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات الشخصية، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وتحليل عبارات الاستبانة، بالإضافة إلى ذلك اختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة باستخدام اختبار t ستودنت، الانحدار، الارتباط.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد مقاربة الحوكمة المحلية رؤية فلسفية جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي مالي إجتماعي وسياسي، بإعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير وادارة الشأن العام والمحلي بما يسمح بتعبئة الطاقات والموارد وترشيد إستثمارها لتأمين شروط تدبير وإدارة جيدة.

حيث بذلت الدولة الجزائرية في سبيل ذلك العديد من الجهود وقامت بإصلاحات تشريعية وقانونية بغية ربط الأداء التنموي المحلي بمختلف الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن، وجعلها شريكا في التسيير المحلي، لكن على مستوى الممارسات ظهرت جملة من العراقيل التي حالت دون تطبيق حقيقي وفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل ونشر الوعي بأهمية الشراكة مع الجماعات المحلية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات النظرية والتطبيقية، كما تم طرح مجموعة من الاقتراحات وعدة مواضع تمثل أفاق الدراسة.

أولا :الاستنتاجات النظرية

- إن الحوكمة الإلكترونية ليست مجرد التحول من أساليب العمل بالطرق التقليدية إلى العمل بالطرق الالكترونية، بل هي منظومة متشابكة ومعقدة على كافة الأبعاد القانونية والاجتماعية والثقافية والإدارية والتكنولوجية.
- قبل الانطلاق في التحول نحو الحوكمة الإلكترونية، لابد من دراسة الأوضاع الراهنة، ونشر هذه الفلسفة لدى مختلف الأفراد ومدى قبول واقتناع الإدارة العليا بهذا التحول وجمع المعلومات الكافية حول حاجات وخدمات العملاء للتمكن من تصميم خدمات تصل إلى مستوى هذه الاحتياجات وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.
- يصاحب تطبيق الحوكمة الالكترونية مجموعة من النقاط الايجابية والسلبية التي يجب التعامل معها بطريقة تسمح بتفعيل هذه الايجابيات وتفادي السلبيات.
- أصبح التوجه نحو إرساء دعائم الحوكمة الالكترونية في المنظمات بصفة عامة والجماعات المحلية بصفة خاصة ضرورة حتمية، وذلك في ظل مختلف التطورات التكنولوجية.
- ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية.
- نقص التأهيل العلمي والتدريب للموظفين بالجماعات المحلية.
- ضعف البرامج التوعوية الإعلامية بالحوكمة الإلكترونية.

- انعدام الوعي بضرورة ترشيد النفقات لدى المسؤولين والموظفين على حد سواء في الجماعات المحلية.

- يتطلب تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجماعات المحلية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية والأمنية، والبشرية والتقنية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات وهو ما يجعل الآثار المترتبة عنها تتفاوت ما بين الايجابية والسلبية.

- البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر بالرغم ما تشهده من تطورات إلا أنها لا تزال غير كافية لإنجاح تطبيقات الحوكمة الإلكترونية.

- بالرغم من تحقيق خطوات معتبرة في تطبيق الحوكمة الإلكترونية والتقدم فيه بصورة إيجابية ومشجعة في الآونة الأخيرة، إلا أن سوء التنظيم والتسيير، وكذا المشاكل المادية والتقنية والقانونية كانت السبب الرئيسي في عدم تطبيق مفهوم الحوكمة الإلكترونية في المدة الزمنية المحددة له.

ثانيا :الاستنتاجات التطبيقية

1- نتج عن تحليل أراء واتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات محور الحوكمة الإلكترونية، انتمائه لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره (3.813)، ويشير ذلك وجود تطبيق للحوكمة في الجماعات المحلية بشكل فعال.

2- نتج عن تحليل أراء واتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات محور ترشيد النفقات، انتمائه لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره (3.743)، ويشير ذلك إلى مساهمة الولاية بدرجة عالية في ترشيد النفقات.

3- نتج عن ترتيب الأهمية النسبية لمختلف محاور الدراسة (محور الحوكمة الإلكترونية، محور ترشيد النفقات)، المحور الأقوى والذي يوليه الولاية أهمية أكبر هو محور الحوكمة الإلكترونية، بمتوسط حسابي 3.813أعلى من المتوسط الحسابي لمحور ترشيد النفقات.

4- نتج عن اختبار الفرضية الرئيسية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية يساهم بشكل فعال في ترشيد نفقات الجماعات المحلية.

5- نتج عن اختبار الفرضية الأولى للدراسة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية محل الدراسة يصل إلى المستوى المطلوب.

6- نتج عن اختبار الفرضية الثانية للدراسة، تساهم الجماعات المحلية محل الدراسة في ترشيد نفقاتها.

7- نتج عن اختبار الفرضية الثالثة للدراسة، توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين تطبيقات الحوكمة وترشيد نفقات الجماعات المحلية محل الدراسة.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكننا صياغة بعض الاقتراحات التي من شأنها إنجاح مشروع تطبيق الحوكمة الالكترونية وإيصاله إلى المستوى الذي تتطلع إليه الجماعات المحلية في الجزائر، بغية ترشيد نفقاتها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للصالح العام، ومن أهم هذه التوصيات نذكر ما يلي:

- دعم البنية التحتية المناسبة لتطبيق الحوكمة الالكترونية في المجالات التقنية والبشرية والمادية والإدارية.
- ضرورة توفر الرغبة الحقيقية من قبل المسؤولين والإدارة العليا في تجسيد المشروع وتوفير كامل الدعم المالي والتنظيمي له.
- تطوير وتحفيز الأفراد، وذلك من خلال تدريبهم وتكوينهم وتوفير الدعم المالي لهم خاصة المتفوقين في مجال الحوكمة الالكترونية.
- تعميم استخدام الانترنت لترسيخ ثقافة الاتصال بين الجماعات المحلية والمواطن.
- إنشاء وتطوير وتحديث المواقع الالكترونية في الجماعات المحلية وتدعيمها بكل ما يتلائم مع أنشطتها وحاجات ورغبات المواطن، والارتقاء بدورها في تقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف.
- التعاون بين الجماعات المحلية وكل من مصالح الرقابة المالية ومصالح الخزينة العمومية على عملية صرف النفقات وذلك من أجل فرض رقابة صارمة والقضاء على الفساد المالي والاداري.
- الحرص الجاد على تنفيذ المحاور الرئيسية التي تضمنها مشروع الجزائر الكترونية، وتكييفه مع الإمكانيات المتوفرة والتغييرات الطارئة، وترتيب محاوره وفقا لرزنامة زمنية مدروسة ومضبوطة حسب أولويات وحاجات الأفراد والمنظمات.
- نشر الوعي والبرامج التوعوية في أوساط الموظفين بضرورة ترشيد النفقات المحلية والقضاء على كل أشكال التبذير وسوء تسيير المال العام.
- إقامة ورشات عمل وندوات ومؤتمرات بصفة دورية من طرف الجماعات المحلية من أجل توعية الموظفين بمزايا والفوائد التي تترتب على استخدام الحوكمة الالكترونية، خاصة في مجال ترشيد النفقات، ومسايرة كل التطورات الحاصلة في هذا المجال.

رابعا :آفاق الدراسة

تناولنا في هذه الدراسة دور الحوكمة الالكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية في كل من الولاية والدائرة الادارية لولاية المسيلة، وكأي بحث فقد اكتنفت بحثنا هذا مجموعة من المتغيرات التي لم يتسنى لنا

تناولها بإسهاب، ولهذا يعتقد أنها تمثل مرفأ لأبحاث مستقبلية تساهم في ايجاد حلول لإشكاليات ترتبط بعناوين مختلفة نذكر منها:

- دور الحوكمة الالكترونية في ترشيد النفقات العمومية، أي تعميم دراسة موضوع البحث على النفقات الدولة ككل.
- انعكاسات مشروع الجزائر حوكمة الكترونية على الجماعات المحلية.
- دور الحوكمة الالكترونية في تحسين جودة خدمات الجماعات المحلية.
- دور الموقع الالكتروني في زيادة كفاءة وفعالية الجماعات المحلية.

يمكن مستقبلا إثراء هذ الموضوع بدراسات مستقبلية نظرا لتجدده وتأثره بالتطورات الحاصلة في السنوات المقبلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) محمود القدوة، الحكومة الالكترونية الحكومة والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2) صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

3) عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

4) خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

5) علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

6) محمد سمير محمد، الادارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

7) منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، بدون ذكر دار الطبع، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002.

8) محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري، العربي للنشر والتوزيع، السودان، 1990.

9) علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

10) عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية التطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013.

11) على الشنطاوي، الادارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

12) صفوان المبيضين، الإدارة المحلية مداخل التطور مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.

13) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

14) خالد سادة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، 1995.

15)خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر، 2009.

16)عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

17)محمد شاكر عصفر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008.

18)محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

19)نائل عبد الحافظ العواملة، الإدارة المالية العامة مدخل نظامي مقارن، مركز احمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003.

20)محمود هندي وآخرون، الإحصاء التطبيقي، مطبعة جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 1995.

21)سناء إبراهيم أبو دقة، سمير خالد الصافي، تطبيقات علمية باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss في البحث التربوي والنفسي، الطبعة الأولى، مكتبة الأفاق، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

22)جلال الدين الصياد وعبد الحميد محمد ربيع، مبادئ الطرق الإحصائية، الناشر تهامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1984.

23)محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005.

24)المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.

ثانيا: المجلات والملتقيات

1) العياشي زرزار، مبادئ واستراتيجيات إرساء الالكترونية، مجلة الفقه والقانون، العدد 20، الجزائر، 2014.

2)سامر مؤيد عبد اللطيف، الحكومة الالكترونية دراسة في الإطار النظري والتطبيقات، مجلة رسالة الحقوق، العدد 03، العراق، 2014.

3)شادية جابر محمد الكيلاني، نموذج مقترح للخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لطلاب كلية التربية، مجلة كلية التربية، العدد 60، جامعة المنصورة، العراق، 2006.

4) إيمان مرعي حسن، محمد مصطفى القصيبي، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013.

5)قادر كريم، وآخرون، الحكومة الإلكترونية في الجزائر الواقع وتحديات المحيط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014.

6)عادل غزال، مشاريع الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الاكترونية، من إصدار cybrarians journal دورية الكترونية فصلية متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد 34، 2014.

7)مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، 2013.

8)ايمان مرعي حسن، محمد مصطفى القصيمي، متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في المنظمات العراقية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013.

9)عماد أحمد محمد أبو شنب، الإطار العام للحوكمة الالكترونية، مؤتمر أمن المعلومات والحكومة الالكترونية، كوالالمبور ماليزيا، 12 – 16 أفريل 2009.

10)عالية عبد الحميد عارف، الحوكمة الالكترونية المفهوم والتحديات مع التطبيق على التجربة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، جامعة القاهرة، مصر، بدون ذكر السنة.

11)صحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الجامعة المستنصرية، العراق 2009.

12)أحمد علي، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، سورايا، 2012.

13)مكاوي نصير، قراءة تحليلية لمظاهر اختلال تدبير النفقات المحلية مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، كلية الحقوق سلا، العدد الثاني، المغرب، 2012.

14)عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هجري، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2002.

15)محمد الجعفري، هديل الطاهر، دور الوعي بالذات في فعالية سلوك القائد الإداري دراسة حالة جامع الخرطوم، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد 4، العدد 13، السودان، 2020.

16) وسيلة واعر، مداخلة بعنوان " دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية– حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1) محمد صالح المنهالي، تقييم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بإمارة أبو ظبي، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

2) أحمد حسن محمد العزام، الحكومة الالكترونية في الأردن – إمكانيات التطبيق رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اليرموك، الأردن، 2001.

3) نجلاء يوسف شحادة، أثر تكنولوجيا المعلومات في زيادة فاعلية الحكومة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الالكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

4) رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية – دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة البويرة، الجزائر.

5) حورية بلعويدات، استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاتصال والعلاقات العامة جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2008.

6) عبد القادر لمير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

7) العربي بن ستالة، دور الجماعات المحلية في تنمية الممارسة الرياضية الترويحية دراسة ميدانية بولاية الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

8) محمد ملجم، تسيير الموارد البشرية والمالية في الجماعات المحلية – بلدية جيجل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

9) سلمى بن دايخة، نفقات الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

10)سعاد طيبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002.

11)عبد القادر لمير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة لميزانية أدرار، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

12)عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

13)أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية لبلديات بولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

14)محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام ومنهج الانضباط بالأهداف– دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 1990 2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

15)محمد صادق حامد ربايعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، دكتوراه دولة في المحاسبة، كلية الإعمال جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2010.

16)شعبان قرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000 – 2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2012.

17)محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

18)رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق– دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011.

رابعا: المصادر

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والأربعون العدد 37 المؤرخة في 03 يوليو 2011.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية السنة التاسعة والأربعون، العدد 12 المؤرخة في 29 فيفري 2012.

3) المادة من القانون البلدي رقم 70-0 المور في ترين 1990.

4) المادة 153/1 القانون البلدي رقم 9 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

5) المادة 155 من القانون البلدي رقم 90-208 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

6) القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

7) المادة 5 من القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

خامسا: المراجع الأجنبية

1) Jacques Percebois, économie des finances Publiques, Armand colin, Paris, 1991.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم :(1-1) الاستبانة

استمارة استبيـــان

يسرني أن أقدم لكم هذا الاستبيان والذي يخص الدراسة التي أقوم بإعدادها بعنوان:

يسرني أن أقدم لكم هذا الاستبيان والذي يخص الدراسة التي أقوم بإعدادها بعنوان:

دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية

دراسة ميدانية لولاية المسيلة

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي.

كما أنها تهدف الى التعرف على آرائكم واقتراحاتكم حول ترشيد نفقات الجماعات المحلية في ظل اعتماد مفهوم الحوكمة الإلكترونية، ولأهمية آرائكم ومقترحاتكم آمل التكرم بالإجابة على تساؤلات الاستبيان مع العلم أنها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ويسودها الطابع الشخصي المتميز بالسرية وحرية الرأي.

ملاحظة: ضع العلامة (X) في الخانة التي تراها مناسبة.

نشكركم على تعاونكم معنا

البيانات الشخصية:

1-الجنس:

- ذكر ☐
- أنثى ☐

2-السن:

أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐

☐

من 40–50 سنة أكثر من 50 سنة ☐

3–المستوى التعليمي:

– بكالوريا ☐

– شهادة مهنية ☐

– شهادة جامعية ☐

4–عدد سنوات العمل:

*أقل من 05 سنوات ☐ * من 05 الى 10 سنوات ☐

* من 10 إلى 15 سنة ☐ * أكثر من 15 سنة ☐

5–الجهة المستخدمة:

– الولاية ☐

– الدائرة ☐

المحور الأول: تطبيق الحوكمة الالكترونية في الولاية لولاية المسيلة.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تستخدم ولاية المسيلة الانترنت في تنفيذ العمليات الإدارية.					
02	للولاية موقع إلكتروني للولاية على شبكة الانترنت.					
03	هناك ربط لولاية المسيلة مع فروعها عن طريق شبكة الانترنت .					
04	خدمة البريد الالكتروني متوفرة لجميع العاملين في ولاية المسيلة .					
05	توفر ولاية المسيلة دورات تدريبية لازمة للكوادر البشرية في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية .					

06	توفر ولاية المسيلة الحماية الأمنية لمعلومات المستفيدين من كافة التعاملات الالكترونية .					
07	يتم تحديث شبكات الانترنت بشكل متواصل بين الأقسام المختلفة.					
08	وجود عقوبات متعلقة بالمخالفات الأمنية للتعاملات الالكترونية .					
09	توفر ولاية المسيلة التغطية اللازمة لتطبيق التعاملات الكترونيا.					
10	يتم تحويل محتوى الأصول الورقية الى محتوى رقمي مخزن في الحواسيب لدى ولاية المسيلة .					

المحور الثاني: مساهمة ولاية المسيلة في ترشيد نفقاتها.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	هناك فرض رقابة صارمة على هذه الفواتير في ولاية المسيلة.					
02	هناك تعاون مع مصالح الخزينة في عملية صرف النفقات.					
03	تعمل الولاية على نشر الوعي في أوساط الموظفين بضرورة التقليل من الانفاق.					
04	ولاية المسيلة تطبق ما تم التوصل اليه عن طريق الخبرة في ترشيد نفقاتها .					
05	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف اقتناء المواد الفاخرة .					
06	تعمل ولاية المسيلة على التقليل من مصاريف الفواتير .					
07	تتم محاربة كل اشكال الاسراف والتبذير في ولاية المسيلة .					
08	ولاية المسيلة تتعاون مع مصالح الرقابة المالية في عملية صرف النفقات .					

09	يتم اقتناء السلع والمواد في استعمال أسلوب المناقصات في ولاية المسيلة .					
10	تعمل ولاية المسيلة على محاربة كل اشكال سوء استعمال السلطة .					

الملحق رقم :(1-2) قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة

الرقم	الأستاذ	الجامعة
01	عليلي نادية	جامعة محمد بوضياف المسيلة
02	لعشاش عبد الحليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة
03	رحماني سناء	جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملحق رقم :(1-3) يتضمن مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(SPSS.V27) Statistical Package for the Social Sciences

- نتائج ثبات أداة الدراسة

```
RELIABILITY
/VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19
q20
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes		
Output Created		23-MAY-2024 18:05:45
Comments		
Input	Data	C:\Users\HP\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q20 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,885	20

– نتائج التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

```
EXAMINE VARIABLES=الحوكمة النفقات الكلي
  /PLOT BOXPLOT STEMLEAF NPPLOT
  /COMPARE GROUPS
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /CINTERVAL 95
  /MISSING LISTWISE
  /NOTOTAL.
```

Explore

Notes		
Output Created		23-MAY-2024 18:06:38
Comments		
Input	Data	C:\Users\HP\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values for dependent variables are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any dependent variable or factor used.
Syntax		EXAMINE VARIABLES=الحوكمة النفقات الكلي /PLOT BOXPLOT STEMLEAF NPPLOT /COMPARE GROUPS /STATISTICS DESCRIPTIVES /CINTERVAL 95 /MISSING LISTWISE /NOTOTAL.
Resources	Processor Time	00:00:04,56
	Elapsed Time	00:00:02,33

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
الحوكمة	30	100,0%	0	0,0%	30	100,0%
النفقات	30	100,0%	0	0,0%	30	100,0%
الكلي	30	100,0%	0	0,0%	30	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
الحوكمة	Mean		3,8133	,07315
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3,6637	
		Upper Bound	3,9629	
	5% Trimmed Mean		3,8019	
	Median		3,8000	
	Variance		,161	
	Std. Deviation		,40063	
	Minimum		3,20	
	Maximum		4,70	
	Range		1,50	
	Interquartile Range		,62	
	Skewness		,285	,427
	Kurtosis		-,568	,833
النفقات	Mean		3,7433	,12031
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3,4973	
		Upper Bound	3,9894	
	5% Trimmed Mean		3,7537	
	Median		3,7500	
	Variance		,434	
	Std. Deviation		,65899	
	Minimum		2,40	
	Maximum		4,90	
	Range		2,50	
	Interquartile Range		,85	
	Skewness		-,160	,427
	Kurtosis		-,239	,833
الكلي	Mean		3,7783	,08596
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3,6025	
		Upper Bound	3,9541	
	5% Trimmed Mean		3,7741	
	Median		3,8000	
	Variance		,222	
	Std. Deviation		,47082	
	Minimum		2,85	

	Maximum	4,80	
	Range	1,95	
	Interquartile Range	,64	
	Skewness	,092	,427
	Kurtosis	-,162	,833

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الحوكمة	,113	30	,200*	,966	30	,434
النفقات	,074	30	,200*	,978	30	,759
الكلي	,101	30	,200*	,986	30	,952

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الحوكمة

الحوكمة Stem-and-Leaf Plot

```
Frequency    Stem &  Leaf

     ,00       3 .
    5,00       3 .  22333
    4,00       3 .  4455
    3,00       3 .  677
   7,00        3 .  8888889
    5,00       4 .  00011
    3,00       4 .  233
    2,00       4 .  45
    1,00       4 .  7

  Stem width:      1,00
Each leaf:       1 case(s)
```

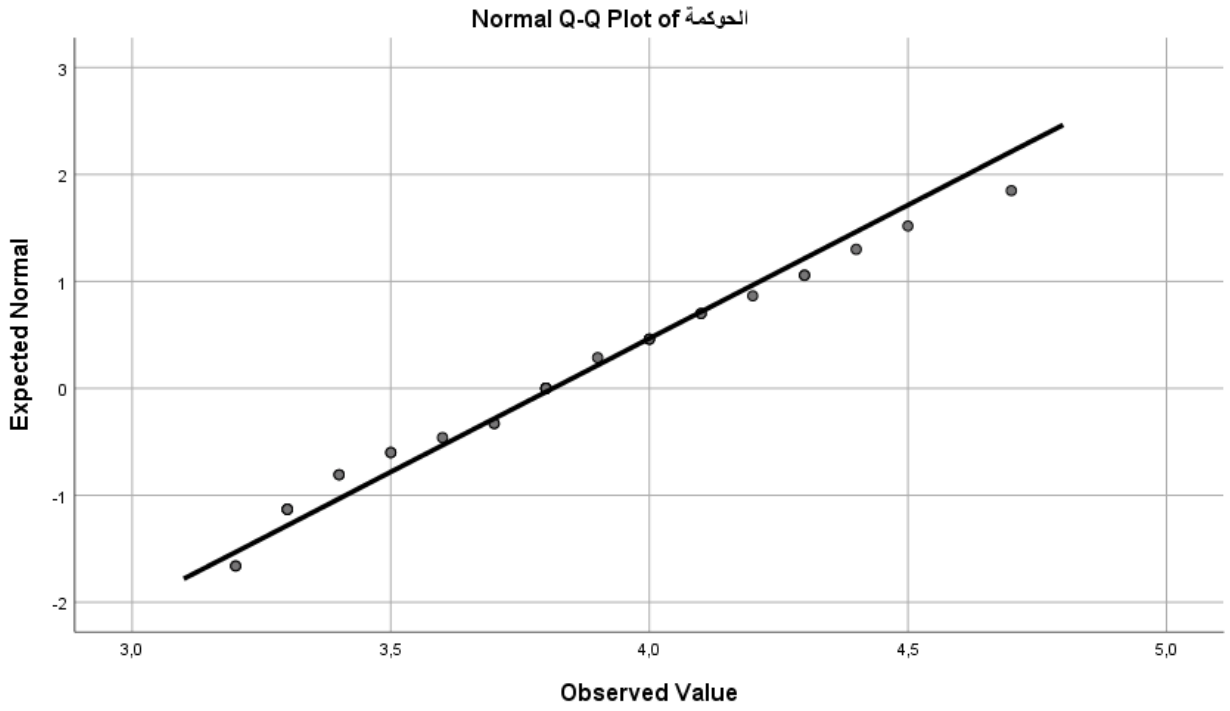
Normal Q-Q Plot of الحوكمة
Expected Normal
Observed Value
3
2
1
0
-1
-2
3,0
3,5
4,0
4,5
5,0

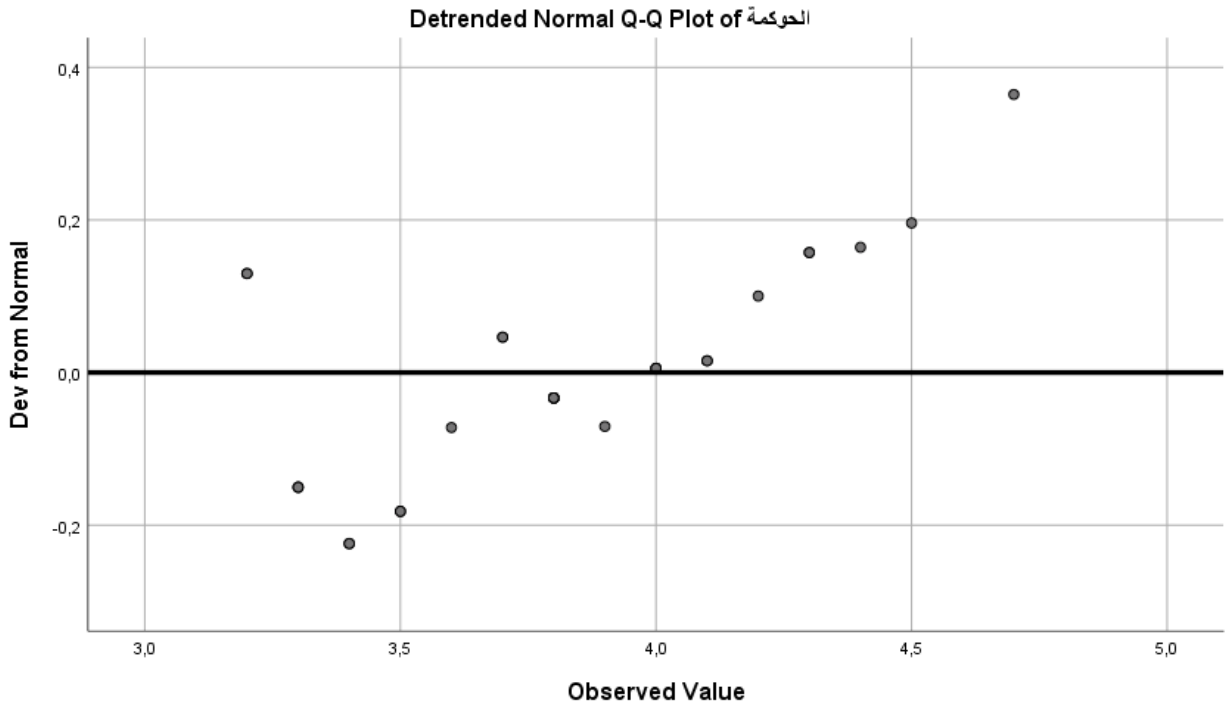
Detrended Normal Q-Q Plot of الحوكمة
Dev from Normal
Observed Value
0,4
0,2
0,0
-0,2
3,0
3,5
4,0
4,5
5,0

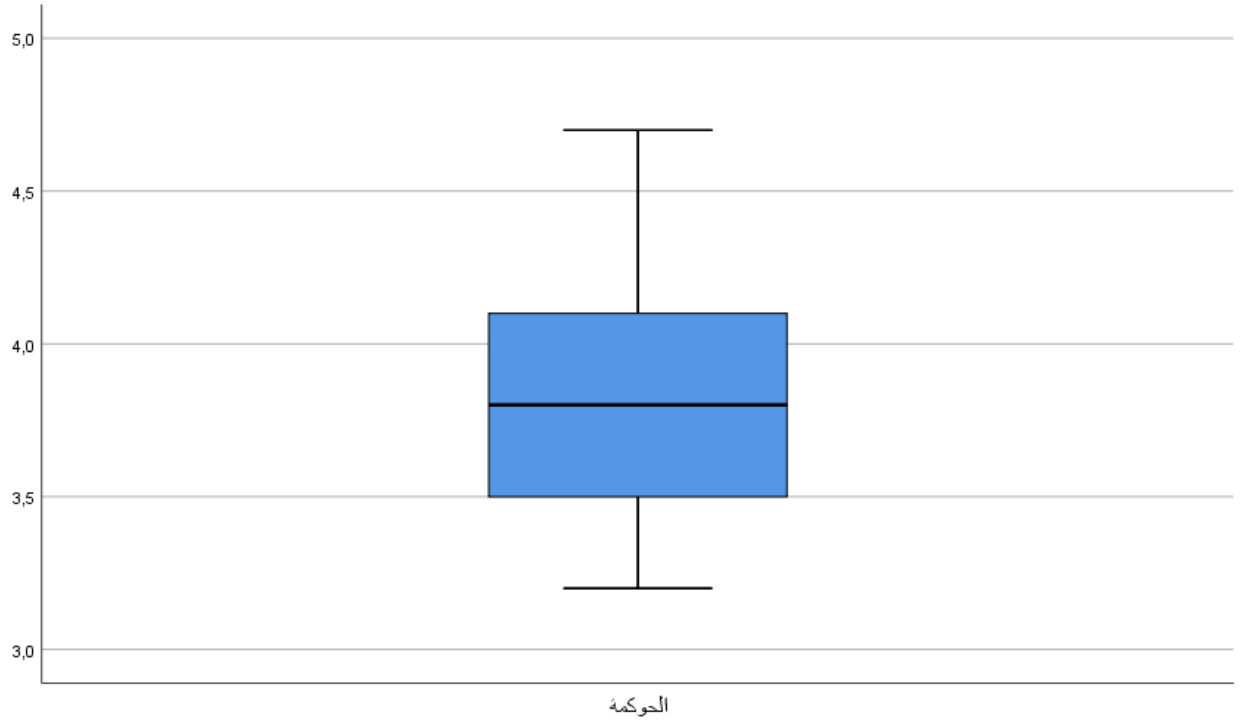

النفقات

Stem-and-Leaf Plot النفقات

Frequency	Stem &	Leaf
2,00	2 .	44
1,00	2 .	8
7,00	3 .	0122344
8,00	3 .	56777889
8,00	4 .	00111234
4,00	4 .	6899

Stem width: 1,00
Each leaf: 1 case(s)

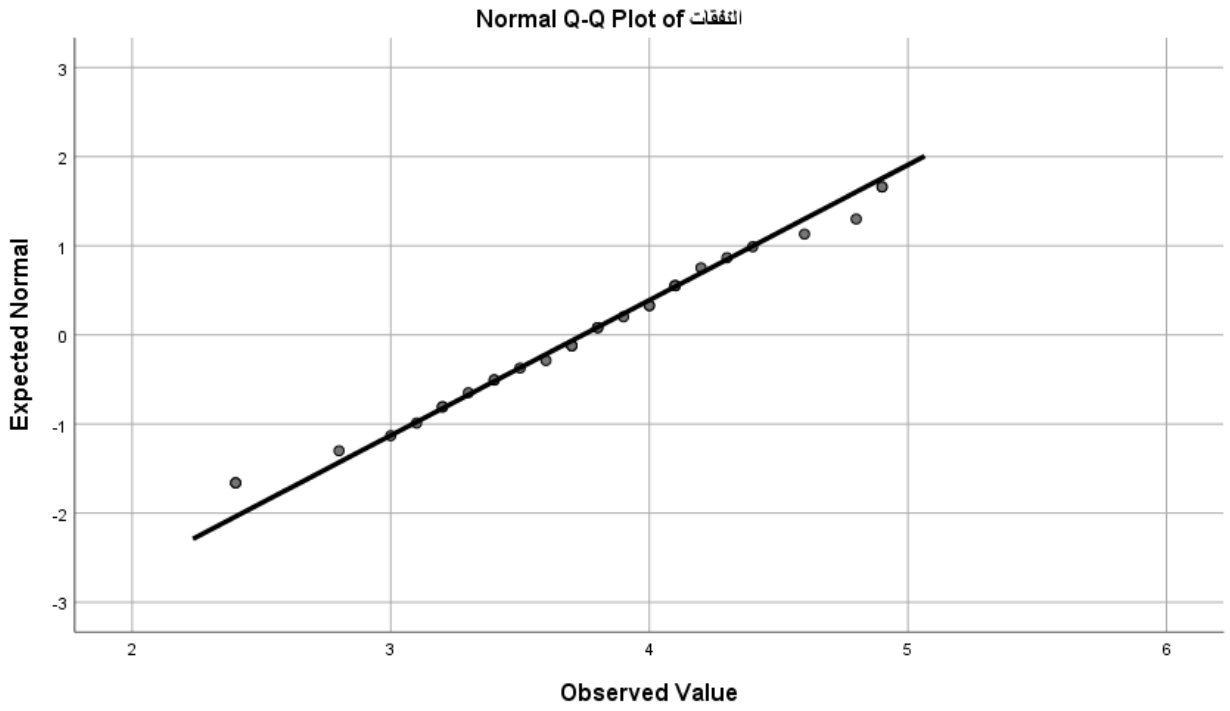
Normal Q-Q Plot of التفقات
Expected Normal
Observed Value
3
2
1
0
-1
-2
-3
2
3
4
5
6

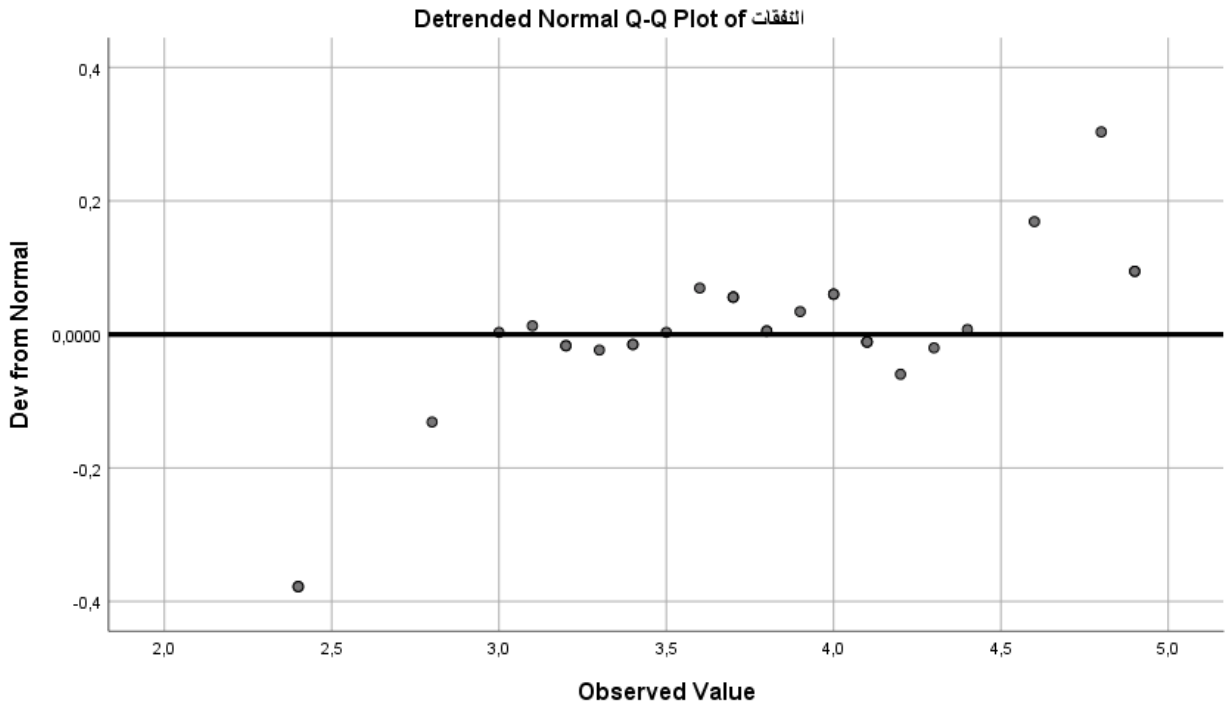
Detrended Normal Q-Q Plot of التفقات
Dev from Normal
Observed Value
0,4
0,2
0,0000
-0,2
-0,4
2,0
2,5
3,0
3,5
4,0
4,5
5,0

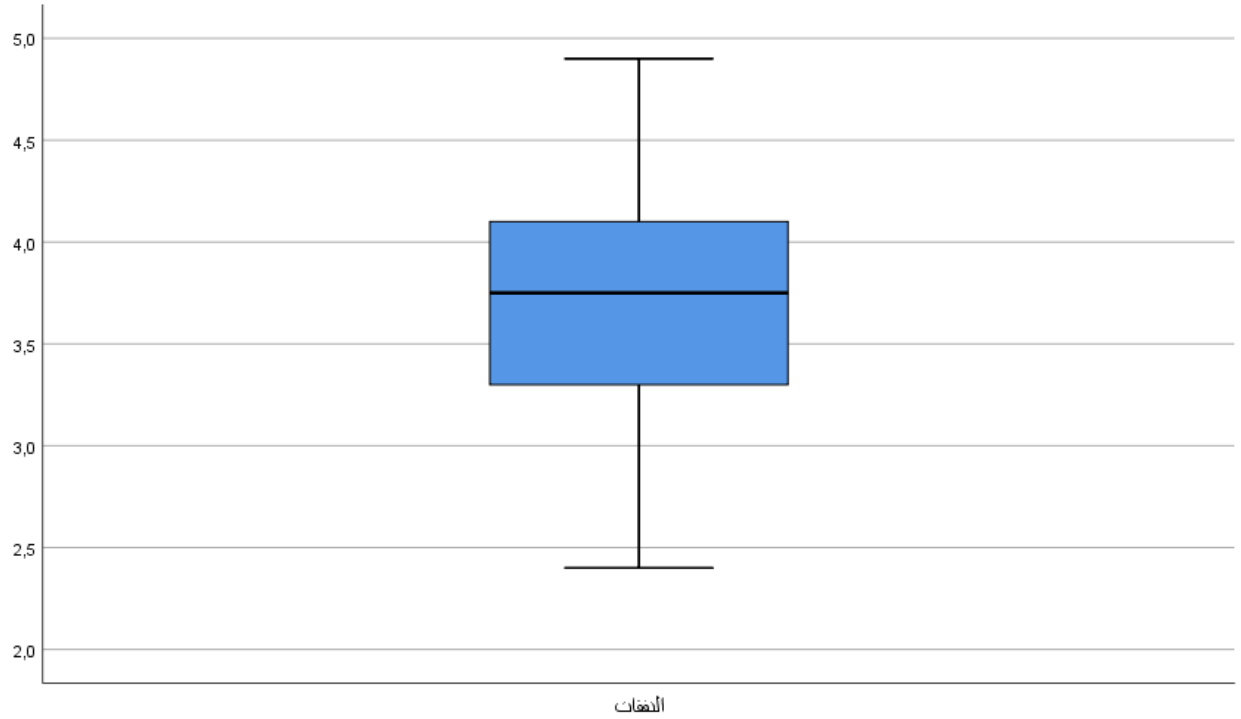

المحور الكلى للدراسة

الـكـلـيStem-and-Leaf Plot

Frequency	Stem &	Leaf
1,00	2 .	8
7,00	3 .	0112344
12,00	3 .	557777888889
7,00	4 .	0001122
3,00	4 .	568

Stem width: 1,00
Each leaf: 1 case(s)

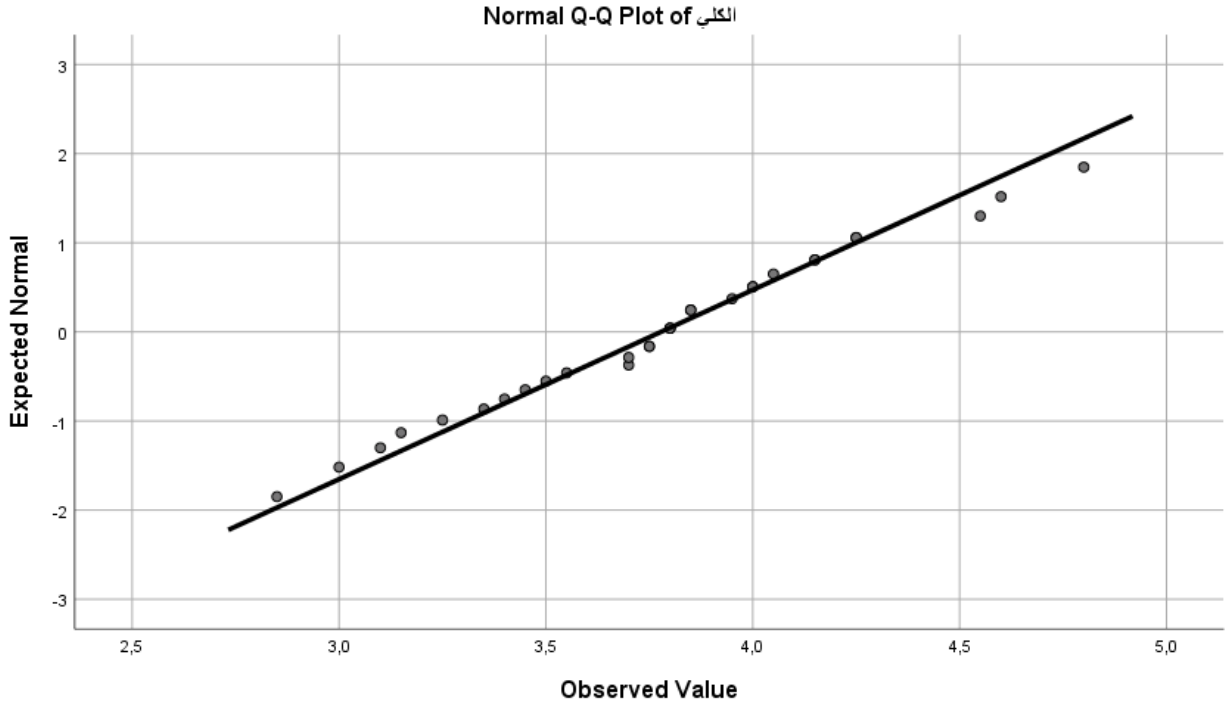
Normal Q-Q Plot of الكلي
Expected Normal
Observed Value
3
2
1
0
-1
-2
-3
2,5
3,0
3,5
4,0
4,5
5,0

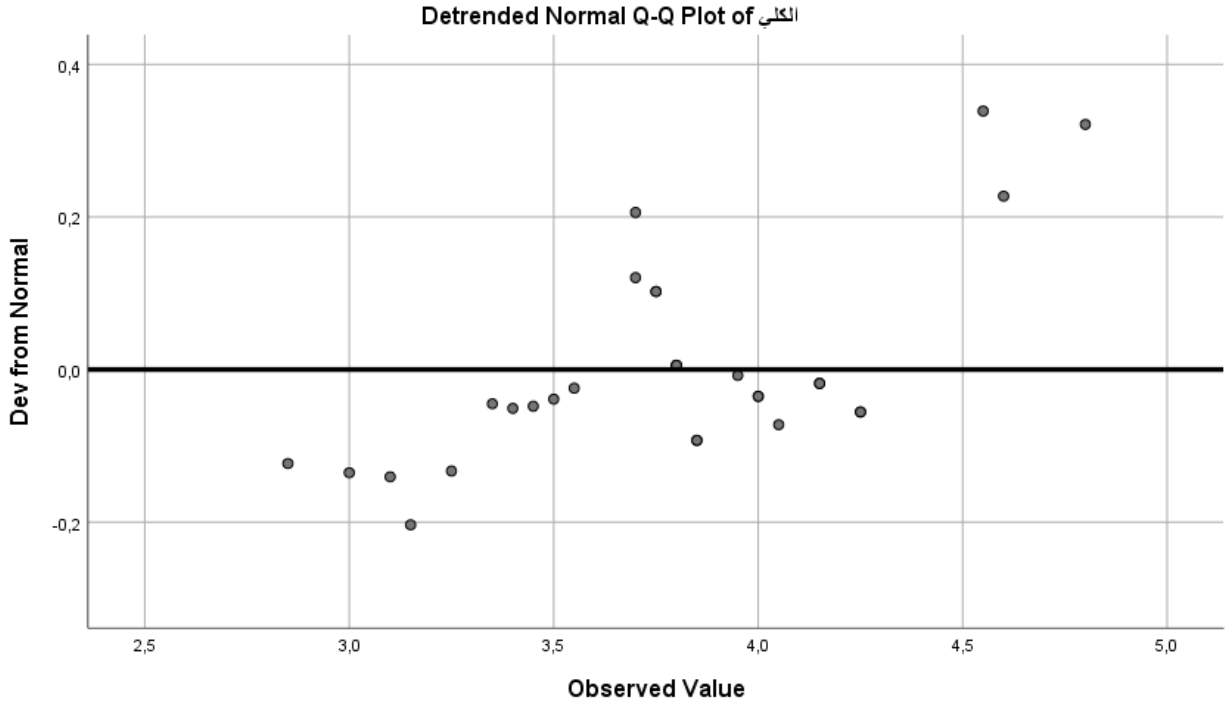
Detrended Normal Q-Q Plot of الكلي
Dev from Normal
Observed Value
0,4
0,2
0,0
-0,2
2,5
3,0
3,5
4,0
4,5
5,0

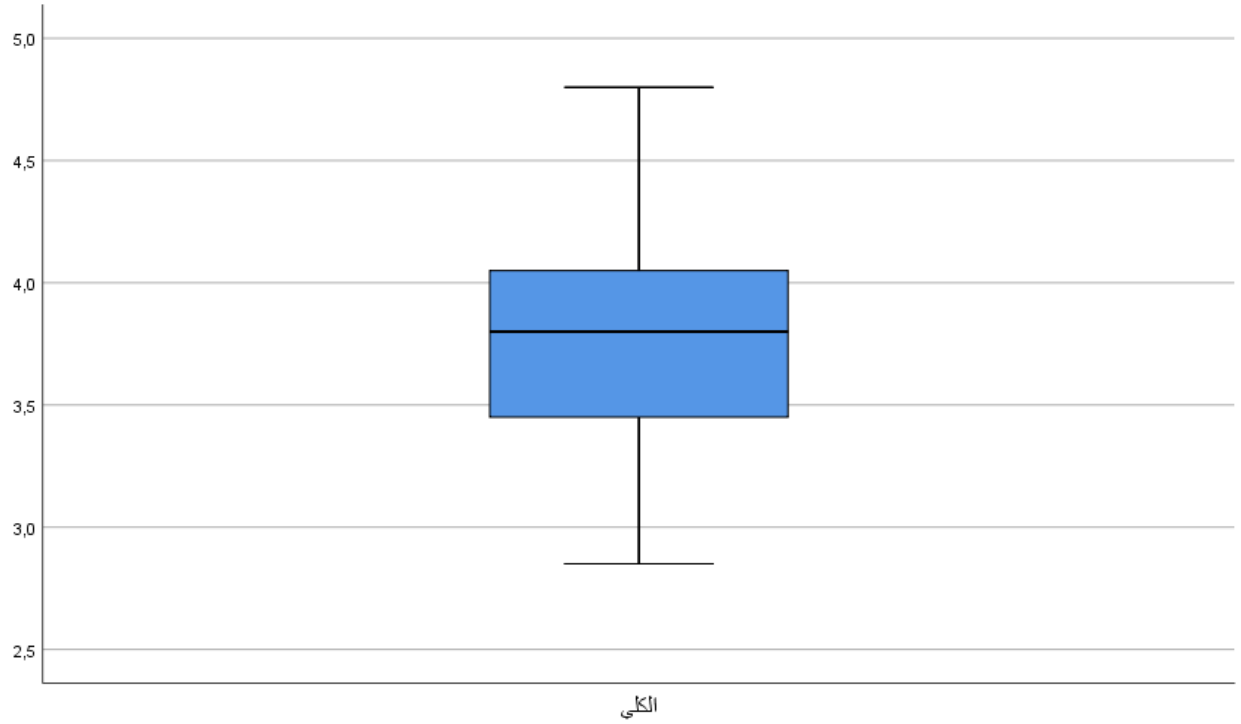

-نتائج اختبار الفرضيات

-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT النفقات
/METHOD=ENTER الحوكمة.
```

Regression

Notes		
Output Created		23-MAY-2024 18:08:42
Comments		
Input	Data	C:\Users\HP\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT النفقات /METHOD=ENTER الحوكمة.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,01
	Memory Required	1780 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحوكمة[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: النفقات

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,553[a]	,306	,281	,55885

a. Predictors: (Constant), الحوكمة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,849	1	3,849	12,324	,002[b]
	Residual	8,745	28	,312		
	Total	12,594	29			

a. Dependent Variable: النفقات

b. Predictors: (Constant), الحوكمة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,276	,993		,278	,783
	الحوكمة	,909	,259	,553	3,511	,002

a. Dependent Variable: النفقات

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES= الحوكمة
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Notes		
Output Created		23-MAY-2024 18:09:23
Comments		
Input	Data	C:\Users\HP\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES= الحوكمة /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,05

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحوكمة	30	3,8133	,40063	,07315

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الحوكمة	11,119	29	,000	,81333	,6637	,9629

– نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES= النفقات
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Notes		
Output Created		23-MAY-2024 18:10:19
Comments		
Input	Data	C:\Users\HP\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES= النفقات /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النفقات	30	3,7433	,65899	,12031

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
النفقات	6,178	29	,000	,74333	,4973	,9894

– نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

```
GET
  FILE='D:\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.q20.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
  /VARIABLES= الحوكمة النفقات
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

	Output Created	**25-MAY-2024 15:09:31**
	Comments	
Input	Data	**D:\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجة.q20.sav**
	Active Dataset	**DataSet1**
	Filter	**<none>**
	Weight	**<none>**
	Split File	**<none>**

	N of Rows in Working Data File	**30**
Missing Value Handling	Definition of Missing	**User-defined missing values are treated as missing.**
	Cases Used	**Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.**
Syntax		**CORRELATIONS /VARIABLES= الحوكمة النفقات /PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL /MISSING=PAIRWISE.**
Resources	Processor Time	**00:00:00,03**
	Elapsed Time	**00:00:00,02**

[DataSet1] D:\Desktop\الجزء التطبيقي خوجة\خوجةq20.sav

Correlations

		الحوكمة	النفقات
الحوكمة	Pearson Correlation	**1**	**0,553**
	Sig. (2-tailed)		**0,002**
	N	**30**	**30**
النفقات	Pearson Correlation	**0,553**	**1**
	Sig. (2-tailed)	**0,002**	
	N	**30**	**30**

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): حوحة صفية المولود بتاريخ: 1984/12/22 بـ ونوغة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 119840378005960007

الصادرة بتاريخ 2019-07-23 عن بلدية المسيلة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية دراسة حالة : ولاية المسيلة

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ:

التوقيع والبصمة

المصادقة

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): خوحة سعاد المولود بتاريخ: 1982/09/11 بـ ورقلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 205804900

الصادرة بتاريخ 2020/03/08 عن بلدية المسيلة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الحوكمة الالكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية المسيلة

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024

المصادقة

التوقيع والبصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :..علوم التسيير..

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../...../..... المسيلة في:...2022/01/18...

إلى السيد: .....
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** ..علوم التسيير..... **تخصص :**.....تسيير عمومي.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	فوحة سعاد	11N2801202323024476930	119820388004100082	
02	فوحة صفية	11N2881202323044086804	119840998005960007	

عنوان المذكرة:.....دور الحوكمة الالكترونية في ترشيد نفقات الجماعات المحلية.....
.....دراسة حالة ولاية المسيلة.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
د.بودراي أمنية	عن رئيس المؤسسة و بتفويض منه رئيس مقسم الموارد البشرية عبد الكريم عبد الكريم	رئيس قسم علوم التسيير قراوي أحمد الصغير